جامعة قاصدي مرباح –ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبة

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

الميدان: علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان :

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من مؤسسات التأمين في مدينتي ورقلة وتقرت خلال الثلاثي الثالث لسنة 2020

من إعداد الطالبتين: دبة وردة

قدوري نور الهدى

قيمت و أجيزت بتاريخ : ...../...../2020

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ / ....الرتبة العلمية.....جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....رئيسا

الأستاذة / آسية قمو..... ....أستاذ محاضر ب.....جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مشرفا

الأستاذ / ....الرتبة العلمية.....جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

الإهداء

إلى من أوصانا الله عز وجل بهما وقال " بالوالدين إحسان" .

إلى من أعطتني الحب والحنان وعلمتني العطاء والتسامح،

أمي الغالية أطال الله في عمرها .

إلى الذي تعلمت منه كيف تكون الحياة وتعب من أجلي، و كان سندا إلي في الحياة روح أبي الطاهرة – رحمه الله –

إلى أجمل هدايا أهدتهم أمي لي إخوتي خاصة أخي "موحي الدين" وزوجته نوال الذين كانوا سندا لي طيلة مشواري الدراسي وفقهم الله .

إلى كل من ساعدني طيلة إنجاز هذه الدراسة اخص بذكر

إبراهيم زموري ، مقداد عبد الصمد ، الأستاذ دشاش عبد القادر ،

إلى أستاذتي آسية قمو التي لم تبخل علي يوما بمساعدتها

إلى صدقاتي خاصة وفاء ،وجمعة

إلى كل من احتواه قلبي ونسيه قلمي أهدي هذا العمل المتواضع .

وردة

الإهداء :

إلى ثمرة جبيني من أحمل اسمه بكل فخر من أهداني السعادة بلا مقابل سندي ومثلي الأعلى

أبي الغالي

إلى الشمعة التي أنارت دربي، وركع العطاء أمام قدميها إلى الغالية التي أنا ما عليه اليوم بسببها التي لا أرى الأمل إلا من عينيها

أمي الحنونة

إلى النفس التي فارقتني وقد سكنت روحي من تمنيت حضورها في المناقشة

جدتي الحبيبة وعمي الحبيب

إلى القلوب الرقيقة رياحين حياتي

إخوتي وأخواتي الغوالي

إلى اللذين كان لهم معي الفضل في وقوفي هنا اليوم

خالتي حليمة وزوجها .

نور الهدى

الشكر والتقدير :

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك، وعظيم سلطانك ومجدك على ما أنعمت علينا من نعم لا تحصى ... منها توفيقك لإنجاز هذا العمل المتواضع.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل ونخص بالذكر الأستاذة **آسية قمو** على قبولها الإشراف على هذا العمل ، على ملاحظاتها السديدة و على تقديمها لنا النصائح طيلة إنجاز هذه المذكرة و إلى الأستاذ دشاش عبد القادر و الباحث أولاد سالم نذير ، على مساعدته لنا على إتمام هذا العمل كما لا أنسى السيد أوبيرة السعيد (رئيس مصلحة المحاسبة و المالية)

كما نتقدم كذلك بأسمى عبارات الشكر والعرفان للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم تحمل عناء ، تقييم وتصحيح العمل.

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين للحد من مخاطر الملاءة المالية في شركات التأمين تحديدا بما يتماشى مع سياستها التنفيذية ، مع عرض لمفهوم المخاطر بالإضافة إلى التدقيق الداخلي و أنواعه و مدى مساهمته في إدارة المخاطر، هذا و قد تم التطرق لتعريف شركات التأمين ، أنواعها ، و المخاطر التي تؤثر في شركات التأمين كما أجزنا بالذكر هامش الملاءة في شركات التأمين و أهم المخاطر التي تؤثر فيها و التي لها دور في تحديد نسبة مئوية لقدرة الشركة على تحمل المخاطر التي تتعرض لها . هذا و تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف هذه الدراسة و الإجابة عن تساؤلاتها و إختبار فرضياتها ،كما تم جمع البيانات من مصادرها الأولية و الثانوية ، حيث تم إعداد 82 إستبيان وتم توزيعها على مجموعة من المدققين الداخليين و المدراء العامون ، و رؤساء المصالح و إطارات متخصصة في المحاسبة و موظفون آخرون في شركات التأمين و تم إستلامها كاملة ، و قد تم إستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات و إختبار الفرضيات ، وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها : أن التدقيق الداخلي يساهم في تقويم إدارة المخاطر وفق بعده الإداري القانوني وبعده الإجرائي الرقابي ، و أن هناك تأثير للتدقيق الداخلي على شركات التأمين ولكن بفعالية متوسطة من خلال تحليلنا للتدقيق ببعديه، إدارة المخاطر لا يكفيها التدقيق ذو البعد الإجرائي الرقابي بل يجب أن يكون للتدقيق أرضية إدارية قانونية ليكون أكثر تأثير على فعالية إدارة المخاطر وبالتالي التأثير على المخاطر الرئيسية، الإستعداد الجيد لمواجهة مختلف المخاطر التي تواجه الشركات بقيام تحليل آليات سير التدقيق المناسبة و الأكثر تأثيرا لمواجهة المخاطر الرئيسية (مخاطر الاكتتاب ، و إدارة عمليات إعادة التأمين) . أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام ببرامج التدريب للعاملين في مجال إدارة المخاطر و في هيئات الرقابة ، الإشراف لأداء مهامهم بفعالية و كفاءة أكبر ، على شركات التأمين أن تزيد من عدد المراقبين و المدققين فيها و توفير الموارد المالية و الأدوات المختلفة لهم التي من شأنها أن تساعدهم و تقلل من جهدهم و تزيد من فعاليتهم أثناء قيامهم بمهامهم ، تحسين نوعية الخدمات بإدخال تقنيات تسيير جديدة و تعميم المعلوماتية في كل المستويات، الإسراع بإحداث قسم خاص بإدارة التدقيق الداخلي على مستوى كل شركات التأمين للتخلص من المركزية .

الكلمات المفتاحية : تدقيق داخلي ، شركات تأمين ، إدارة مخاطر ، إكتتاب ، إستثمار ، إعادة تأمين .

ABSTRACT:

This study aimed to find out the extent to which internal audit contributes to risk management in insurance companies to reduce the solvency risks in insurance companies specifically in line with its implementation policy, with a presentation of the concept of risks in addition to internal audit, its types and the extent of its contribution to risk management, and this and The definition of insurance companies, their types, and the risks that affect insurance companies have also been covered. We have also mentioned the solvency margin in insurance companies and the most important risks that affect them, which have a role in determining a percentage of the company's ability to bear the risks it is exposed to. A descriptive and analytical approach was followed to achieve the objectives of this study, answer its questions and test its hypotheses. Data were also collected from its primary and secondary sources, where 82 questionnaires were fully received, and the statistical analysis program (SPSS) was used to analyze the data. And testing hypotheses, and the study concluded with many results, the most important of which are: The internal audit contributes to evaluating risk management according to its legal administrative dimension and its supervisory procedural dimension. There is an effect of internal auditing in insurance companies, but with moderate effectiveness through our two-dimensional audit analysis. After a supervisory procedure, the audit should have a legal administrative ground to have more impact on the effectiveness of risk management and consequently the impact on the main risks, being well prepared to face the various risks facing companies by analyzing the appropriate and most effective audit mechanisms to face the main risks (underwriting risks, management of re-operations Insurance) The study recommended paying attention to training programs for workers in the field of risk management and in control and supervisory bodies, to perform their tasks effectively and Greater efficiency, the insurance company should increase the number of its observers and auditors, and provide financial resources and various tools for them, that would help them, reduce their effort and increase their effectiveness while carrying out their tasks, improve the quality of services by introducing new management techniques and spread information. At all levels, expediting the creation of a special department for the internal audit department at the level of all insurance companies to get rid of centralization.

Key words: internal audit, insurance companies, risk management, underwriting, investment, reinsurance.

قائمة المحتويات

الإهداء II

التشكرات IV

الملخص : V

قائمة المحتويات .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

قائمة الجداول IX

قائمة الأشكال IXI

قائمة الملاحق XII

مقدمة ..... أ

الفصل الأول الإطار النظري لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين

تمهيد: 2

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التدقيق الداخلي في شركات التأمين 3

المطلب الأول:مدخل إلى التدقيق الداخلي: 3

المطلب الثاني: ماهية شركات التأمين 6

المطلب الثالث : دور التدقيق الداخلي في شركة التأمين 12

المبحث الثاني : إدارة المخاطر في شركة التأمين 13

المطلب الأول : الخطر في شركات التأمين..... 13

المطلب الثاني : أهمية إدارة المخاطر بالنسبة لشركة التأمين 15

المطلب الثالث : مخاطر شركات التأمين و كيفية إدارتها 17

المبحث الثالث : الدراسات السابقة 27

المطلب الأول : الدراسات العربية 27

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية 30

المطلب الثالث :_أهم ما ميز الدراسات الحالية عن الدرسات السابقة "مناقشة الدراسات" 32

خلاصة الفصل الأول : 34

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من شركات التأمين لمدينة ورقلة وتقرت

تمهيد الفصل الثاني :..... 36

المبحث الأول : منهجية الدراسة الميدانية.....37

المطلب الأول :التعريف بعينة الدراسة وطريقة جمع المعلومات.....37

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة 39

المطلب الثالث : الدراسة الميدانية لعينة الدراسة 43

خلاصة الفصل الثاني : 61

الخاتمة: 63

قائمة المراجع..... 67

الملاحق 71

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	الأسباب الرئيسية للعسر المالي في شركات التأمين الأمريكية	20
2-1	مناقشة الدراسات	32
1-2	توزيع عدد الفقرات على التدقيق الداخلي في شركات التأمين	38
2-2	عدد فقرات المحور	38
3-2	حجم عينة الدراسة موزعة حسب الجنس البشري	39
4-2	حجم عينة الدراسة موزعة حسب العمر	39
5-2	حجم عينة الدراسة موزعة حسب المؤهلات العلمي	40
6-2	حجم عينة الدراسة موزعة حسب الخبرة المهنية الميدانية	40
7-2	حجم عينة الدراسة موزعة حسب الصنف المهني	41
8-2	مقياس ليكارت الخماسي	42
9-2	ملخص معالجة المراقبة الإحصائية	43
10-2	قياس الموثوقية الإحصائية للإستبانة من خلال معامل الثبات ألفا كرونباخ	44
11-2	قياس الموثوقية الإحصائية للإتساق الداخلي لعبارات محاور الدراسة	44
12-2	توجيه و قراءة إحصائية تحليلية للمحور الأول (البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين)	45
13-2	توجيه وقراءة إحصائية تحليلية للمحور الثاني(البعد الإجرائي الرقابي لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين)	47
14-2	توجيه وقراءة إحصائية تحليلية للمحور الثالث إدارة المخاطر في شركات التأمين	48
15-2	علاقة إدارة المخاطر بالبعد الإداري القانوني و البعد الإجرائي الرقابي	50
16-2	ملخص الجدول لدراسة العلاقة بين إدارة المخاطر والبعدين الإداري	51
17-2	جدول قياس المعاملات الإحصائية لخط الإنحدار Coefficients	52
18-2	جدول قياس المعاملات الإحصائية لخط الإنحدار Coefficients	53
19-2	الإحصاءات الوصفية	53

20-2	قياس معامل الارتباط للمتغيرات المستقلة،على المتغير التابع	54
21-2	المتغيرات المقدمة غير المستبعدة	54
22-2	إختبار الفروقات الإحصائية بين التدقيق الداخلي و الجنس	55
23-2	إختبار الفروقات الإحصائية بين التدقيق الداخلي و التصنيف المهني	56
24-2	التنبؤ بحجم أثر المتغيرات المستقلة (البعد الإداري القانوني ، البعد الإجرائي الرقابي)	57
25-2	إختبار التباين الإحصائي (Anova) بين المتغير المستقل	58
26-2	صياغة النموذج النهائي لمعادلة خط الإنحدار	59

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	تصنيف شركات التأمين وفق الأنشطة التأمينية	08
2-1	شروط الخطر حتى يكون قابل للتأمين .	14
3-1	الأخطار الأساسية التي تتعرض لها شركات التأمين	18
1-2	ملائمة خط الإنحدار للمعطيات المقدمة	58

قائمة الملاحق

رقم الملاحق	عنوان الملاحق	الصفحة
1	إستمارة الإستبانة	71
2	توزيع عينة الدراسة	76
3	معدل ألفا كرونباخ	78
4	توجيه المحاور	79
5	معامل الإرتباط بيرسون و المتغيرات غير المستبعدة	92
6	معاملات الانحدار	93
7	التباين	93

المقدمة

أ- توطئة :

في ظل المتغيرات المعاصرة و التي تتميز بزيادة إنفتاح الأسواق و حدة المنافسة تتزايد المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين و أكثرها أهمية مخاطر الملاءة المالية المتمثلة في عدم قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها تجاه دائنيها في آجال إستحقاقها مما يعني إفلاسها و خروجها من السوق و تعتبر مخاطر الإكتتاب و مخاطر الإستثمار من أهم المخاطر المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين ، و للحد من هذه المخاطر لابد من الإستعانة بآليات حديثة للإدارة و الرقابة من خلال تطبيق مفهوم التدقيق الداخلي .

من هذا المنطلق تبرز ضرورة وضع آليات للتحكم في الأخطار بشركات التأمين و إعتماد سياسات تضمن توازن عملياتها التأمينية و تقليل عمليات إعادة التأمين من جهة أخرى ، في ظل هذه الأحداث ليس من المستغرب أن تنظر شركات التأمين للتدقيق الداخلي على أنه الأكثر تأهيل للمساعدة في إدارة المخاطر، فهو يعتبر أحد أهم الوظائف في نظام الرقابة الداخلي لما يقدمه من خدمات للإدارة العليا ، عن طريق التقييم الدائم و الموضعي و المحايد لمختلف الأنشطة و من ثم تقديم الأساليب الملائمة للتغلب على هذه المخاطر .

إن السمة الأساسية التي تحكم نشاط شركات التأمين هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها ، و هنا يأتي دور التدقيق الداخلي من خلال تحديد تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة شركة التأمين على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، ومن ثم التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن تتعرض لها الشركة مستقبلا و إتخاذ القرارات الإستثمارية فهي تعتبر أداة الإنذار المبكر للمؤسسات لتلافي أي أخطار يمكن أن تحدث في المستقبل أو التقليل من حدة تأثيرها.

ب- إشكالية الدراسة :

واجهت العديد من الشركات العالمية مع بداية العقدين الأخيرين حالات تعثر وإنهيارات مالية، كما كثر الجدل عالميا حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية والتحكم المؤسسي، وقد دعا ذلك إلى قيام لجنة Treadway، بنشر و تطوير الإطار النظري و المفاهيمي بشأن تطبيق إدارة المخاطر في الممارسة العملية ، كما أحدث الإطار الجديد لإدارة المخاطر الكثير من التساؤلات حول مفهومه بهدف وضع إطار محكم لإدارة المخاطر ، ومما سبق يتضح وجود إهتمام عالمي بإدارة المخاطر وزيادة أهمية دور التدقيق الداخلي في شركات التأمين، الأمر الذي يتطلب دراسة هذا الدور، وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتبلور في الإشكالية الرئيسية الآتية :

ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين أداء إدارة المخاطر في شركات التأمين ؟

و تتفرع الأسئلة الفرعية التالية :

1- ما مدى تطبيق التدقيق الداخلي في شركات التأمين ؟
2- ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في التقليل من مخاطر الاكتتاب و إدارة عمليات إعادة التامين ؟
3- هل للتدقيق الداخلي أثر في إدارة المخاطر ؟ وفيما يتمثل هذا الأثر ؟
4- هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإدارة التدقيق الداخلي تعود للجنس البشري ؟

5- هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإدارة التدقيق الداخلي تعود للصنف المهني ؟

ت- **فرضيات الدراسة :** و للإجابة على هذه الأسئلة وضعنا الفرضيات التالية :

1- يتم تطبيق التدقيق الداخلي على كافة مصالح الشركة .

2-هناك وعي لدى إدارة التدقيق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر و أهميتها في وضع إجراءات تدقيق تأخذ في الحسبان المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين .

3-ضمان إستمرارية الشركة يعني وضع إستراتجية جيدة لإدارة المخاطر .

4-لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي تعود على الجنس البشري .

5- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإدارة التدقيق الداخلي تعود للصنف المهني.

ث- **مبررات إختيار الموضوع :** يرجع إختيارنا لدراسة هذا الموضوع إلى عدة أسباب منها :

- سعيا منا إلى توضيح دور التدقيق في إدارة المخاطر في شركات التأمين؛
- الميول الشخصي للبحث في هذا النوع من المواضيع ؛
- الإهتمام المتزايد لهذا الموضوع من قبل الإقتصاديين؛
- موضوعنا يخدم مجال التخصص (التدقيق في المخاطر) .

ت – أهداف الدراسة:

- التعرف على خصوصيات نشاط شركات التأمين بإعتبارها مؤسسات ذات وساطة مالية .
- التعرف على نظم و إجراءات إدارة مخاطر الإكتتاب و إعادة التأمين .
- البحث في أهم التطبيقات و القواعد التي تستند إليها مخاطر الإكتتاب و إعادة التأمين .
- الكشف عن دور و أهمية إدارة المخاطر بالنسبة لشركات التأمين و الفرد .
- التعرف على دور شركات التأمين في إدارة المخاطر .

ث–أهمية الدراسة : نظرا لأهمية موضوع إدارة المخاطر ودور التدقيق الداخلي في تفعيل المتطلبات و الركائز التي تقوم عليها إدارة المخاطر في شركات التأمين ، تنبع أهمية الدراسة من خلال إبراز الأسس و الضوابط التي تحكم أداء التدقيق في متابعة ومراجعة مرتكزات إدارة المخاطر. وما سيترتب عليه من فائدة لإدارة شركات التأمين ، و بالتالي إنعكاسها الإيجابي على تطوير أداء شركات التأمين ونموها و زيادة قدرتها على المنافسة ، مما يدعم إستقرارها و دورها الإيجابي في المجتمع .

ج- **حدود الدراسة :** تم تأطير البحث ضمن الحدود المكانية و الزمانية كما يلي :

- **الحدود المكانية** : شركات التأمين الجزائرية بمدينة ورقلة وتقرت .
- **الحدود الزمانية** : الثلاثي الثالث لسنة 2020 .

ح- **منهج البحث والأدوات المستخدمة :** نظرا لطبيعة الموضوع و للإجابة على الإشكالية المطروحة و التساؤلات الموضوعة مسبقا، فإننا إستخدمنا :

المنهج الوصفي :الذي نراه مناسبا وموافقا لموضوع بحثنا، حيث إعتمدناه في تقديمنا للإطار العام للتدقيق الداخلي، شركات التأمين، وإدارة المخاطر .

المنهج التحليلي : من خلال الإعتماد على توزيع استبانة تصب محاورها حول موضوع الدراسة والتحليل بإستخدام برنامج SPSS .

خ- مرجعية الدراسة :

الجانب النظري : إعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي حيث إستخدمنا المصادر المتنوعة باللغة العربية ، الإنجليزية ، والتي تم الحصول عليها عن طريق البحث المكتبي و البحث في شبكات الإنترنت ، و هي تختص بمعالجة جوانب الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر ، حيث تشتمل هذه المصادر على الكتب المجلات التقارير، الملتقيات ، الرسائل و المذكرات ، و النصوص القانونية، و التقارير المالية الصادرة عن هيئات مختصة و موثوقة ، أهمها قانون التأمينات في الجزائر .

الجانب التطبيقي : إعتمدنا على البيانات و الإحصاءات التي تحصلنا عليها من توزيع الإستبيان على مجموعة من شركات التأمين المختلفة بورقلة وتقرت.

د- **صعوبات البحث :** تتمثل صعوبات البحث التي تم مواجهتها في :

- صعوبة التوجه للشركة الوطنية للتأمين وقت بداية التربص بسبب أعمال نهاية السنة؛
- فيروس كورونا الذي عزل العامل كاملا على نفسه، وبالتالي عدم القدرة على التوجه إلى الشركة لبدء الدراسة الميدانية، والضغط النفسي الذي تسبب به؛
- صعوبة التحصل على المراجع خاصة الكتب بعد إغلاق الجامعات و المكتبات؛
- الضعف الكبير في شبكة الإنترنت؛
- عدم وجود مصلحة للتدقيق الداخلي و الإستثمار الذين هما لب بحثنا على مستوى الشركة الوطنية للتأمينات –المديرية الجهوية بورقلة –، مما أدى بنا إلى تغيير طريقة الدراسة إلى إستبيان في آخر لحظة؛
- صعوبة توزيع الاستبانة خاصة أن أغلبية موظفي القطاع في عطلتهم السنوية .

ذ- **هيكل البحث** : للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بإتباع الخطة التالية :

حيث قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين :

- الفصل الأول : تحت عنوان " **الإطار النظري لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين** "والذي إستعرضنا من خلاله في المبحث الأول مفهوم التدقيق الداخلي في شركات التأمين ، ثم في المبحث الثاني دور إدارة المخاطر في شركات التأمين، و أخيرا تطرقنا للدراسات السابقة.

- الفصل الثاني تحت عنوان " **الإطار التطبيقي لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية** " تم توزيع إستبانة على مجموعة من شركات التأمين بمدينة ورقلة وتقرت .

الفصل الأول الإطار النظري لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين

تمهيد:

تعتبر شركات التأمين من أهم شركات الأموال ، و تعتبر أحد قطاعات تقديم الخدمات في الإقتصاد الجزائري و العالمي كما أن لها دور كبير في تشغيل عجلة الإقتصاد ، لأن طبيعة أعمالها الرئيسية تتركز في المخاطر التي تواجه هذا القطاع ، بالإضافة إلى بعض المخاطر التي تواجه الأطراف ذات العلاقة من المؤمن لهم ، و بالتالي فإن هذا القطاع يحتاج إلى تفعيل إدارة المخاطر حتى يتمكن من السيطرة على أعماله لكي يتفادى المخاطر التي يمكن أن تواجهه ، و من هنا نجد أن للتدقيق الداخلي دور كبير في تفعيل هذه الأداة الإدارية و التي تساهم في رفع كفاءة عمل شركات التأمين .

تعد المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين من أصعب المخاطر لأنها مرتبطة بشكل مباشر بالتوقعات المستقبلية لمدى كفاية ما يتم جنيه من أقساط لتغطية تلك التعويضات التي يمكن أن تواجهها ، هذا بالإضافة إلى المخاطر الأخرى التي يمكن أن تواجه جميع الشركات و التي تعتبر ضمن الإطار العام لأي نشاط .

لذلك فإن للتدقيق الداخلي أهمية كبيرة وفعالة في متابعة هذه المخاطر وإظهارها لإدارة المؤسسة كي يتم وضع الحلول المناسبة لمواجهتها . فهي تعتبر أداة الإنذار المبكر للمؤسسات لتلافي أي أخطار يمكن أن تحدث في المستقبل القريب أو البعيد وللتقليل من حدة تأثيرها .

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التدقيق الداخلي في شركات التأمين

يعتبر التدقيق الداخلي من الوسائل المهمة لإدارة المؤسسات عامة وشركات التأمين خاصة للتأكد والتحقق من إلتزام الوحدات الإدارية بالسياسات المحاسبية وغير المحاسبية المالية، والإدارية، والتشريعات والأنظمة المالية وكامل السياسات العامة المتبعة وسنحاول في هذا المبحث التطرق لمفهوم التدقيق الداخلي، و مفهوم شركات التأمين و دور التدقيق الداخلي في شركات التأمين .

المطلب الأول:مدخل إلى التدقيق الداخلي: سنتطرق في هذا المطلب لمفهوم التدقيق الداخلي، أنواع التدقيق الداخلي و مهامه

الفرع الأول– مفهوم التدقيق الداخلي :

1– يعد التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي ترتكز عليها الشركات ، فقد عرف : " بمجموعة من الأنشطة والأنظمة المستعملة داخل الشركة تنشئها الإدارة بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، و التأكد من كفاية الإحتياطات المستخدمة لحماية أصول و ممتلكات الشركة هذا بالإضافة إلى التحقق من مدى إتباع العاملين للخطط و السياسات و الإجراءات الإدارية المحددة لهم ، و قياس سلامة تلك السياسات والخطط وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء مهامهم، و وضع الإقتراحات من أجـل التحسينات اللازم إدخالها و ذلك حتى تصـل الشركـة إلى درجة الكفاءة الإنتاجية القصوى في ضوء الإمكانيات المتوفرة " .[1]

2– عرفه مجمع المدققين الداخليين للولايات المتحدة الأمريكية IIA: " بأنه وظيفة يؤديها موظفين من داخل الشركة، ويتناول الفحص الإنتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية و إجراءات الرقابة الداخلية و ذلك بهدف التأكد من تنفيذها والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة و معلوماتها سليمة ودقيقة و كافية "[2]

3– التدقيق الداخلي هو عملية فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل و محايد لأي مؤسسة بغض النظر عن أهدافها وحجمها وشكلها القانوني لعمل تقييم موضوعي للأدلة المتعلقة بالإقرارات الإقتصادية و الأحداث لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين.[3]

4– ومن خلال ما سبق يتضح أن جميع التعريفات الخاصة بالتدقيق الداخلي متقاربة ويرجع ذلك إلى طبيعة عمل التدقيق الداخلي، حيث أنه يعد تقييمي موضوعي، إستشاري ومستقل تتم ممارسته داخل الخدمة الإدارية من خلال تدقيق العمليات المالية والإدارية .بالإضافة إلى قيامه بإعطاء تأكيدات عن كفاءة العمليات وفعاليتها و مدى الإعتماد على التقارير المالية و الإلتزام

---

[1]– نبيه توفيق المرعي : **دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية**، مذكرة ماجستير، جامعة جدارا للدراسات العليا، 2009، ص56.

2– محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، 2002، ص 126

[3]فتحي رزقي السوافيري وآخرون، **الإتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعية للنشر، مصر،1998، ص25

كمال محمد سعيد كامل النونو : **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية –غزة،2009،ص 23 .

بالقوانين و الأنظمة المعمول بها . و القيام بتقييم وتحسين مدى فاعلية الرقابة الداخلية ، و صدق البيانات والمعلومات المقدمة إليها كما تقترح التحسينات المناسبة للأنظمة الموضوعية داخل الشركة.

الفرع الثاني–أنواع التدقيق الداخلي :

1 –التدقيق الداخلي المالي :

يعرف التدقيق الداخلي المالي كما أشار إليها شحروري (د.ت) بأنه :" الفحص الكامل و المنظم للقوائم المالية والسجلات المحاسبية والعمليات المتعلقة بتلك السجلات، لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية و أية متطلبات أخرى " .

و يعتبر التدقيق المالي المجال التقليدي للتدقيق الداخلي، الذي يتضمن مراجعة و تتبع القيود المحاسبية التي تعود إلى الأحداث الإقتصادية التي تخص الشركة ، وتدقيقها حسابيا و مستنديا ، ثم التحقق من سلامتها وتطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، و السياسات و الأنظمة الخاصة بالإدارة ، و الهدف من التدقيق الداخلي هو إظهار البيانات والقوائم المالية بصورة موضوعية و صحيحة تعكس الوضع الحقيق للشركة ، كذلك يشتمل التدقيق المالي أيضا التحقق من وجود الأصول وحمايتها سواء من الضياع أو الإختلاس ، وك ذلك فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة[1] .

2–التدقيق الداخلي التشغيلي :

يعتبر التدقيق التشغيلي هو المجال غير التقليدي للتدقيق الداخلي، ونشأ هذا النوع كوليد للتطورات التي حدثت في مجال التدقيق الداخلي ويطلق عليه البعض أسماء أخرى مثل المراجعة الإدارية أو مراجعة الأداء، ويسعى هذا النوع من التدقيق الداخلي إلى فحص وتقييم أعمال الشركة ككل لتحقيق الكفاية والفعالية في إستخدام الموارد المتاحة وذلك وفق خطة معدة مقدما ومتفق عليها مع الجهات العليا في الشركة . [2]

إن هذا النوع من التدقيق قد وسع من مجال التدقيق الداخلي التقليدي الذي كان يركز على التدقيق المالي والمحاسبي، ليقوم المدقق بتدقيق كافة النشاطات داخل الشركة ، ويقوم المدقق بتقييم هذه النشاطات من أجل معرفة مواطن الضعف في الأداء، و تقديم التوصيات اللازمة لتحسين تلك الكفاءة، كما يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من الإلتزام الكامل بالأنشطة و السياسات و الإجراءات الإدارية [3] .

3–تدقيق الإلتزام :

وهو تقييم مستقل لما إذا كانت العمليات والأنشطة والمعاملات والمعلومات المالية تتفق في جميع جوانبها مع الأنظمة الموضوعة، وهو عبارة عن تقييم جودة وملائمة الأنظمة التي تم وضعها للتأكد من أنه تم الإلتزام بالأنظمة والتشريعات والسياسات

---

[1] – نبيه توفيق المرعي :**دور التدقيق الداخلي في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية**، مذكرة ماجستير، جامعة جدارا للدراسات العليا، 2009، ص43 .

[2] –كمال محمد سعيد كامل النونو : **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية –غزة– 2009،ص 23 .

[3] نبيه توفيق المرعي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص43 .

الموضوعة من قبل الإدارة والإجراءات، ويعتمد أداء تدقيق الإلتزام على وجود معلومات قابلة للتحقق ومعايير صادرة من جهة مسؤولة .

يستخدم تدقيق الإلتزام في القطاع الخاص والقطاع غير الربحي حيث توجد سياسات موضوعة و إتفاقيات تعاقدية ومتطلبات قانونية يجب التأكد من إلتزام الشركة بها [1].

الفرع الثالث– مهام التدقيق الداخلي : هناك العديد من المهام التي يجب أن يضطلع بها الأشخاص المكلفون بمهام التدقيق الداخلي أهمها [2]:

1. **مساعدة الإدارة** : يعتبر التدقيق الداخلي نشاط موضوعي و إستشاري حيث إنه يوفر المشورة والمساعدة للإدارة بطريقة تتناسب مع إحتياجاتها ، إلى جانب دوره الأساسي في توفير تأكيد موضوعي ما إذا كانت الشركة تدير أو لا تدير المخاطر بشكل جيد، بالإضافة إلى دوره في تقديم الإستشارات الإدارية اللازمة لخدمة الشركة بهدف تحسين وتطوير أدائها .
2. **زيادة قيمة الشركة** : يعد التدقيق الداخلي عنصرا فعالا في زيادة قيمة الشركة بحيث يشكل قاعدة لخدمة العملاء من خلال المنافع التي يؤديها لكافة الأطراف المتعاملة معه، لذلك ينبغي أن تكون القيمة المضافة من قبل المدقق الداخلي راسخة في أذهانهم لتكون بمثابة الموجه إلى سلامة الأداء.
3. **تحسين عمليات الشركة** : يعمل التدقيق الداخلي على تحسين عمليات المنشأة فلم تعد مهمة المدقق الداخلي هي التفتيش والفحص وإنما المساهمة في التحسين المستمر للشركة .
4. **المساعدة على تحقيق الأهداف** : يساعد التدقيق الداخلي الشركة على تحقيق أهدافها بإعتباره ركنا أساسيا من متطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر التي تهدد أهداف الشركة، فضلا عن دوره في البحث عن نجاح الشركة على المدى الطويل .
5. **تقييم وتطوير عمل الشركة** : تقوم عملية التدقيق الداخلي على مقارنة ما هو مخطط بما هو فعلي ولضمان مراقبة جيدة يتوجب إستخدام تقنيات التقييم التي يتم تطبيقها بطريقة مهنية ونزيهة لتعطي نتائج موثوق بها كما تساعد عملية التقييم في تحسين عمليات الشركة إلا أن العديد من المدققين يهملون جانب تقييم العمل عند عملية التدقيق فيكتفون بطرح بعض الأسئلة على الموظفين ويقومون بفحص مجموعة من السجلات و بذلك تكون النتائج غير موثوق بها .
6. **المساعدة في إدارة المخاطر** [3] : عندما كانت مهام التدقيق الداخلي قد تطورت كنتيجة طبيعية لتطور و إتساع مهام وعمليات الشركات و التوجه نحو العولمة وضرورة تحقيق متطلبات الجودة ، و قد أصبح دور المدقق الداخلي يشمل المساعدة في إدارة المخاطر بشكل أكبر فعالية إضافة إلى دوره التقليدي و بالتالي لم يعد التدقيق الداخلي يركز على المعاملات والصفقات التي

[1]– فاطمة أحمد إبراهيم : **العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية العاملة ي قطاع غزة**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية –غزة–، فلسطين المحتلة، 2016،ص24

[2] –Pickett ,k ,h,spencer : **the internal auditing handbook**, 3ed, usa , john wily , 2010 ، p314-315 .

[3] -kegrman and kuting and kinneyand andv weber k henbibg and karlheinz and william and claus-peter2008,internal audit handbook, 1ed,usa,springer; p29

حدثت في الفترات السابقة ليحدد فعالية النظام بل أصبح من مهام التدقيق الداخلي تحديد المخاطر التي يمكن أن تؤثر سلبا على أداء الشركة والعمل على إبتكار تقنيات وطرق للتحكم في هذه المخاطر .

فإدارة المخاطر تعتبر تحديا للمدققين فمن جهة يجب أن يساعد المدقق الداخلي الإدارة على وضع سياسات لإدارة فعالة للمخاطر ومن جهة أخرى يجب أن يساهم في وضع ومتابعة تنفيذ الأحكام و المعايير الصارمة للأداء . فإدارة المخاطر يجب أن تتضمن تحديد وتقييم وإدارة و مراقبة الأحداث المحتملة لتقديم تأكيدات معقولة بأن الشركة تدير مخاطرها على النحو الذي يمكنها من تحقيق أهدافها ، و إعطاء توصيات لتحسين الكفاءة و الفعالية لعمليات الشركة وصولا للأهداف المنشودة .

المطلب الثاني: ماهية شركات التأمين

في هذا المطلب سنتطرق لتعريف شركات التأمين، أنواعها ووظائفها :

الفرع الأول: تعريف شركة التأمين

1. عرف المشرع الجزائري شركات التامين و/أو إعادة التأمين حسب المادة 203 من القانون06. 04 على أنها شركات تتولى إكتتاب وتنفيذ عقود التامين و/ أو إعادة التأمين كما هي محددة في التشريع المعمول به ويميز في هذا الشَأن بين :[1]
   - الشركات التي تأخذ إلتزامات يرتبط تنفيذها بمدة الحياة البشرية والحالة الصحية أو الجسمانية للأشخاص والرسملة ومساعدة الأشخاص.
   - شركات التأمين من أي طبيعة كانت وغير تلك المذكورة في البند الأول.
2. هيئات تتكون من مؤمنين يأخذون على عاتقهم مسؤولية تقديم الخدمات التأمينية للشركات والأفراد، حيث تتولى هذه الهيئات دفع مبلغ التأمين أو التعويض للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن منه، وتتنوع هيئات التأمين حسب الشروط أو طبيعة تكوينها من ناحية وحسب طريقة تنظيمها وإدارتها والهدف منها من ناحية أخرى[2] .
3. هي نوع من الشركات التي تقدم دورا مزدوجا، فهي شركة للتأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها تقوم بتحصيل الأموال من المؤمن لهم ،في شكل أقساط لتعيد إستثمارها بغرض تحقيق عوائد[3] .

ومن خلال ما سبق فإن شركة التأمين هي شركة تجارية تهدف إلى تحقيق الربح حيث تقوم هذه الشركة بتجميع الأقساط من المؤمن لهم و إستثمارها في أوجه إستثمارية مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع تعويضات المؤمن لهم و المستفيدين عند تحقق الأخطار المؤمن ضدها و تغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني و تحقيق ربح مناسب . [4]

---

[1] **المادة 203** من القانون 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات

[2] – مختار محمود الهانسي، إبراهيم عيد النبي حمودة، **مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 2000 ، ص79 .

[3] – منير إبراهيم هنيدي:**إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، منشأة المعرف للنشر، – الإسكندرية –مصر،1997 ،ص397.

[4] د.منال بن شيخ : **طرق و أساليب إدارة المخاطر في شركات التأمين على الأشخاص –دراسة حالة شركة axa–** ، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، المجلد 11 العدد 02، 2018 ، ص 219 .

الفرع الثاني : أنواع شركات التأمين

يمارس التأمين من قبل شركات متنوعة ومختلفة، بإختلاف القانون و بإختلاف طبيعة خدمة التأمين المقدمة، حيث نجد هناك تصنيفين لشركات التأمين وفيما يلي نستعرض كل صنف على حدة :

1 – شركات التأمين وفق الشكل القانوني

1-1- شركات المساهمة (شركات التأمين التجارية): تتخذ شركة التأمين شكل شركة تجارية ذات أسهم، وتخضع بذلك للأحكام العامة المنصوص عليها في القانون التجاري بالإضافة إلى الأحكام الخاصة بها والمنصوص عليها في الأمر المتعلق بالتأمينات، وهي من أكثر شركات التأمين إنتشارا وأنسبها لعملية التأمين من الناحيتين الإقتصادية و التقنية ، حيث أن طبيعة تكوينها الرأسمالي والعدد الكبير من المساهمين، يساعدها على الإستمرارية و البقاء و المنافسة [1].

1-2- شركات التأمين التعاونية : هي الشكل الثاني من شركات التأمين حسب التصنيف القانوني، تؤسس بين الأشخاص المنخرطين المستأمنين في نفس الوقت، تخضع لقانون خاص تتمتع بالشخصية المعنوية وهي شركة مدنية هدفها غير تجاري[2].

تهدف إلى وضع نظام تعاضدي بين منخرطيها لحمايتهم أو تغطيتهم تأمينيا من الأخطار، حيث تتكون الجمعية العامة من الأعضاء المنخرطين غير المتأخرين في دفع إشتراكاتهم اللذين بدورهم ينتخبون أعضاء مجلس الإدارة [3].

2- التصنيف وفق الأنشطة التأمينية :

2-1- شركات التأمين على الحياة[4] : يوفر هذا النوع من التأمين بأشكاله المتعددة الحماية للأفراد من مخاطر الوفاة في سن مبكرة أو الوصول إلى سن الشيخوخة وتعرض الدخل إلى النقص، كما يوفر ضمانة للفرد في حالة البقاء على قيد الحياة لسن معينة وللورثة في حالة وفاة معيلهم ، إذ يوفر التأمين على الحياة حماية مثلى للعائلة في صورة الوفاة أو العجز التام والمستمر للمؤمن له مهما كان سبب ذلك .و للغرض وفرت شركات التأمين صيغتين :

- ✓ ضمان رأس مال في صورة الوفاة لفائدة العائلة أو شخص معين بما في ذلك المؤسسة المسندة لقرض.
- ✓ توفير جراية للأبناء قصد تمكينهم من مزاولة دراستهم مهما كانت الظروف (سواء كان المؤمن له على قيد الحياة أو عكس ذلك) وذلك في حدود العمر الذي إختاره المؤمن لأبناءه .[5]

---

[1]– مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، **مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000 ، ص79.

[2]– معوش محمد الأمين،**دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملائتها المالية**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس –سطيف– ، 2014،ص5.

[3] بالإعتماد على **المادة 215** مكرر من الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 ، المتعلق بقانون التأمينات الجزائرية.

[4]– عز الدين فلاح،**التأمين :مبادئه، أنواعه**،الأردن – عمان، دار أسامة للنسر، ط1،2008، ص86

[5]–مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، **مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000 ، ص79.

2-2- شركات التأمين الصحي : هي تلك الشركات التي تختص في إصدار وثائق التأمين التي بموجب العقد تلتزم بتعويض المؤمن له عن مصاريف العلاج والأدوية عند إصابته بمرض معين وقد يأخذ هذا التأمين شكلا رديا بأن يخص شخصا واحدا أو جماعيا إذا خص العائلة مثلا ، و في الغالب نجد هناك شركات تمارس التأمين على الحياة إضافة للتأمين الصحي فيطلق عليها تسمية شركات التأمين على الأشخاص[1].

2-3- شركات التأمين العام : تتخصص هذه الشركات بصفة أساسية في تأمين الممتلكات (التأمين على الأشياء) و المسؤولية المدنية تجاه الغير ، و عادة يغطي تأمين الممتلكات أخطار الحريق و السرقة و تأمين النقل بأنواعه يغطي الأخطار التي تتعرض لها البضاعة المشحونة فيما يتعلق بتأمين المسؤولية المدنية تجاه الغير فهو ضمان المؤمن له من المبالغ التي يدفعها للغير إذا تحققت مسؤوليته ، حيث يدفع مبلغ التأمين التعويض عن الخسائر التي لحقت بالغير أو ممتلكاتهم.[2]

2-4- شركات التأمين الشامل : هي شركات لا تتخصص في فرع أو نوع معين من التأمين لأنها تقوم بإصدار جميع أنواع الوثائق التأمينية التي تصدرها الشركات الثلاثة السابقة ، أي هي تلك الهيئة التأمينية الممارسة لجميع عمليات التأمين سواء تعلق الأمر بمال المؤمن له أو بشخصه[3].

الشكل رقم (1-1): تصنيف شركات التأمين وفق الأنشطة التأميني

المصدر : من إعداد الطالبتان بالإعتماد على المعلومات السابقة .

[1]- معوش محمد الأمين : **دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملائتها المالية**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس – سطيف-، 2014،ص7

[2]عيد أحمد أبو بكر ، وليد إسماعيل السيفو : إدارة الخطر و التأمين ، دار اليازوردي للنشر و الطباعة ، الأردن ،2009 ، ص 112 .

[3]- معوش محمد الأمين، **مرجع سابق**، 2014،ص7.

الفرع الثالث : وظائف وأهمية شركات التأمين

1- وظائف شركات التأمين :

1-1-وظيفة التسعير : تهتم بمعرفة القسط الواجب إستيفائه من المؤمن له نظير خطر معين ينوي التأمين ضده، و بالتالي وضع سعر معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة يتناسب مع درجة و إحتمال تحقق الخطر المؤمن ضده والظروف المحيطة به ، ومع مبلغ التأمين .[1]

1-2- وظيفة الإنتاج: يقصد بالإنتاج في مجال التأمين المبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين، أي عملية بيع الخدمة التأمينية، و كثيرا ما يطلق على الوكلاء و المندوبين إسم المنتجين، و يوجد في شركات التأمين دوائر للتسويق، يقوم موظفو هذه الدوائر بشرح البرامج التأمينية لجمهور المؤمن لهم[2] .

1-3-وظيفة تسوية المطالبات: هي تلك الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن منه، إذ أنه توجد دائرة في شركة التأمين متخصصة بدراسة المطالبات المقدمة، وتحديد مدى التعويض المستحق من خلال تسوية الخسائر .

والشخص المسؤول عن تسوية الخسائر " خبير التسوية " أو " مسوي الخسائر " و الذي يمكن أن يكون وكيل التأمين ، أو موظف لدى شركة التأمين و يعمل فقط لحساب الشركة، أو قد يكون شخص أخر مستقل يعمل لحسابه الخاص ، أو مؤسسة متخصصة في تسوية الخسائر[3] .

1-4-وظيفة الإكتتاب : تهتم هذه الوظيفة بإختيار وتبويب المؤمن لهم بموجب السياسة التي تحددها الإدارة العليا لشركة التأمين بما يحقق أهدافها و غاياتها ، إذ أن سياسة الإكتتاب تحدد بدقة نوع التأمين المكتتب فيه، المناطق التي تشملها التغطية،أشكال وأساليب التسعير التي سوف تستخدم، الأعمال المرفوضة...إلخ ، و بالإستناد إلى هذه السياسة يقوم المكتتبون بقبول طلبات إصدار الوثائق والمتوقع أن ينتج عنها أرباح و يرفضون الطلبات التي يتوقع أن تنتج خسائر و لا تكون مجدية .و منه فالإكتتاب يهدف إلى التوصل إلى حجم محفظة أعمال مربحة[4] .

1-5-وظيفة تطوير المنتجات : من المؤكد أن بعض التأمينات إلزامية مثل : المسؤولية المدنية و التأمينات الإجتماعية ، لكن حتى مع هذا النوع من التأمينات لا تصدر الحكومة صياغة دقيقة بشأن الشروط والأحكام العامة، و هذا ما يترك مجالا مرنا في عرض و تطوير المنتجات، خاصة في فروع التأمين الأخرى (الإختيارية) ، مع ضرورة إحترام المراسيم التنظيمية ، لذا يجب على شركات التأمين أن تكون فعالة و ديناميكية في إعدد محفظة المنتجات التي تقدمها [5].

---

[1] سعيد السيد قنديل : المسؤولية المدنية لشركات التأمين ، الدار الجامعية الجديدة للنشر القاهرة ، مصر ،2005 ، ص 6 .

[2] - بالي مصعب : **مساهمة قطاع التأمين في نمو الإقتصاد الجزائري**، مذكرة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -،2018،ص 82.

[3] أسامة عزمي سلام وشقيري نور موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، دار الحامد،ط1،الأردن-عمان-،2007، ص161.

[4] - أسامة عزمي سلام وشقيري نور موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، دار الحامد،ط1،الأردن-عمان-،2007،ص158.

[5] بالي مصعب : **مساهمة قطاع التأمين في نمو الإقتصاد الجزائري**، مذكرة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -،2018، ص 83 .

1-6-وظيفة الدعم الإكتواري : قد ينظر للخبير الإكتواري على أنه عالم رياضيات ذو مهارات عالية ، حيث لا تقتصر خبرته الخاصة على تجميع وعرض المعلومات الرقمية فحسب،بل في توقع الإتجاهات المستقبلية ومحاولة التنبؤ أيضا، وذلك بناءا على البيانات والمعلومات المتاحة ، و يعتبر دور الخبير مهما جدا في العملية التأمينية [1].

1-7-وظيفة إعادة التأمين : هي عملية تأمين شركات التأمين، أي وسيلة للتحويل أو "التنازل عن" بعض المخاطر المالية التي تتحملها شركات التأمين في تأمين (تأمينات النقل، الحريق وتأمين الأخطار الصناعية الكبرى) إلى شركة تأمين أخرى ، هي : شركة إعادة التأمين[2] .

هي عملية تسمح لشركة التأمين (المؤمن المباشر، الشركة المتنازلة) بتحويل جزء من الخطر المؤمن منه إلى طرف آخر يسمى معيد التأمين وذلك مقابل المال تدفعه الشركة الأولى إلى شركة إعادة التأمين يعرف بقسط إعادة التأمين، وعليه فإعادة التأمين هو التأمين من الدرجة الثانية .

1-8-وظيفة الإستثمار : يتوافر لدى شركة التأمين مبالغ مالية ضخمة تستطيع إستثمارها ، حيث تقوم شركات التأمين على الحياة بإستثمار أموالها في أدوات إستثمارية طويلة الأجل ، كون الإلتزامات المتوقعة تكون لآجال طويلة ، أما الإستثمارات التي تقوم بها شركات تأمين الممتلكات فغالبا ما تكون قصيرة الأجل سنة فما أقل ، كالإستثمار في الأسهم و أذونات الخزينة وشهادات الإيداع [3].

تعتبر وظيفة الإستثمار من بين أهم الوظائف التي تقوم بها شركات التأمين، إذ تحتل المركز الثاني بعد النشاط التأميني وهذا راجع إلى ضخامة الأموال التي تتجمع لديها من مصادر مختلفة (رأس مال الشركة ، الإحتياطات و المخصصات التقنية) والتي يمكن إستثمارها في أوجه مختلفة حتى تحتاج إليها الشركة لدفع التعويضات و المصاريف[4] .

2-**أهمية شركات التأمين**[5] : لا يخفى على أحدا الفوائد الكبيرة التي تحققها شركات التأمين سواء من الناحية الإقتصادية أو الإجتماعية التي لا تعد و لا تحصى إذا نظرنا إليها من مختلف الزوايا ، فهي تعمل على توفير التغطية التأمينية للأفراد و الشركات من أخطار كثيرة، كما أنها تؤدي إلى إزدهار وتدعيم الحياة الإقتصادية حيث تعمل على توفير حصيلة إدخارية طائلة تساعد بطرق مباشرة أو غير مباشرة في تمويل خطط التنمية الإقتصادية . هذا بجانب ما أدى إليه من إتساع في الإئتمان وزيادة الثقة التجارية وعلى تحقيق الإستقرار الإجتماعي والنفسي للفرد والمجتمع ويتضح ذلك من خلال :

---

[1] -office of the commissioner ln insurance **, insurance intermediaries quality assurance scheme** ,study Notes, STUDY Notes edition,hong kong ,2013,p 4/7.

[2] -insurance information institute , insurance handbook, new york,usa,2010,p60.

[3]- منير إبراهيم هنيدي :**إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، منشأة المعرف للنشر، - الإسكندرية –مصر،1997 ، ص 404-406.

[4]- كراش حسام : **نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض المنظمات الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس –سطيف-، 2014،ص28.

[5]- سهام رياش: **قطاع التأمين ومكانته في الإقتصاد الوطني**، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص72-73.

- ✓ **تعتبر شركات التأمين وسيلة للإدخار و الإستثمار** : بإعتبارها أداة مهمة ومتميزة من أدوات تجميع المدخرات ، فالتأمين على الحياة مثلا يمكن هيئات التأمين من تكوين رؤوس أموال ضخمة في صورة الإحتياطات الرياضية التي يمكن توجيهها لتمويل خطط التنمية الإقتصادية و زيادة الإستثمار في المجتمع ورفع مستوى الدخل .
- ✓ **العمل على زيادة الإنتاج** : نظرا لما تتميز به شركات التأمين من توفير التغطية التأمينية من أخطار كثيرة ، مما يشجع الأفراد و الشركات بالدخول في مجالات تأمينية جديدة أو بالتوسع في مجالات إنتاجهم الحالية دون تردد ، و من ناحية أخرى فإن توفير التغطية التأمينية للعاملين بالشركات من الأخطار المختلفة كل ذلك يساعد على إستمرارهم بالعمل وتنمية قدراتهم الإقتصادية بالإضافة إلى توفير الأمان والطمأنينة .
- ✓ **إتساع عمليات التأمين وزيادة الثقة التجارية** : تلعب شركات التأمين دورا بارزا وأساسيا في مجال إتساع عمليات الائتمان و زيادة الثقة التجارية ، فمن المعروف أنه لا يمكن لصاحب المال أن يقرض مالا ما لم يطمئن إلى أن موضوع ضمان هذا المال، سواء كان منقولا أو ثابتا وغير مهدد بالفناء نتيجة تحقق خطر ، حيث تقوم شركات التأمين بتوفير هذا الضمان في حالة تحقق هذا الخطر ، كما نجد أن شركات التأمين تلعب دورا آخر في تدعيم الثقة التجارية (مثلا أن تاجر الجملة لا يبيع لتاجر التجزئة إلا إذا تأكد من أن هذا الأخير قد أمن على بضاعته و مخازنه من الخطر) .
- ✓ **المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات والمحافظة على الثروة الوطنية** : تتميز إعادة التأمين بالصفة الدولية ، أي أنه لنجاح هاته الصناعة يتطلب الأمر التعاون في هذا المجال بين دول العالم المختلفة و يمكن أن نقسم دول العالم في هذا المجال إلى دول مصدرة للتأمين ، و فيها نجد أن مجموع ما تحصل عليه سنويا من أقساط و تعويضات يفوق ما تدفعه إلى الدول الأخرى ، ومن ثم نجد أن المحصلات التي تظهر في العمليات التجارية من ميزان المدفوعات تحت بند التأمين و بزيادة هذا البند ، يعمل على تحقيق الفائض في ميزان المدفوعات أو تعمل على تقليل العجز به بما يساعد على سلامة الإقتصاد الوطني و بالنسبة للدولة المستوردة للخدمة التأمينية فإن الفروقات التي يتحمل بها ميزان مدفوعاتها ، يقابلها تغطية تأمينية إذا ما أصاب هذه الدولة كارثة كبرى في إحدى السنوات ، فإن إقتصادها القومي سيتأثر بنسبة بسيطة من هذه الكارثة ذلك لأنه سيعود عليها بنسبة كبيرة من الخسائر الناتجة من هذه الكارثة كتعويضات الدول الخارجية المراد لديها التأمين عن الشيء الموضوع للتأمين الذي تحققت له الكارثة .
- ✓ **الأهمية الإجتماعية** : تعتبر شركات التأمين من أهم المؤسسات التي تعتمد عليها الدولة في محاربة الفقر الذي يترتب عن البطالة والمرض والعجز، فهي تقوم بوظيفة إجتماعية تتمثل في التعاون بين مجموعة من الأشخاص بهدف ضمان خطر معين، فيقوم كل منهم بدفع قسط أو إشتراك لتغطية الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها أي أحد منهم ، تتجلى الوظيفة الإجتماعية للتأمين في تشريعات العمل و التأمينات الإجتماعية و ما يترتب عن ذلك من إنشاء مؤسسات للتعويض عن الأمراض والحوادث المهنية و الشيخوخة و البطالة و غيرها من الصناديق التي تنشأ لهذا الغرض ، و عليه فإن شركات التأمين تساهم في تجنب الفرد للعوز و الحاجة بالضمان المادي (الحد الأدنى لمستوى المعيشة) .

المطلب الثالث : دور التدقيق الداخلي في شركة التأمين

إن إدارة التدقيق الداخلي يجب أن تدرج في تقريرها السنوي ما توصلت إليه من ملاحظات لم يأخذ بها مجلس إدارة الشركة، أو مخالفات تم إكتشافها خلال السنة ولم يتم تسويتها. و يمكن أن يتضمن تقرير إدارة التدقيق الداخلي إلى الهيئة العامة للمساهمين في إجتماعها السنوي العادي تسجيل أية مواقف على الإدارة بعدم أخذها بملاحظات المدقق الداخلي ، أو أي مخالفات جسيمة لم تقم الإدارة بتصحيحها وعرض تلك المخالفات من أجل تدارك الأمور وإتخاذ ما يلزم بشأنها[1] .

إلا أن وظيفة التدقيق الداخلي تتناول المجال التقييمي في الشركة ، بالإضافة إلى المجال الوقائي لأصول الشركة و من ثم تقديم الإقتراحات التحسينية لأنظمة المؤسسة ، و بالتالي يتسع مجالها و يجعلها أداة رقابية للمستويات العليا للمؤسسة ، و في النتيجة فإن عمل التدقيق الداخلي ينحصر في تقييم عمل الغير و مراقبة إلتزام الشركة بسياسة إدارة المخاطر و حدود المخاطر بالإضافة لمراقبة مدى إتباع شركة التأمين للإجراءات التي تضمن وصول المعلومات في الوقت المناسب لمتخذي القرار عن أي تجاوزات ذات أثر مادي و الخطوات اللازمة لمعالجة تلك التجاوزات و متابعة تنفيذها ، كما يقوم بوضع أسس رقابة واضحة لجميع أعمال الشركة التي تم تنفيذها من قبل جهات خارج الشركة للتحقق من أن تنفيذها يتم وفقا لضوابط الرقابة الداخلية التي تعتمدها الشركة .

و ترى الباحثتين بأن الإلتزام بهذه التعليمات و تطبيقها يدعم الدور الحوكمي للتدقيق ، و يزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية في تقارير التدقيق و يحسن خطة المدقق الداخلي السنوية ، فإن تحقيق ما سبق لابد أن ينتج عنه زيادة مستوى جودة المعلومات ، و إتاحة الفرص بشكل أفضل أمام متخذ القرار الإستثماري ، سواء لتقييم الأسهم التي يرغب المتعاملون في شرائها أو الإحتفاظ بها ، و كذلك قرارات تنويع محافظ الأوراق المالية التي يديرها بغرض توزيع المخاطر أو تشتيتها .

[1]- نبيه توفيق المرعي، **مرجع سبق ذكره** ،ص71-73، بتصرف.

المبحث الثاني : إدارة المخاطر في شركة التأمين

لقد إختلفت وتعددت المفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر ونظرا لإختلاف الزوايا التي ينظر منها إليها ، وكذا إرتباط مفهومها بمفاهيم أخرى كالتأمين بالإضافة إلى التطورات التي طرأت على تعريفها نتيجة ما مرت به من مراحل تاريخية ساهمت في بلورتها،في هذا المبحث سنتطرق إلى : الخطر في شركات التأمين ، و أهمية إدارة المخاطر في شركات التأمين ، و مخاطر شركات التأمين وكيفية إدارتها .

المطلب الأول : الخطر في شركات التأمين : يأتي هذا المطلب ليتطرق لمفهوم الخطر و تقسيماته ، الأخطار التي تتعرض لها شركات التأمين .

الفرع الأول – مفهوم الخطر:

1- الخطر هو "حالة عدم التأكد من الخسارة المالية وكذلك التباين بين النتائج الفعلية والمتوقعة أو احتمال أن خسارة وقعت في الماضي أو أنها ستقع في المستقبل" [1].

2- الخطر " تلك الحالة التي يكون فيها احتمال الإنحراف عن تحقيق نتيجة مرغوبة يتم توقعها أو الامل في تحقيقها[2]"

3- عرف الخطر التأميني بأنه الحادثة المحتملة الوقوع أي غير المحققة أو المستحيلة و التي ينتج عن تحققها خسارة مادية ، سواء كان للمؤمن له علاقة بحدوث الحادثة أو كان وقوعها بمعزل عن إراداته "[3] .

4- يعرف على أنه " حادث مستقبلي محتمل الوقوع ، لا يتوقف على إرادة أي من الطرفين اللذين تم بينهما العقد " [4].

الفرع الثاني : تقسيمات الخطر : يمكن تقسيم الخطر إلى عدة أنواع ولكن خصصنا في دراستنا الأخطار التي تدخل في الدراسة التأمينية مباشرة[5] :

1- **أخطار الأشخاص** : وتشمل مجموعة من مصادر الأخطار التي يقع أثرها على الأشخاص بصورة مباشرة كالوفاة المبكرة و المرض و البطالة و الشيخوخة و الإصابة الناتجة عن وقوع حادث معين ، لا شك أن وقوع هذه الأخطار تصيب الدخل حيث تؤدي إلى إنقطاعه بصورة جزئية أو كاملة .

2- **أخطار الممتلكات** : وهي الأخطار التي إذا تحققت ، تحدث خسارة مباشرة في ممتلكات الأشخاص (منقولة أو ثابتة) سواء كانت عقارات أو آلات أو ماشية أو بضائع ، و يقلل ذلك من دخلها أو فعالية أدائها أو نقص فيها أو زوالها ، و من أمثلتها أخطار الحريق و الإنفجار والسطو و السرقة و مرض أو موت المواشي و الفيضانات و الزلازل .

---

[1] سامي نجيب، **إدارة الأخطار**، الجزاء الأول، مشروع ممول أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، 1997ص76 .

[2] أحمد حلمي جمعة ، سمير البرغوثي: **دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الدولي السابع إدارة المخاطر و إقتصاد المعرفة المحور الثامن:**إدارة المخاطر والتدقيق** ، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان ، 2007، ص5 .

[3] – عبد الرحمن محمد الطيفور،**أثر إدارة المخاطر على الإكتتاب بشركات التأمين**، رسالة ماجستير، جامعة النيلين ، السودان، 2018، ص16.

[4] – إبراهيم أبو النجا : **التأمين في القانون الجزائري** ، ج1،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992،ص56.

[5] – رمادي بثينة:**دور إدارة المخاطر في تعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين**،مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي،2017، ص23 .

3- **أخطار المسؤولية المدنية** : و هي أخطار يتسبب في تحققها شخص معين ، و ينتج عن هذا التحقق إصابة الغير بضرر مادي في شخصه أو ممتلكاته أو الإثنين معا ، و يكون الشخص مسؤولا أمام القانون في عملية التعويض عن هذه الخسارة مما يؤدي إلى نقص ثروته وليس في شخصه أو ممتلكاته ، كما أنها تؤدي إلى التأثير على المركز المالي للشخص ، ومن هنا يطلق عليه البعض " أخطار التلوث " و من أمثلتها أخطار المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات و التي تؤدي إلى خسائر مادية تلحق بالغير في شخصه أو ممتلكاته ، و يكون مسؤولا عنها صاحب السيارة .

الفرع الثالث : شروط الخطر حتى يكون قابلا للتأمين

الشكل رقم (1-2): شروط الخطر حتى يكون قابل للتأمين .

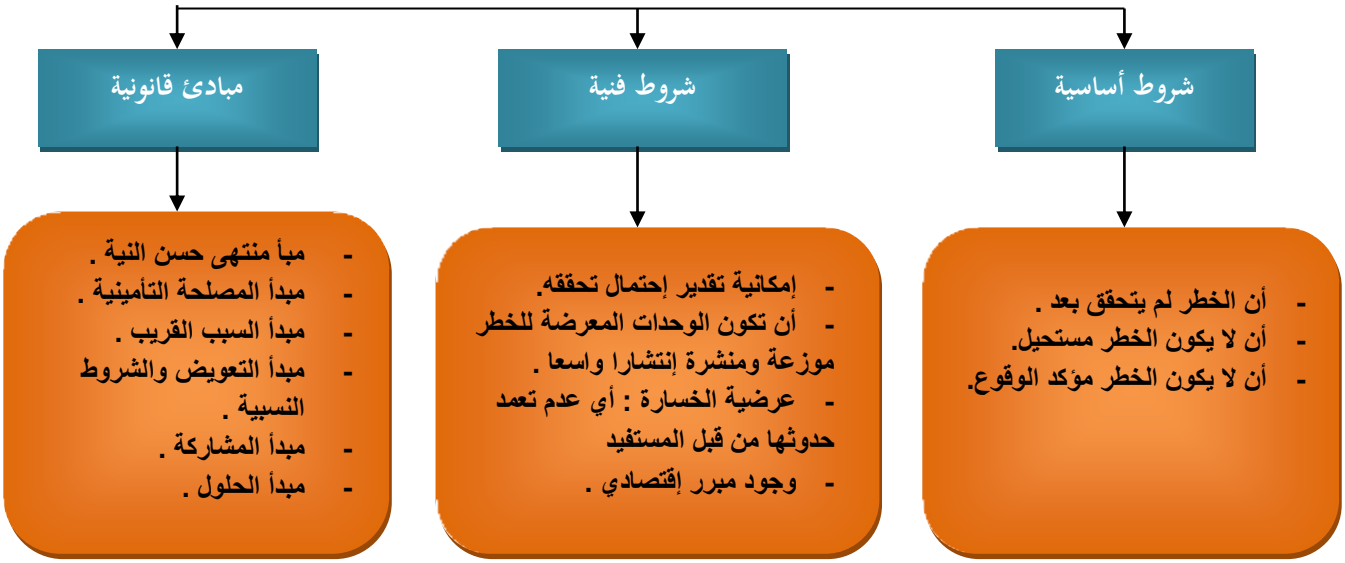

المصدر : من إعداد الطالبتان بالإعتماد على مذكرة رمادي بثينة . [1]

[1] رمادي بثينة:**دور إدارة المخاطر في تعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين**،مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي،2017 ص 24 .

المطلب الثاني : أهمية إدارة المخاطر بالنسبة لشركة التأمين

في هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم إدارة المخاطر، ومراحل إدارة المخاطر، أهمية إدارة المخاطر في شركات التأمين .

الفرع الأول – مفهوم إدارة المخاطر :

1– لقد عرف معهد إدارة المخاطر في المملكة المتحدة بالتعاون مع جمعية التأمين ومديري الخطر(AIRMIC) والمنتدى الوطني لإدارة المخاطر في القطاع العام (ALARM) على أنها " جزء أساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة ، فهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها ، و بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط و من محفظة كل نشاط " [1].

2– إدارة المخاطر لشركات التأمين هي : " قياس وتقييم المخاطر و تطوير إستراتيجيات لإدارتها ، و هي العملية المنظمة التي تهدف إلى دراسة و تحليل و معرفة و تقدير حجم المخاطر المحتمل وقوعها بالنسبة لشخص أو شركة ما ، ثم إختيار أنسب البدائل (الخيارات) لمواجهة تلك المخاطر بما يحقق هدف تفاديها بأحسن الوسائل وأقل التكاليف"[2].

3– عرفها معهد إدارة المخاطر بأنها:" الجزء الأساسي لأي إدراة إستراتيجية لأي شركة. فهي الإجراءات التي تتبعها الشركات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل نشاط.[3]

4– يمكن كذلك تعريف " إدارة الخطر" ضمن إطار " صنع القرارات " الخاصة بالخسائر العرضية والتجارية المحتملة . فإدارة الخطر "كعملية صنع القرار " هي سلسلة تتمثل بالخطوات الخمس التالية :

- ✓ التعرف على تحليل حالات التعرض للخسائر العرضية والتجارية التي قد تحول بين المؤسسة وبين بلوغها أهدافها الأساسية .
- ✓ إختبار فعالية التقنيات البديلة لإدارة الخطر للتعامل مع تلك الحالات .
- ✓ إختيار ما تبدو كونها أفضل التقنيات الخاصة بإدارة الخطر .
- ✓ إستخدام التقنيات المختارة لإدارة الخطر .
- ✓ مراقبة نتائج التقنيات المختارة للتأكد من أن برنامج إدارة الخطر لا يزال فعالا [4].

الفرع الثاني – مراحل إدارة الخطر [5]

1– **تحديد الأهداف** : إن أول خطوة في إدارة المخاطر هي تحديد الأهداف و تحديد إحتياجات الشركة ، حيث تهدف إدارة المخاطر إلى الحصول على أقصى عائد ممكن مقابل النفقات التي تتكبدها لتنفيذ البرنامج الذي وضعته ومراجعة هذا البرنامج في ضوء الأهداف المحددة مسبقا ، و بذلك يجب أن يكون الهدف من إدارة المخاطر هو المحافظة على إستمرارية الشركة و

---

[1]– رمادي بثينة، **مرجع سبق ذكره** ، ص26 .

[2]– أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، **مرجع سبق ذكره** ، ص41.

[3] –**The Institute of Risk Management، 2002، p2**.

[4]–: حسين العجمي وآخرون **إدارة الخطر** ، **معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية**، بدون مكان النشر وسنة النشر، ص 14.

[5]بن دخان رتيبة ، **التأمين كوسيلة من وسائل مواجهة الخطر** ، اطروحة دكتورة ،جامعة الاخوة منتوري ،قسنطينة ، سنة 2017/2016 ، ص 61 .

عدم تأثر أهدافها الرئيسية بالأخطار البحتة أو الخسائر المالية التي تترتب على تحقق هذه الأخطار ، و جدير بالذكر أن أهداف إدارة المخاطر تضعها عادة الإدارة العليا للشركة بالتعاون مع مدير المخاطر ، بعد أخذ إحتياجات و أراء مديري الإدارات الأخرى داخل الشركة.

2- إكتشاف وتحديد الخطر : تعتبر مرحلة تحديد و إكتشاف الأخطار المعرضة لها الشركة من أهم وأصعب المراحل لتنفيذ برنامج إدارة المخاطر ، حيث تقوم إدارة المخاطر بدراسة أوجه النشاط المختلفة بالشركة و طبيعة العمليات التي تقوم بها ، بالإضافة إلى ما تتضمنه خطط الإدارة من التوسع أو استحداث أنشطة أخرى أو القيام بتغيرات ذات أبعاد وتأثيرات على الأنشطة الحالية ، كما تقوم إدارة المخاطر بتدريب العاملين على كيفية إكتشاف الأخطار التي تتعرض لها الشركة ،في هذا الإطار وتسهيلات لعملية اكتشاف الخطر يتم إعداد تبويب شامل للأخطار التي يتوقع أن تواجهها الشركة خلال مراحل نشاطها المختلفة ، هذا التبويب قد يتم على أساس:

- ✓ موضوع الخسارة:كأخطار الاشخاص ،أخطار الممتلكات وأخطار المسؤولية المدنية.
- ✓ نوع الخطر:أخطار مباشرة وأخطار غير مباشرة .

3-تقييم الاخطار وتصنيفها : بعد تحديد الأخطار واكتشافها تقوم إدارة المخاطر بتقييمها ، و يقصد هنا بتقييم الأخطار قياس إحتمال وقوع الخطر (معدل تكرار الخطر) و كذلك قياس شدة الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن وقوع الخطر ، و بذلك يتوجب عند القيام بتصميم برامج إدارة المخاطر لابد من التمييز بين المخاطر المختلفة التي تتعرض لها الشركة من حيث الأهمية ودرجة الخطورة ، و يتم تقسيم المخاطر إلى ثلاث أنواع:

- ✓ الأخطار الجسيمة (الأخطار المدمرة أو الحرجة) : و هي الأخطار التي يترتب على تحقيقها التوقف نهائيا عن العمل و إعلان إفلاسها مثل حوادث الإنفجار و الحريق.
- ✓ الأخطار المتوسطة : و هي الأخطار التي يترتب على تحققها إقتراض الشركة من المؤسسات المالية بهدف تغطية الخسائر المالية والمحافظة على إستمراريتها مثل الإختلاس ، خيانة الأمانة ، حريق صغير.
- ✓ الأخطار الصغيرة (الأخطار الثانوية) :هي الأخطار التي يترتب على تحققها خسائر مالية يمكن العمل على تغطيتها من الإيرادات الدورية لها ، كما يمكن تأجيل تغطية هذه الخسائر دون التأثير على إستمراريتها مثل التلف الجزئي ، السرقة ، الحريق البسيط .

4-دراسة و تحليل الطرق البديلة لإدارة المخاطر : يتم دراسة الطرق المختلفة و تحليلها و ذلك للمفاضلة بينها و بهدف إختيار السياسة الأفضل و الأنسب لتغطية الأخطار التي تتعرض لها الشركة ، سنتطرق إليها في الجزء القادم .

5-تنفيذ القرار المناسب: بعد القيام بدراسة الطرق المختلفة لإدارة المخاطر يتم إختيار الطريقة المناسبة التي يستقر عليها الرأي

و تنفيذها ، فإذا إستقر الرأي على إختيار طريقة منع الخطر فإنه يجب التخطيط و التصميم لبرامج منع وقوع الخطر و تنفيذها بدقة عالية . أما إذا تم إختيار نقل الخطر إلى شركة تأمين فإنه يجب دراسة جميع الظروف المحيطة بالمؤمن و إختيار شركة التأمين المناسبة بما يكفل الحصول على أفضل تغطية تأمينية ممكنة بأقل تكلفة[1].

6-مراجعة و تقييم برنامج إدارة الأخطار: يحتاج برنامج إدارة المخاطر إلى المراجعة والتقييم الدوري ، نتيجة لإحتمال ظهور أخطار جديدة أو إكتشاف أخطاء في النظام الحالي بهدف تصحيحها في الوقت المناسب .

الفرع الثالث- دور إدارة المخاطر في شركات التأمين :

1-بالنسبة لعميل التأمين: في ضوء المفاهيم الأساسية للخطر و إدارة الخطر في شركة التأمين فإنه يمكن التركيز على إدارة المخاطر بشركة التأمين في خدمة عميل شركة التأمين في قيامها بدراسة الأخطار التي يتعرض لها العميل وإعداد دليل عمل الأخطار للعميل يتم فيه تحديد الأخطار التي يتعرض لها العميل و مسبباتها ، دراسة مراحل النشاط الإقتصادي للعميل و تحديد الأخطار القابلة للتأمين و القيام بدور المعاينة و دراسة الأخطار المراد التأمين عليها من جانب العميل . مما سبق يتضح أن دور شركة التأمين في المستقبل لن يكون قاصرا على القيام بالتأمين ضد الأخطار التي يطلبها العميل بل سوف يتعداها لتكون شركة التأمين بمثابة إدارة للمخاطر لمواجهة الأخطار التي تتعرض لها.

2-بالنسبة لشركة التأمين: تلعب إدارة المخاطر دورا هام بالنسبة لشركة التأمين ذاتها فهي مسؤولة عن تركيب محفظة الشركة و طبيعتها من حيث حجمها و تجانس المعطيات في كل نوع و تقسيم الأخطار المقبولة على أسس فنية بوعي كامل لخطورة هذه العملية و التي ترقى إلى مستوى القرار المالي الذي يترتب عليه تحديد الإلتزمات لشركة التأمين و معيدي التأمين ، تحديد إحتفاظ الشركة العام من كل نوع من أنواع التأمين و من كل خطر مقبول و مساعدة إدارة الإستثمار بالشركة في إدارة أموال شركة التأمين.

المطلب الثالث : مخاطر شركات التأمين و كيفية إدارتها

سنجزأ هذا المطلب إلى أخطار شركات التأمين ، الأخطار التي تؤثر على الملاءة المالية ، كيفية إدارة مخاطر شركات التأمين و كيف يتم الإستعانة بالتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

الفرع الأول – أخطار شركات التأمين[2] :

[1]- مريد"محمد سلام"محمود شراب،**دور التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين**،ماجستير،الجامعة الإسلامية'غزة،2013،ص 27.

[2]- رأفت أحمد علي إبراهيم :**رؤية مستقبلية لإدارة المخاطر المالية في شركات التأمين المصرية بإستخدام المشتقات المالية**، مجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة،مصر،العدد1،المجلد200، ص 536 .

الشكل رقم (1-3): الأخطار الأساسية التي تتعرض لها شركات التأمين

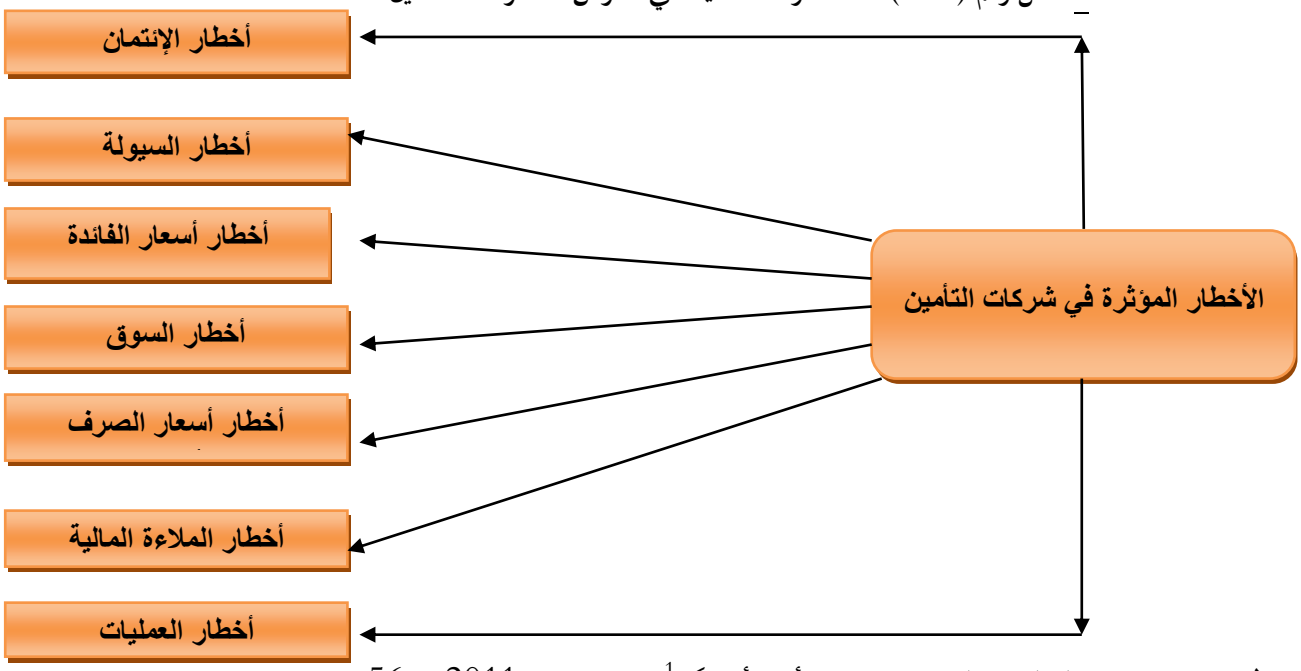

المصدر : من إعداد الطالبتان بالإعتماد على عيد أحمد أبو بكر[1]، مرجع سابق، 2011،ص56 .

1-**الأخطار الإكتوارية** : و هو التقسيم المعتمد من قبل جمعية الخبراء الإكتواريين بالولايات المتحدة الأمريكية ، و تم العمل بهذا التصنيف سواء في شركات التأمين على الأشخاص و شركات التأمين على الأضرار ، يقوم هذا التصنيف على تقسيم الأخطار التي تتعرض لها شركات التأمين إلى أربعة مجموعات :

1-1-أخطار الأصول :تنشأ هذه من التقلبات التي تصيب القيمة السوقية لأصول المحفظة الإستثمارية لشركة التأمين مثل مخاطر سعر الفائدة و مخاطر الائتمان و مخاطر السوق كما تتضمن هذه المجموعة أيضا إخلال الغير بسداد إلتزاماتهم أو القيام بمسؤولياتهم في مواعيدها إتجاه شركة التأمين .

1-2-أخطار التسعيرة : ترجع إلى ظروف عدم التأكيد المحيطة بتقديم خدمة التأمين في المستقبل و المتعلقة ببعض العناصر مثل معدل العائد على الإستثمارات ، معدلات الوفاة الفعلية ، معدلات المرض ، و تواتر و شدة خسائر المطالبات و معدلات النفقات الإدارية ، و من المؤكد أنه إذا كان التسعير في شركة التأمين قائما على إفتراضات معينة لا تتماشى مع الواقع الفعلي .

1-3- **أخطار ملائمة الأصول للخصوم** : ينتج هذا الخطر نتيجة تذبذب أسعار الفائدة والتضخم فكلما كان تأثير الإختلاف في معدلات الفائدة و التضخم ذو درجات متفاوتة على القيمة السوقية للأصول عنه على قيمة الإلتزامات المستقبلية ، كلما كان من الصعب الملائمة بين الأصول والخصوم مما يعرض شركات التأمين لخطر العسر المالي .

1-4-الأخطار العامة : هي الأخطار الخارجة عن نطاق تحكم عمل شركات التأمين ، و التي لا تستطيع التنبؤ بحدوثها ، و تشمل القوانين و النظم التي تحكم عمل شركات التأمين ، كما تضم الأخطار الناجمة عن نقص التدريب لموظفي شركة التأمين و ممثليها ، تؤثر هذه الأخطار على حجم مسؤولية و إلتزام شركة التأمين إتجاه الغير .

1. عيد أحمد أبو بكر ، **مرجع سابق**، 2011،ص56

الفرع الثاني : خطر الملاءة المالية في شركات التأمين :

أولا : مفهوم الملاءة المالية : يحدد البعض الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين بمقدرة هذه الشركات على الوفاء بإلتزاماتها كاملة عند المطالبة بها ومدى إستعداد وقدرة تلك الشركات على دفع مبالغ التعويضات فورا ودون أن تؤدي عملية السداد إلى تعثرها أو توقفها أو إفلاسها [1].

- و من وجهة نظر الإدارة فإن الملاءة المالية لشركات التأمين تعني :

✓ أن الأقساط المحصلة من المتوقع أن تكفي لتسوية الخسائر المتوقعة، و مقابلة مختلف مصروفات التشغيل والعمليات.

✓ الإحتفاظ بأصول معترف بها تكفي لتغطية الإلتزامات المطلوبة ، مع وجود هامش أمان – هامش الملاءة المالية – يساوي على الأقل المتطلبات القانونية .

- عموما تمثل الملاءة قدرة شركات التأمين أو إعادة التأمين على الوفاء بمختلف إلتزاماتها دون أن يؤدي ذلك إلى تعثرها أو إفلاسها، والشركة المليئة هي الشركة التي تفوق أصولها إلتزاماتها كلها[2].

الفرع الثاني : الأخطار المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين

أولا : أخطار الإكتتاب

تسمى كذلك بأخطار التأمين أو أخطار الإكتواريين ، وتحدث هذه المخاطر عندما يكون متوسط قيمة التعويضات يختلف عن القيمة المتوقعة عند بيع وثائق التأمين [3]بالتالي فإذا قام الإكتواري بتقييم جيد للأقساط و العوامل الكارثية (التردد ، و شدة الخطر) مع مراعاة الأخطار التي تؤثر على الكارثية (الإختيار المعاكس *، الخطر الأخلاقي **)[4] .

و مخاطر الإكتتاب حسب نوع التأمين نوضحها فيما يلي :

1- **مخاطر الإكتتاب في تأمينات الأضرار** : ترجع لـ :

✓عدم كفاية الأقساط – عدم التقييم الجيد – و عدم كفاية المخصصات التقنية ، و بالمقابل فإن كل من التسعير و تقدير الإحتياطات بأكثر من اللازم يؤثر على العائد المالي لشركة التأمين .

✓الظواهر الكارثية : إن الكوارث تؤثر على إحتياطات شركات التأمين عن طريق التكاليف المتأتية من خسائر جسيمة والواقعة نتيجة للكوارث الطبيعية و التكنولوجية ، أو التكرار الشديد الكارثية .

2- **مخاطر الإكتتاب في تأمينات الحياة** : وتشمل :

✓خطر الوفاة .

---

[1] كراش حسام :**نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية** – الإتحاد الأوروبي ، كندا،الو.م.أ، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس-سطيف-،2014،ص42-43.

[2] بثينة رمادي : **دور إدارة المخاطر في تعزيز الملاءة المالية لشركات المالية لشركات التأمين**، مذكرة ماستر ، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي،

[3] كراش حسام : **نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية** – الإتحاد الأوروبي ، كندا،الو.م.أ، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس-سطيف-،2014،ص58 .

[4]* **الإختيار المعاكس** : بمعنى عدم تعامل شركة التأمين مع أفراد معرضين لفرص خسارة أكثر من المتوسط و الذين يطلبون التأمين بالأسعار العادية .

** **الخطر الأخلاقي** : يشير إلى إحتمالية أن يتسبب التأمين في تشويه التصر أو سوء الإستخدام ، مثلا حين لا يتخذ حملة الوثائق التأمين ضد الحريق الإحتياطات الكافية لتجنب الحرائق أو حين يستخدم حملة وثائق التأمين الصحي الرعاية الصحية بشكل يزيد على إستخدامهم لها لو لم يكونوا مؤمنين .

✓خطر طول العمر .

✓أخطار التكاليف وفسخ العقد.

3- مخاطر الإكتتاب في التأمين الصحي :

✓ أخطار التكاليف ، عدم كفاية الأقساط ، عدم كفاية المخصصات التقنية .

✓ الأوبئة .

يعتبر خطر الإكتتاب هو السبب الرئيسي في العسر المالي في شركات التأمين في الولايات المتحدة ويوضح الجدول التالي البيانات التي تصدرها شركة (A.M.Best) في إحدى الدراسات التي أجرتها على 638 شركة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة1998 :

الجدول رقم (1-1): الأسباب الرئيسية للعسر المالي في شركات التأمين الأمريكية

الأسباب الرئيسية للعسر المالي	عدد حالات العسر المالي	النسبة	
عدم كفاية الإحتياطات / الأقساط	143	%22	%41مخاطر الإكتتاب
النمو السريع	'86	%13	
الخسارة المركزة	36	%6	
المغالاة في تقدير الأصول	40	%6	%13مخاطر الإستثمار
فشل معيدي التأمين	22	%3	
عوامل مساعدة	26	%4	
التغيرات الهامة في النشاط الأساسي للأعمال	28	%4	
الخداع أو الغش	44	%7	
أخرى – متنوعة -	44	%7	
غير معروفة	169	%26	
الإجمالي	638	%100	

المصدر : رمادي بثينة، مرجع سابق، ص44 .[1]

يظهر من خلال الجدول السابق أن مخاطر الإكتتاب ومخاطر الإستثمار تعتبر من أهم المخاطر التي تؤثر في الملاءة المالية لشركات التأمين، حيث قدرت مخاطر الإكتتاب ب43% والتي تشمل عدم كفاية الإحتياطات، النمو السريع، والخسارة المركزة، أما مخاطر الإستثمار فقد قدرت ب 13 %والمكونة من المغالاة في تقدير الأصول، فشل معيدي التأمين، وعوامل مساعدة إضافية .

ثانيا : مخاطر الإستثمار : تعرف بأنها عدم إنتظام العوائد، فالتذبذب الذي يؤدي إلى التغير في قيمة العوائد أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر، كما تعرف هذه المخاطر بأنها التقلبات التي قد تحدث في العائد المتوقع من إستثمار ما، أو إحتمال إنحراف العائد الفعلي للإستثمار عن العائد المتوقع، و يضم :

[1] رمادي بثينة ، **مرجع سابق** ، ص44 .

2-1- مخاطر السوق : تسمى كذلك بالمخاطر المنتظمة و يقصد بها المخاطر الخارجية التي تنشأ من علاقة الإستثمار الخاص للشركة بالنشاط الإقتصادي ككل (السوق) و هي مخاطر تغيرات قيمة الأصول و الخصوم المرتبطة بعوامل نظامية قد يعود ذلك لمخاطر السوق مثلا حيث تغطى لكن لا يمكن تنويعها بشكل كامل[1]، وهي تأتي على عدة أ نواع منها :

- ✓ مخاطر الإستثمار في الأوراق المالية ، مخاطر التضخم .
- ✓ مخاطر الإستثمار في العقار، مخاطر سعر الفائدة .
- ✓ مخاطر سعر الصرف ومخاطر التركز .

2-2- مخاطر السيولة: بالنسبة لشركات التأمين يمكن وصف مخاطر السيولة على أنها أزمات التوظيف ، ففي بعض الحالات ينظر إليها بدقة أكبر كإحتمال لأزمات التوظيف . و في حالات أخرى لا يمكن تجنبها لأنها مرتبطة بحدث غير متوقع مثل مطالبات التعويضات الكبيرة أو إنخفاض قيمة الأصول أو الخسارة الناجمة عن أزمة الثقة أو الأزمات القانونية [2] .

إن إحتفاظ المؤمن بقدر من السيولة يعزز مركز السيولة لديه و يمكنه من مواجهة إلتزاماته و لكن الزيادة عن الحد المناسب يفقد الشركة الربح الذي كان ن الممكن تحقيقه من الإستثمار الزائد من هذه النقدية و عندما تقل النقدية عن القدر المناسب تتعرض الشركة لمواقف عدم القدرة على سداد إلتزاماتها و ذلك يؤثر على سمعتها و مركزها التنافسي [3] .

2-3- مخاطر القرض : تنجم هذه المخاطر عن عدم إحترام الطرف المقترض لبنود و تعهدات عقد القرض المبرم و ذلك بسبب عدم وجود أداء من طرفه أو عدم قدرته على الإلتزام بتعهداته[4] . و بالتالي فإن مخاطر القرض في شركات التأمين تتمثل في عدم قدرة المؤمن لإسترداد مستحقاته من الجهات التي يتعامل معها سواء مباشرة من المؤمن لهم، أو عن طريق الوسطاء أو عن طريق معيدي التأمين[5].

2-4- مخاطر أخرى :

المخاطر التشغيلية[6]: أفضل تعريف هو الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن إتفاق بازل II الذي عرفها على أنها " مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاعة و فشل العمليات الداخلية ، و العنصر البشري ، و الأنظمة و الأحداث الخارجية، و يشمل هذا التعريف المخاطر القانونية و لكنه يستثني المخاطر الإستراتيجية و مخاطر السمعة و المخاطر التنظيمية "، وقد صنفتها لجنة بازل كالتالي :

- ✓ الإحتيال أو الغش الداخلي .
- ✓ الإحتيال أو الغش الخارجي .
- ✓ ممارسات الموظفين و الأمان في مكان العمل .

منال بن الشيخ : **طرق و أساليب إدارة المخاطر في شركات التأمين على الأشخاص –دراسة حالة –** ، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، المجلد 11/العدد 02 ، 2008 ، ص 223 . [1]

[2]منال بن الشيخ : **طرق و أساليب إدارة المخاطر في شركات التأمين على الأشخاص –دراسة حالة –** ، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، المجلد 11/العدد 02 ، 2008 ، ص 224

[3]كراش حسام ، مرجع سابق، ص 61 .

[4] – عيد أحمد أبو بكر ،وليد إسماعيل السيفو : **إدارة الخطر و التأمين** ، دار اليازوردي للنشر و الطباعة ، الأردن ،2009 ،ص68.

[5] – كراش حسام،**مرجع سابق** ، ص 61 .

[6]– مصطفى صالح عبد الخالق أبو صالح : **المخاطر التشغيلية بحسب متطلبات بازل II** ، مذكرة ماجستير دراسة تطبيقية ، جامعة بيرزيت ، كلية الدراسات العليا –برنامج ماجستير إدارة الأعمال، 2007،ص37-33 ، بتصرف.

- ✓ العملاء و المنتجون و ممارسات الأعمال .
- ✓ الخسائر في الأصول المادية (نتيجة الأزمات أو الكوارث الطبعية) .
- ✓ تعطل الأعمال وفشل الأنظمة .
- ✓ إدارة العمليات و تنفيذ النشاط .

–المخاطر القانونية: و التي تتعلق بالأثر المالي لتغيرات القوانين و التنظيمات ، بعض القوانين يمكن أن تؤثر على الوضعية الحقيقية لشركة التأمين كقوانين البيئة و القوانين المحددة لحجم الإستثمار و ميادينه ، و لذلك لابد على شركات التأمين تطبيق هذه التغيرات في القوانين و التشريعات و تجسيد أنظمة داخلية لتغطية متطلبات هيئات الرقابة و الإشراف [1].

3–مخاطر إعادة التأمين: يتعلق هذا الخطر بعدم ملائمة برنامج إعادة التأمين فيمكن أن يؤدي ذلك إلى صعوبات مالية كبيرة للشركة ، لذا ينبغي دراسة مدى حاجة المؤمن للحماية و التغطية عن طريق إعادة التأمين و إختيار نوعه المناسب مع تحديد شروط الإتفاقية الموافقة .

الفرع الثالث – إدارة مخاطر شركات التأمين :

أولا : إدارة مخاطر الإكتتاب : يقصد بها إدارة أخطار محفظة الإكتتاب في شركات التأمين المباشر التوصل على وسائل محددة للتحكم في الخطر عن طريق الحد من تكرار تحقق حدوثها أو التقليل من حجم الخسائر التي تترتب على ذلك مما يترتب عليه تخفيض درجة الخطر لدى إدارة شركة التأمين بالنسبة لمحفظة الإكتتاب الموجودة لديها ، كل ذلك بأقل تكلفة ممكنة[2]، نذكرها في الخطوات التالية :

1- **إكتشاف الأخطار الخاصة بكل عملية إكتتاب على حدى :**" يصعب على شركة التأمين إكتشاف الأخطار في كل عملية تأمينية بدقة ، إلا إذا توفر مبدأ حسن النية لدى المؤمن له ، و ذلك بالكشف عن جميع البيانات الجوهرية المتعلقة بالخطر المؤمن منه ، و التي تؤثر على قبول أو رفض التأمين على الخطر من ناحية ، وعلى حساب القسط الصافي والكافي من ناحية أخرى" .[3]

2-**تحليل الأخطار التي يتم الأكتتاب فيها :** تقوم شركات التأمين عادة بتحليل الأخطار قبل الاكتتاب فيها، من خلال معاينتها و جمع البيانات الدقيقة عنها لمعرفة طبيعة الخطر ، مسبباته ،علاقته بالأخطار الموجودة الأخرى.

3-**إختيار أنسب الوسائل لإدارة الخطر:** تنحصر أهم وسائلها فيما يلي :

[1] كراش حسام، **مرجع سابق**، ص62 .

[2] عيد أحمد أبو بكر.**مرجع سابق** ، ص 252 .

[3] عيد أحمد أبو بكر ، **مرجع سابق** ، ص 254 .

3-1-تجنب الخطر : يقصد بها القرار بعدم خلق حالة تعرض معينة ، بمعنى إزالة أي حالة تعرض موجودة بالكامل، وعلى الرغم من أن تجنب التعرض للخطر هو تقنية من تقنيات إدارة الخطر المكتفية ذاتيا و التي لا تتطلب القيام بأي عمل فيما يتعلق بمراقبة الخطر أو تمويله ، إلا أن تطبيقه يكون محدودا جدا[1] .

3-2-تجميع الخطر : كلما زاد عدد الوحدات المعرضة للخطر كلما إستطعنا أن نتنبأ بدقة عالية بإحتمال و قيمة الخسائر المتوقعة، يضاف إلى ذلك أنه كلما زاد عدد الوحدات المعرضة للخطر كلما إنخفض نصيب كل وحدة من الخسارة ، تستخدم طريقة التجميع في حالة الأخطار التي يترتب على تحققها خسارة كبيرة يصعب التنبؤ بها بدقة و صعب تحملها من طرف واحد غالبا [2].

3-3-تحويل الخطر (إعادة التامين) : يقصد بها نقل عبء الخطر – أي الخسارة المالية – المترتبة على تحقق ظاهرة الخطر في صورة حادث ، هذه السياسة لا تؤثر في الخطر أو عناصره و لكنها تؤثر في من يتحمل العبء الخاص بالخسارة المالية الناشئة عن تحقق ظاهرة الخطر المنقول في صورة حادث[3] .

ثانيا :إدارة مخاطر الإستثمار[4] : إذا كان الهدف الأساسي للفرد المستثمر هو الحصول على العائد المناسب ، فإنه يعتبر أكثر أهمية بالنسبة للهيئات المستثمرة ذات الإلتزامات المستقبلية كالبنوك و هيئات التأمين الإجتماعية ، حيث يجتمع لدى شركات التأمين أموال ناتجة عن تراكم رؤوس أموالها و أقساط التأمين التي يدفعها المؤمن له للتأمين ضد الخسائر التي تسببها الأخطار المختلفة ، في المقابل تتوقع مطالبات بتعويضات عند تحقق هذه الأخطار ، و بهدف التوفيق بين حاجتها إلى إستثمار أموالها بفائدة مرتفعة و حاجتها إلى حماية حقوق حملة وثائق التأمين و أداء إلتزاماتها من مطالبات بدفع التعويضات المستحقة عند تحقيق الأخطار المؤمن ضدها ، وجب على هذه الشركات إحترام المبادئ التالية عندما تعمل على إستثمار أموالها:

1-السيولة: يقصد بالسيولة قدرة شركات التأمين على تحويل الإستثمارات المختلفة إلى نقدية سائلة في وقت محدد حتى تستطيع الوفاء بإلتزاماتها في مواعيد إستحقاقها ، فهنالك إلتزمات دورية قصيرة الأجل تتطلب ضرورة وجود سيولة أو أموال تحت الطلب كحسابات جارية أو ودائع قصيرة الأجل بالبنوك ، أضف إلى ذلك ضرورة تخصيص جزء من الأموال في أصول سهلة التحويل بدون تحمل خسائر تذكر.هذا التخصيص يجب أن يكون بالقدر الكافي و إلا إنخفض عائد الإستثمار ، و أن لا يقل عن القدر المناسب لتغطية هذه الإلتزامات ، حتى لا تكون شركة التأمين في وضع مالي غير مناسب يؤدي إلى إنخفاض العائد و خسارة جزء من الأصول ، ويراعى جانب السيولة في شركات التأمين بشكل كبير لأنه يعتبر كضمان للوفاء بتعهدات وتعويضات حملة الوثائق.

2-الضمان(الأمان) : يقصد بالضمان القدرة على إسترداد الأموال المستثمرة وك ذا ضمان الحصول على عائد الإستثمار الخاص بها ، ويعتبر هذا الجانب جد هام بالنظر إلى مجموع الأموال التي تقوم شركة التأمين باستثمارها تتشكل في غالبيتها من أموال تخص حملة وثائق التأمين ، لذا وجب عليها أن تستثمر هذه الأموال في قنوات استثمارية آمنة ومضمونة إلى حد كبير،سواء كانت محددة

[1]- حسين العجمي وآخرون : **إدارة الخطر**، معهد البحرين للدراسات المصرفية، بدون بلد النشر وسنة النشر، ص 161، بتصرف .

- ممدوح حمزة أحمد : **مقال حول إدارة الأخطار**، بدون مكان النشر وسنة النشر، ص149[2]

[3]- محمد وحيد عبد الباري : **إدارة الخطر والتأمين التجاري والإجتماعي**، كلية التجارة – جامعة القاهرة، بدون مكان النشر،مصر، 1997، ص94، بتصرف

[4]- لفتاحة سعاد ، **مرجع سابق** ص 15,16,17,18.

بواسطة القانون أو عن طريق قرارات إدارية،فشركات التأمين لا يجدر عليها الاستثمار في أوعية استثمارية عالية الخطورة حتى لو إنخفض العائد من إستثماراتها الحالية وفي هذا الإطار يتم التفرقة بين نوعين من الضمان (الضمان الحقيقي[1]* و الضمان الإسمي**).

و شركات التأمين في حاجة إلى توافر كلا نوعي الضمان سواء الاسمي أو الحقيقي ، فهي بحاجة إلى الضمان الإسمي في إستثماراتها نظرا لأن إلتزاماتها في معظم الأحوال هي إلتزمات إسمية ، إلى أنها أيضا في حاجة إلى الضمان الحقيقي لمقابلة مايلي:

- ✓ أثر التضخم الذي يلحق بمصروفات شركة التأمين خلال فترة التعاقد .
- ✓ الإلتزامات غير محددة القيمة خاصة في تأمينات الممتلكات و المسؤولية و هذا ما يتطلب ضرورة مراعاة القوة الشرائية للنقود.

من بين الأساليب التي يمكن أن تستخدمها شركات التأمين لزيادة الضمان هو سياسة التنويع في محفظة الاستثمار حيث :

- ✓ يمكن لشركة التأمين التنويع في أوجه الإستثمار داخل المحفظة وليس بالضرورة زيادة عدد أوجه الاستثمار بل يمكن التنويع داخل وجه واحد ، فمثلا إذا كانت الشركة تفضل الإستثمار في الأسهم فليس من الضرورة أن تركز السهم في شركة واحدة ولكن يجب أن تتنوع وتوزع على عدة شركات.
- ✓ يمكن أن تنوع الشركة بإستخدام أوجه إستثمارية منتشرة جغرافيا وذلك للوقاية من خطر الكوارث العامة التي تقع في أحد المناطق .
- ✓ كما يمكن أن يكون التنويع زمنيا (تنويع تواريخ استحقاق استثمارات المحفظة) لضمان تدفق سيولة مستمرة و منتظمة من الأموال مما يساعد الشركة على تعديل سياستها الإستثمارية نحو الأفضل.

2-3- الربحية : يعبر هذا العنصر عن الناتج (العائد) الذي تحصل عليه شركة التأمين من وراء عملية الاستثمار،ويقصد به قدرةالأموال المستثمرة في القنوات الاستثمارية المختلفة على تحقيق عائد استثماري مناسب .

2-4- الإستقرار: نميز بين نوعين :

- ✓ **إستقرار العائد:** و نعني به استقرار عائد الإستثمار وعدم تعرضه لتقلبات شديدة ، و ذلك بإعتبار أن الأموال المستثمرة هي في مجملها أموال حملة وثائق التأمين ،لذلك فإن نتائج السياسة الإستثمارية التي تتبعها شركات التأمين لا تعود عليها بالضرر بقدر الضرر الذي يعود على المؤمن لهم إذا ترتب على هذه السياسة خسائر كبيرة.

- ✓ **إستقرار المحفظة الإستثمارية** : و نعني به المحفظة التي تحقق أعلى عائد للمستثمر ، بأقل مخاطرة التي يمكن أن تنعكس على شكل خسائر يتحملها المستثمر نتيجة للتغيرات التي قد تنشأ في أسعار تلك الموجودات [2].

***الضمان الحقيقي** : و نعني به ضمان نفس القوة الشرائية للوحدات النقدية المستثمرة .

****الضمان الإسمي** : و يقصد به ضمان إسترداد نفس الوحدات النقدية .

[2] د . جليل كاظم مذلول العارضي ، زيد عبد الزهرة جعفر : **إدارة المحفظة الإستثمارية المثلى** ، بحث تطبيقي في شركات القطاع الصناعي العراقي الخاص ، مجلة الغري للعلوم أقتصادية و الإدارية ، جامعة الكوفة-كلية الإدارة و الإقتصاد - ، العراق ، 2014 ، ص 12 .

من خلال ما سبق ذكره من مبادئ فإن القائمين على إدارة الاستثمار في شركات التأمين مجبرين على مراعاة الدقة أثناء وضع مخطط الاستثمار للشركة ، فمن الملاحظ هنا هو أن المشكلة الاستثمارية التي تواجه شركة التأمين تتبلور في كيفية الحفاظ على الأموال و الحقوق الحالية والمستقبلية لحملة الوثائق و حملة الأسهم هذا من جهة ، و ضمان تحقيق عائد إستثماري مناسب، لذلك كان لزاما على شركة التأمين وضع مخطط إستثماري تحقق من خلاله أكبر قدر من التوازن بين هذه العوامل المتعارضة.

ثالثا : إدارة مخاطر عادة التأمين

1– مفهوم إعادة التأمين :

يعرف إعادة التأمين بأنه " عقد بمقتضاه تلتزم إحدى شركات التأمين بالمساهمة في تحمل أعباء المخاطر المؤمن منها لدى شركة أخرى " [1] .

– هي الوسيلة الأخرى التي يستطيع بها المؤمن المباشر أن يوجد تناسقا بين الأخطار التي تعاقد عليها هي إعادة التأمين ، و نضيف هنا أن المؤمن المباشر ، قد قبل خطرا يزيد عن طاقته، يحيل إلى مؤمن آخر (المؤمن المعيد) الجزء الزائد عن الطاقة ، بحيث أن محفظة المؤمن تتكون من أجزاء من المخاطر لا تتفاوت قيمتها تفاوتا كبيرا رغم إختلاف الأخطار التي قبلها في النوع و الحجم . أو بعبارة أخرى تكون محفظة المؤمن مكونة من أجزاء من المخاطر يمكن إجراء المقاصة بينها . و بهذه الوسيلة تقل أهمية الفروق إلى أقل حد ممكن بحيث يستطيع المؤمن المباشر أن يواجهها من إحتياطاته[1] .

و على ذلك يمكن أن نضع تعريفا أشمل لإعادة التأمين بالقول بأنها عملية بموجبها ينقل المؤمن المباشر إلى آخر ، المؤمن المعيد ، جزءا من الأخطار التي تعاقد عليها و ذلك بقصد تحقيق أكبر قدر ممكن من التناسق بين هذه الأخطار .

2- طرق إعادة التأمين :

– إعادة التأمين الإختيارية : حيث تعرض شركة التأمين على شركة إعادة التأمين كل خطر يراد إعادة تأمينه و تقدم عرضا ملخصا لجميع المعلومات الأساسية المتعلقة بالخطر المراد تأمينه و تدرس شركة إعادة التأمين الطلب للحكم عليه من حيث كفاية سعر التأمين و ملائمة الشروط و لمعيد التأمين حرية قبول التأمين عليه أو رفضه ، و غالبا ما تقوم شركة التأمين بإعادة التأمين على أساس إختياري لجزء من خطر معين لديها يزيد عن القدرة الإستيعابية لإتفاقياتها أو حيث لا يتوفر لديها التغطية التلقائية لنوع معين من الأخطار الخاصة لديها و يتم الإتفاق مع شركة إعادة التأمين على هاته الشروط بإتفاق خاص لكل عملية بمفردها، و لابد من أن تحصل الشركة على موافقة معيد التأمين على الحصة الإختيارية قبل التأمين عليها[2].

– الطريقة الإجبارية (إعادة التأمين بالإتفاقية) : و فيها يلتزم المؤمن المباشر فيها بأن يحيل نسبة معينة و وفقا لشروط محددة إلى معيد التأمين بعض الأخطار المتعاقد عليها، و يلتزم معيد التأمين بقبولها و ذلك طبقا للإتفاق المبرم بينهما مسبقا ، بحيث تكون الإحالة من قبل المؤمن المباشر والقبول من جانب معيد التأمين إجباريا على كل منهما بمقتضى هذا الإتفاق .

يطلق معيدو التأمين على هذا النوع من القبولات مصطلح القبول الأعمى ، و ذلك لأن تفاصيل كل خطر على حدا لا ترسل إلى معيدي التأمين ، و لكنه يقبل عددا ضخما من الأخطار (الوثائق التأمينية) بمجرد أن تصدرها شركة التأمين دون أن

[1]– عبد الودود يحي : **إعادة التأمين**، جامعة القاهرة، مجلة القانون، العدد 2، 1960، ص 13.

[2]مقطش مثقال عيسى ، عبود عبد اللطيف، **لمحة مختصرة عن إعادة التأمين**، ط1، 1985، دمشق ص19.

يراها أو يعرف تفاصيلها ، حيث تقوم شركة التأمين بإرسال كشف حساب سنوي أو نصف سنوي أو ربع سنوي (حسب شروط الإتفاق) ، تخطر بها المعيد بإجمالي الأقساط وإجمالي الخسائر و العمولات ...إلخ و ذلك دون أية تفاصيل للأخطار الفردية[1].

الفرع الرابع –إستعانة إدارة المخاطر بالتدقيق الداخلي و التنسيق بينهما

1–إستعانة إدارة المخاطر بالتدقيق الداخلي[2]: هناك توافق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر على توحيد نماذج عملياتها بشكل يضمن لكلا الطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية و الإستقلالية لكل منهما وهذا يتطلب وضع سياسة لضمان تدفق البيانات و المعلومات بين كلا الطرفين .

فيجب على إدارة المخاطر أن تسمح للمدقق الداخلي بالمشاركة في إجتماعاتها مع الإدارة التي تهدف إلى وضع إستراتيجية لإدارة المخاطر، و ينبغي أن تسمح له بالدخول إلى قاعدة بياناتها الخاصة بها لتحقيق المشاركة و تقديم المشورة لإعداد نظام محكم لإدارة المخاطر في المؤسسة .

كما ينبغي على إدارة المخاطر المتطورة أن يكون لها نموذج خاص لعملياتها ، أي بمثابة خارطة طريق تحدد الملامح الأساسية لعملية إدارة المخاطر في مراحلها المختلفة ، و هذا النموذج يمثل إطار التعاون الملائم بينها و بين التدقيق الداخلي ، حيث يتم الإستعانة بالمدقق الداخلي .

2–التنسيق بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي : بعد تحديد المخاطر من قبل الجهات المختصة يتم مناقشتها مع مدير المخاطر ، الذي بدوره يقوم بعرضها على الإدارة التنفيذية لإتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها و إدارتها بشكل يضمن تحقيق أهداف المؤسسة ، حيث يتم التنسيق بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر ، مهام إدارة المخاطر هي القيام بجميع العمليات التي من شأنها توفير إدارة شاملة للمخاطر، أما المدقق الداخلي فتتمثل وظيفته في التحقق من التوصيات التي تم عرضها بشأن إدارة المخاطر و بذلك التعاون يمكن الحصول على إدارة جيدة للمخاطر .

و من خلال ما سبق نستنتج أن التدقيق الداخلي يحتاج إلى دراسة و تحديد و تقييم المخاطر ليتم بعد ذلك العمل على محورين أساسيين ، الأول هو دعم الإدارة مباشرة عبر التقارير الأولية للجهات ذات العلاقة و الثاني أخذ عوامل المخاطر في الإعتبار عبر وضع خطة المراجعة و تركيز و تكثيف الإجراءات في المناطق التي تتميز بإرتفاع المخاطر حولها .

---

[1]– زبار آمال :**دور مجمعات إعادة التأمين في تغطية الأخطار الكبرى**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس – سطيف –، 2014، ص3 .

[2]– إبراهيم رباح مدهون : **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العالة في قطاع غزة** ، الجامعة الإسلامية –غزة– ، فلسطين المحتلة ، 2011 ، ص50.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المطلب الأول : الدراسات العربية

1. دراسة يوسف سعيد يوسف المدلل تحت عنوان : (دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الاداء المالي و الإداري ، دراسة تطبيقة ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2007 .

تهدف هذه الدراسة : إلى توضيح دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي و الإداري بالشركات المساهمة العامة الفلسطينية ، وذلك بالتعرف علي دور التدقيق الداخلي في إدارة ودعم نظم إدارة المخاطر وتقييم وتقويم نظام الرقابة الداخلية وأهمية كليهما في ضبط الأداء الإداري و المالي بالشركات المساهمة العامة الفلسطينية من خلال درجة الإستقلالية الممنوحة للتدقيق الداخلي، و بالتالي تعريف المجتمع و البيئة بالدور الحقيقي للتدقيق الداخلي و تغيير الصورة النمطية و السلبية عنه كمتصيد للأخطاء ، و لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم إستبانة إعتمادا على الدارسة النظرية.

و توصلت الدراسة إلى : أن وحدات التدقيق الداخلي في شركات المساهمة العامة تقوم بدور جيد في ضبط الأداء الإداري و المالي و المساهمة بدعم حوكمة الشركات من خلال دورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية و تقييم دعم إدارة المخاطر و قياس كفاءة و فاعلية الأداء و أنه توجد علاقة كبيرة بين توفر درجة كافية من الإستقلالية لوحدة التدقيق الداخلي وبين الضبط الأداء الإداري و المالي بالشركات المساهمة العامة .

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات :أ همها ضرورة توفير الموارد المالية و البشرية الكافية لوظيفة التدقيق الداخلي في شركات المساهمة العامة الفلسطينية ، ضرورة عقد الدورات التدريبية للمدققين الداخليين من أجل إكسابهم المعارف الكافية في هذا المجال ، ضرورة إنفصال قسم التدقيق الداخلي عن الإدارة المالية و تبعيته إلى الإدارة العليا أو لجنة التدقيق و ذلك للمساهمة بتدقيق ذو كفاءة و فاعلية و تقييم الأداء مع ضرورة تقديم المدقق الداخلي تقرير دوريا إلى مجلس الإدارة و إلى لجنة التدقيق على مدى إلتزام الشركة بالأحكام و القواعد و القوانين .

2. دراسة نبيه توفيق المرعي : تحت عنوان (دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية) ، دراسة ميدانية ، رسالة ماجيستير في المحاسبة ، جامعة جدارا للدرسات العليا ، 2009)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور لجان التدقيق المرتبطة بالتدقيق الداخلي في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية ، ذلك من خلال آراء المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق وكذلك التعرف على ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق حول دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركة التأمين الأردنية

و توصلت الدراسة الى النتائج التالية: أنه يوجد دور للجنة التدقيق في تعزيز إستقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية حيث أن لجنة التدقيق تتأكد من أن موقع دائرة التدقيق الداخلي يقع في الهيكل التنظيمي ما يعزز من إستقلاليتها ،ويسمح لها بالقيام بواجباتها وكذلك تهتم لجنة التدقيق بتوصيات المدقق الداخلي ، كما أنه يوجد دور للجنة التدقيق في مواجهة أنشطة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية ، حيث أن لجنة التدقيق تتأكد من التزام دائرة التدقيق الداخلي بالسياسات والقرارات الإدارية والأنظمة والقوانين، كما أظهرت النتائج بأنه يوجد دور للجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية ذلك من خلال قيام لجنة التدقيق بمناقشة مدير التدقيق الداخلي حول أي قضايا جوهرية قد تظهر خلال العمل بالإضافة إلى العمل على توفير التسهيلات اللازمة للمدققين الداخليين للقيام بمهمتهم دون أي معوقات ، و أظهرت أيضا أن الإتجاه العام من قبل المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق الداخلي نحو تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية هي إتجاهات إيجابية مرتفعة.

و أوصت الدراسة : بضرورة قيام لجنة التدقيق بمراجعة الملاحظات و التعديلات التي تم الإبلاغ عنها من قبل دائرة التدقيق الداخلي و كذلك تلك التعديلات و أثرها على البيانات المالية ، و ضرورة أن يتم تشكيل لجان التدقيق من أعضاء ذوي خبرة مالية و محاسبية ، و ضرورة أن تعقد لجنة التدقيق اجتماعات دورية و بشكل دائم مع المدقق الداخلي لمتابعة كافة الأمور و الأحداث في الشركة أولا بأول .

3. دراسة حسن دحدوح ، محمد عبدالله المؤمني: تحت عنوان (دور وحدات التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين الأردنية) ، دراسة ميدانية ، مجلة بحوث جامعة حلب ، العدد 2010,67

تهدف هذه الدراسة : لمعرفة دور وحدات التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين الأردنية ، و لتحقيق هدف الدراسة تم توزيع إستبيانات على وحدات التدقيق الداخلي مكونة من ثلاثة أجزاء تحديد المخاطر و تقييم المخاطر و الإستجابة للمخاطر ، و إستخدام الإحصاء الوصفي و إختبارات لفحص بيانات الدراسة و إختبار فرضياتها.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : أن وحدات التدقيق الداخلي تساهم بدرجة متوسطة في تحديد المخاطر و تقييمها ، و تستجيب بدرجة عالية للمخاطر التي تواجه شركات التأمين.إذ تشير هذه النتائج إلى أن الإدارة العليا في الشركة لا تعطي دورا كبيرا لوحدات التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر وتقييمها .

وقد قدمت بعض التوصيات في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها :ضرورة إدراك شركات التأمين تكامل عمل كافة الوحدات الإدارية العاملة في الشركة في إدارة المخاطر التي تتعرض إليها ، ينبغي على إدارات شركات التأمين الأردنية إعطاء وحدات التدقيق الداخلي دورا أكبر في تحديد المخاطر التي تواجهها شركات التأمين ،كما ينبغي على إدارات شركات التأمين الأردنية إعطاء وحدات التدقيق الداخلي دورا أكبر في تقييم المخاطر التي توجهها شركات التأمين ، و ضرورة إصدار نشرات توعية تبين أهمية الوحدات التدقيق الموجودة في الهيكل التنظيمي في الشركات لدورها في إدارة المخاطر التي يمكن أن تواجهها الشركات ، ضرورة

إجراء دورات تدريبية للعاملين في الوحدات الادارية في شركات التأمين حول إدارة المخاطر بهدف توعيتهم بالمخاطر التي تواجه شركات التأمين للحد من نتائجها السلبية قدر الإمكان .

4. دراسة محمد حسن أبوعلي تحت عنوان:(تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركة التأمين العاملة في فلسطين ، دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة ،2012 تهدف هذه الدراسة : للتعرف على مدى تطوير إجراءات التدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين ، وذلك من خلال تقييم أنظمة التدقيق الداخلي المتبعة في تلك الشركات والتعرف على مدى كفاءتها بما ينسجم مع معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي ، و الوقوف على إجراءات أنظمة الرقابة والضبط الداخلي المطبقة في شركات التأمين ، والوقوف على دور لجان التدقيق في شركات التأمين وقياس العلاقة بين القيام بواجباتها الممنوحة لها حسب القانون ومدى تأثير أداء تلك اللجان في إنجاح عملية التدقيق الداخلي وقياس أثرها في ضبط الأداء المالي والإداري لشركة التأمين ، ولتحقيق أهداف الدراسة و إختبار فرضياتها فقد قام الباحث بإجراء بعض المقابلات ، بالإضافة إلى توزيع إستبيان لعينة الدراسة والإعتماد على برنامج التحليل الإحصائي spss لتحليل هذه البيانات وإختبار الفرضيات .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: إفتقار عدد من شركات التأمين لوجود دوائر تدقيق داخلي ضمن هيكلها الإداري ، وعدم وجود قانون يلزم شركات التأمين بضرورة تكوين دوائر تدقيق داخلي ضمن هيكلها الإداري ، و أن هناك القليل من شركات التأمين العاملة في فلسطين تقوم بتطبيق مفاهيم حديثة الإجراءات للتدقيق الداخلي ، و أن هناك قصور في تطوير إجراءات التدقيق التي تهدف اإلى متابعة ما توصلت إليه عملية التدقيق الداخلي من نتائج وما تم تحديده من توصيات حيث لا تكتمل عملية التدقيق إلا بتنفيذ نتائجها وتوصياتها من قبل إدارة الشركة .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها: العمل على زيادة الإهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل قانون الشركات الفلسطيني والاسراع في نشره في جريدة الوقائع الفلسطنية ليتم العمل من خلاله بإلزام كافة الشركات المساهمة بما فيها شركات التأمين لإحداث قسم مستقل للتدقيق الداخلي لديها، وضرورة إهتمام كافة دوائر التدقيق الداخلي في شركات التأمين بتطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي، وأن تسعى لتطوير دوائرها بما يتماشي مع التطور الحاصل في مجال المهنة .

5 – دراسة : مريد"محمد سلام" شراب تحت عنوان : دور التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية إدارة المخاطر في شركة التأمين العاملة في فلسطين ، دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ،2013 .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية إدارة المخاطر في شركة التأمين العاملة في فلسطين وذلك من خلال عرض لمفهوم المخاطر وإداراتها ، وكذ التدقيق الداخلي والمعايير الدولية له ، بالإضافة إلى التطرق لمفهوم هامش الملاءة في شركة التأمين لما له من دور في تحديد النسبة المئوية لقدرة الشركة على تحمل المخاطر التي قد تتعرض لها وقد تملهذا الغرض إعداد إستبانة وزعت 50 منها وتم استلام 40 ، كما تم إستخدام برنامج التحليل الإحصائىspss لإختبار فرضيات الدراسة.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أهمها : تساهم عملية متابعة تقييم الاجراءات من قبل المدققين الداخليين للتأكد من مطابقتها للسياسات واللوائح والقوانين في عملية تفعيل إدارة المخاطر كذلك الرقابة عليها بما يحقق الفائدة لشركة التأمين ، كما تقوم أقسام شركات التأمين بتطبيق آليات عمل تمكنهم من كشف نقاط الضعف في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية والتي تساعد في تقييم ومتابعة المخاطر من قبل المدققين الداخليين ، يقوم مجلس الإدارة بتحديد المهام والصلاحيات التي تساعد إدارة التدقيق من القيام بعملها وذلك بشكل واضح ومفهوم بما لا يتعارض مع إستقلالية المدقق الداخلي في شركات التأمين .

وقد خلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها : العمل على متابعة تطوير خدمات التدقيق الداخلي من خلال زيادة الكفاءة والفاعلية لكي تمكنهم من متابعة تفعيل مبادئ إدارة المخاطر ، حث المدققين الداخليين على تقديم المساعدة والخدمات اللازمة من أجل تقييم المخاطر التي يتم التعرض لها ووضع الحلول المناسبة لاقتراحها على الادارة .

زيادة دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر من خلال الاهتمام برفع تقارير دورية لمجلس الإدارة لتوضيح مدى الاهتمام بالمخاطر ، تفعيل دور لجان التدقيق في متابعة مهامها الإشرافية على التدقيق الداخلي لزيادة إستقلاليتها ، تدعيم مقومات إستقلالية التدقيق الداخلي بشكل مستمر وذلك لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه .

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

1 – دراسة Beasley and author (2006) بعنوان :

The Impact of Enterprise Risk Management on the Internal Audit" Function

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تأثير إدارة المخاطر على أنشطة ووظيفة التدقيق الداخلي، حيث إعتمدت الدراسة على الردود من 122 مؤسسة في العديد من الدول، وعليه توصلت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر لها أثر كبير في أنشطة التدقيق الداخلي، كذلك إن لجنة المراجعة والإدارة المالية لها أثر كبير في أنشطة التدقيق الداخلي المتعلقة في إدارة المخاطر، مع ضرورة الإحتفاظ بمدير التدقيق لأطول فترة ممكنة، كذلك إن مهمات التدقيق الداخلي في القطاع المصرفي تكون أكثر عرضة للتأثر بإدارة المخاطر، وأوصت بضرورة وجود نظام لإدارة المخاطر في المؤسسات مع أهمية وجود علاقة بين إدارة المخاطر وبين التدقيق الداخلي من أجل خدمة أهداف المؤسسة .

2–دراسة Mariq (2008) بعنوان :

"The Role of Internal Auditing in Risk Management Stock Companies anEmpirical Survey "

هدفت الدراسة إلى إستقصاء الدور الذي تقوم به إدارات التدقيق الداخلية في شركات المساهمة السعودية فيما يتعلق بإدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركات، وقد توصلت الدراسة إلى أن : إدارات التدقيق الداخلية تساهم في إدارة المخاطر، كذلك إلى أن مدراء التدقيق الداخلي يشعرون بأهمية دورهم في إدارة المخاطر وأن التدقيق يجب أن يتجاوز الدور التقليدي في التدقيق المالي إلى دور أكثر أهمية وفاعلية في المساهمة في إدارة المخاطر .

كذلك أوضحت الدراسة بأن مدراء التدقيق يحصلون على المعلومات الخاصة بالمخاطر التي تتعرض لها شركاتهم بشكل مستمر سواء من داخل أو خارج الشركة، كذلك أنهم يستخدمون الطرق العلمية والمنظمة لإدارة المخاطر، وتأثر إستقلال المدقق الداخلي عندما يقوم بدور إدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركة .

و تأتي هذه الدراسة لتقدم تحليلا حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين من خلال تحليل الدور الرئيسي للتدقيق الداخلي وطرق متابعة الخطر وتقييمه والمخاطر التي تواجه شركات التأمين وبعض المفاهيم المتعلقة بشركات التأمين، وبالتالي فإن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة بأنها تأخذ بعدا تطبيقيا بتسليطها الضوء على دورالتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين، وقدمت شرحا كافيا للجوانب المتعلقة بالجانب النظري .

3- دراسة Institute of Internal Auditors (2011) بعنوان :

"Internal Auditing Role in Risk Management"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التدقيق الداخلي في تفعيل أداء إدارة المخاطر من خلال تحليل الدور الواجب القيام به والوسائل المستحدثة لتفعيل أداء إدارة المخاطر وقد إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كما تم إعداد إستبيان وتوزيعه بالتنسيق بين معهد المدققين الداخليين في كل من الولايات المتحدة وإيرلندا وبريطانيا

و قد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- هناك دور مهم للمدققين الداخليين في إدارة المخاطر، وجود فهم سليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الإدارة يساعد المدقق في وضع خطة التدقيق التي تراعي منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها تطوير مهارات المدققين الداخليين ولتمكينهم من تقديم إستشارات وتوصيات بشأن تطوير نظام إدارة المخاطر بالمؤسسة .

4- دراسة BADRA and SAIDIN(2012) :

"The Relationship between Risk Management and Internal Audit Effectivenss at Local Government Level "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين إدارة المخاطر وفعالية التدقيق الداخلي على مستوى الحكومة المحلية في ماليزيا، وذلك من خلال مراجعة ودراسة الأدبيات السابقة والخاصة بالحكومة المحلية، وعليه فقد أسهمت هذه الدراسة بزيادة حجم الأدبيات الخاصة بدراسة فعالية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر على المستوى الحكومي في ماليزيا .

و قد توصلت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر تؤثر على فاعلية المدققين الداخليين على المستوى المحلي .

و قد خلصت الدراسة لتوصية بضرورة العمل على دراسة متغيرات أخرى مع كل من التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر مثل دور الإدارة في إدراج متغير وسيط بين إدارة المخاطر ومصلحة التدقيق الداخلي .

المطلب الثالث :أهم ما ميز الدراسات الحالية عن الدرسات السابقة "مناقشة الدراسات"

ستتطرق الباحثتين في هذا الجزء إلى العلاقة بين الدراسات السابقة و التي تم الإشارة إليها أعلاه وموضوع الدراسة الحالية ،إن هذه العلاقة يمكن توضيحها وفق الجدول التالي:

جدول(1–2) مناقسة الدراسات

الدراسة	السنة	العلاقة مع الدراسات السابقة
دراسةBeasley and author	2006	تطرقت هذه الدراسة إلى توضيح تأثير إدارة المخاطر على أنشطة ووظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات دون التخصص بالإضافة إلى الإختلاف الزمني ، حيث ركزت دراستنا على توضيح تأثير التدقيق في إدارة المخاطر في شركات التأمين فقط ، لكن إشتركت الدراستان على أن التدقيق الداخلي يقوم بإدارة المخاطر بطريقة فعالة تضمن تحقيق أهداف المؤسسة و بقاءها .
دراسة يوسف سعيد يوسف المدلل	2007	رغم وجود إختلاف في طبيعة هدف كل دراسة إلا أن الدراستان إتفقتا على أن وظيفة التدقيق الداخلي في الوقت الحالي جزء لا يتجزأ من الإدارة وذلك من خلال قيامها بالعديد من الأعمال الإدارية بتزويد الإدارة بالمعلومات الصحيحة فيالوقت المناسب لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها الشركة بالإضافة إلى المهام التقليدية من حماية الأصول ، و مدى الإلتزام بالسياسات و الإجراءات الموضوعة .
دراسة Mariq	2008	تناولت هذه الدراسة أهمية التدقيق الداخلي حيث أنه تجاوز الدور التقليدي إلى دور أكثر أهمية وفاعلية في إدارة المخاطر و هذا ما حاولنا إبرازه في دراستنا من خلال تسليط الضوء على إدارة المخاطر ودور التدقيق في تقييم فاعليتها .
دراسة نبيه توفيق المرعي	2009	إقتصرت هذه الدراسة على شرح دور لجنة التدقيق و توضيح علاقتها بالتدقيق الداخلي و ذلك بتعزيز إستقلاليته ، إلا أنها أغفلت نقطة مهمة بعدم إلتزام هذه اللجنة بالمهام الموكلة إليها وكذا الإلتزام بالإفصاح ، فدراستنا تناولت أهمية موقع وحدات التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي وتأثيره على تحقيق الإستقلالية والموضوعية .
دراسة حسن دحدوح ، محمد عبد الله المؤمني	2010	وجود علاقة بين المتغيرات الرئيسية في هذه الدراسة ومتغيرات الدراسة في دراستنا إلا أن هذه الدراسة تناولت ثلاثة أجزاء أساسية تحديد المخاطر و تقيمها ومدى الإستجابة لها في حين أن دراستنا كانت أكثر تفصيلا لكل من التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر من خلال التعرف على الصورة الذاتية و الإستقلالية لكليهما وصولا إلى أهمية التكامل بينهما .
دراسة Institute of Internal Auditors)	2011	ركزت هذه الدراسة على ضرورة الفهم السليم بأن إدارة المخاطر تؤثر على التدقيق القائم على إدارة المخاطر ، في حين ركزت دراستنا على التكامل بين إدارة المخاطر و التدقيق الداخلي و كذا المخاطر التي تتعرض لها الشركات و كيفية إدارتها .
دراسةBADRA and SAIDIN	2012	تمت هذه الدراسة على مستوى الحكومة الماليزية للتعرف على دور التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر في الحكومة و هذا ما يميز دراستنا حيث تخصصت في

		الشركة الوطنية للتأمين ، وقامت الدراسة بالتركيز على المتغيرات الإدارية بينا قمنا بدراسة متغير الإكتتاب و إعادة التأمين في شركة التأمين .
دراسة محمد حسن أبوعلي	2012	يعتبر ضبط الأداء المالي و الإداري من الأدوار الحديثة لوظيفة التدقيق الداخلي و هذا ما أخذت به دراستنا بإبراز هذا الدور الحديث لوظيفة التدقيق الداخلي حيثيقوم هذا الأخير بتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر .
دراسة : مريد"محمد سلام" شراب	2013	تناولت هذه الدراسة مفهوم المخاطر وإدارتها و أهمية هامش الملاءة الماليةللشركة لذا قمنا في دراستنا بالتعرض للمخاطر التي تتعرض لها شركة التأمين وكيفية إدارتهومن أهمها هذه المخاطر الملاءة المالية .

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الدرسات السابقة

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل تم التعرف على مختلف المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها شركات التأمين والتي يمكن أن تحل بملاءتها المالية وتعيق قدرتها على أداء إلتزاماتها تجاه المؤمن لهم .

و تتمثل هذه الأخطار في محفظة الإكتتاب و خطر الإستثمار ، الأمر الذي يعني بضرورة التعامل معها من خلال إختيار الأسلوب المناسب لإدارتها عن طريق تطبيق الوظائف الأساسية لإدارة المخاطر.

كما تم التطرق في هذا الفصل إلى دور التدقيق الداخلي الذي يتلخص في تقييم شامل للنظام (المحاسبّ ، المالية ، نظم المعلومات ....إلخ) بقصد الكشف عن مواطن الضعف التي تؤثر سلبا على شركات التأمين ، إضافة إلى أن التدقيق الداخلي يقيس درجة الثقة التي يمكن منحها للعمليات التأمينية ، و بإعتبار التدقيق الداخلي نشاطا مستقلا و موضوعيا صمم لإضافة قيمة و تحسين أداء شركات التأمين ومساعدتها في تحقيق أهدافها و ضمان البقاء و الإستمرارية .

و من خلال دراستنا تبين الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين من خلال المساعدة في وضع الخطط و التوجيه لإدارة المخاطر ثم الإدارة العليا .

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركة التأمين الجزائرية

دراسة دراسة ميدانية لعينة من شركات التأمين

–لمدينة ورقلة وتقرت –

تمهيد الفصل الثاني :

لقد تطرقنا في الفصل السابق إلى التدقيق الداخلي وشركات التأمين والمخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين، ثم كيفية إدارة المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين، كالملاءة ومختلف المخاطر التي تؤثر فيها ودور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر والتنسيق بين الإدارتين لتعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين .

من أجل توضيح أفضل لهذا الجانب خصصنا هذا الفصل لدراسة ميدانية لعينة من شركات التأمين بمدنتي ورقلة و تقرت قد كان هدفنا من وراء هذه الدراسة هو معرفة كيفية التنسيق بين دائرة التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر لمواجهة المخاطر التي تواجه شركات التأمين و بالأخص المخاطر المتعلقة بالملاءة المالية .

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

في هذا المبحث نتناول مجتمع عينة الدراسة،و كذا الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات و كيفية قياسها ، و قمنا بتجزئته إلى مطلبين: المطلب الأول: التعريف بعينة الدراسة و طريقة جمع المعلومات ، المطلب الثاني :الأدوات المستخدمة في الدراسة .

المطلب الأول : التعريف بعينة الدراسة وطريقة جمع المعلومات

الفرع الأول:التعريف بعينة الدراسة

راعينا في إختبار مجتمع الدراسة الميدانية أن يكون أفرادها من بين الأشخاص الذين تتوافر لديهم الخبرة العلمية و العلمية ، و قدرة الحكم على دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر بشركات التأمين والتقليل من حالة عدم التأكد ، و قد شملت هذه الدراسة عينة من مدرين ، و رؤساء مصالح و إطارات متخصصين في المحاسبة و مدققين ، و موظفون آخرون في مجال التأمينات ، و قد تم توزيع إستبانات الدراسة على العينة لتمثل مجتمع الدراسة .

الفرع الثاني :طريقة جمع المعلومات

و قد تم جمع بيانات العينة عن طريق تحرير إستبانة بحثية إلكترونية محكمة ، قمنا بتوزيعها عبر شبكة التواصل الإجتماعي في المجموعات العلمية الأكاديمية ، المختصة بمجال التأمين و كذا المجموعات المتعلقة بمجتمع الدرسات العليا الدكتورة و غيرها ، كما قمنا بتوزيعها ورقيا على شركات التأمين

تضمنت الإستبانة تسعة و ثلاثون (39) تساؤلا ، و مع ذلك واجهتنا صعوبات كبيرة في تمرير الإستبانة الورقية يدويا بسبب جائحة كورونا–COVID 19 – من جهة و صعوبات أخرى تتعلق بمحاولة إنتقاء الإطارات المتخصصة في مجال التدقيق ، إدارة المخاطر من جهة أخرى ، وضيق الوقت .

وقد إعتمدنا في تصميم الإستبانة المتعلقة بدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين (أنظر الملحق رقم01) على جملة من الوثائق و الدراسات السابقة ، و للإجابة على فقراتها إعتمدنا على سلم ليكارت الخماسي، وفق الخطوات التالية :

- ✓ إعداد إستبيان أولي و عرضه على المشرفة من أجل إختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
- ✓ تعديل الإستبيان حسب تصحيح المشرفة .
- ✓ عرض الإستبيان على مجموعة من الأساتذة المحكمين الذين قدموا النصح و الإرشاد.
- ✓ ثم توزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة ، من أجل جمع البيانات اللازمة للدراسة .

وكان تقسيم الإستبانة إلى قسمين على النحو التالي :

القسم الأول : و يحتوي على البيانات الشخصية و الوظيفة تتعلق بالمبحوثين و عددها خمسة (الجنس ، العمر الشهادة العلمية ، الخبرة المهنية ، الوظيفة)

القسم الثاني :و يضم محورين

المحور الأول: و يتمثل في المتغير المستقل"التدقيق الداخلي "الذي يظم (29) فقرة موزعة على بعدين موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2–1) يوضح توزيع عددا لفقرات على التدقيق الداخلي في شركات التأمين

التدقيق الداخلي في شركات التأمين		
الأبعاد	الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين	البعد الإجرائي الرقابي لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين
عدد الفقرات	18	11
ترتيب فقرات المحور	من 01 إلى 18	من 19 إلى 29

المصدر : من إعداد الطالبتان بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss V25 ، و برنامج أفيس إكسيل2007

المحور الثاني : و تمثل في المتغير التابع "إدارة المخاطر" الذي يضم (10) فقرات موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2–2): يوضح عددالفقرات المحور.

إدارة المخاطر في شركات التأمين	
عدد الفقرات	10
ترتيب فقرات المحور	من 30 إلى 39

المصدر : من إعداد الطالبتان بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss V25 ،وبرنامج أفيس إكسيل 2007

و فيما يخص خيارات الإجابة فقد تم وضع خمسة خيارات (مدرج ليكارت الخماسي) تتراوح درجاتهامن5 إلى 1 (موافق بشدة موافق ، محايد ، غير موافق ، غير موافق بشدة).

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول :مكونات مجتمع الدراسة

إستهدفت الدراسة مجموعة من المدققيين الداخليين و المدراء العامون ، و رؤساء المصالح و إطارات متخصصة في المحاسبة و موظفون آخرون في شركات التأمين و البالغ عددهم (82) بحيث وزعت (82) إستبانة و تم إسترجاعها كاملة و بهذا فإن الدراسة تمت على المجتمع ككل و ليس على عينة منه. و قد قمنا بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية و الوظيفية حتى نستطيع من خلالها التعبير عنها إحصائيا بواسطة جداول و أشكال بيانية ، بأرقام و نسب إحصائية ، و يمكن تلخيصها في الجدول التالي :

جدول رقم (2–3) حجم عينة الدراسة موزعة حسب الجنس البشري

الترميز	الجنس	العدد	النسبة
1	ذكر	49	59.8%
2	أنثى	33	40,2 %
حجم عينة الدراسة موزعة حسب الجنس البشري		**82**	**100%**

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات spss25 و برنامج الأفس أكسيل 2007

من خلال الجدول رقم(2–3) يتضح أن البحث شمل على عينة مكونة من أغلبية ذكور بنسبة 59.8% ، أما نسبة الإناث فكانت 40,2%، ويمكن أن يرجع هذا التباين إلى طبيعة نشاط الشركة .

جدول رقم (2–4) حجم عينة الدراسة موزعة حسب العمر

الترميز	العمر	العدد	النسبة
1	من25 إلى 35	23	28%
2	من35 إلى 45	38	46,3%
3	من 45إلى 55	18	22%
4	فوق 55	3	3 ,7%
حجم عينة الدراسة موزعة حسب العمر		82	100

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات spss25 وبرنامج الأفس أكسيل 2007

وبالنسبة للعمر، نجد أن العينة (من 35 إلى 45) تمثل أعلى نسبة ب(30،46%) ثم تليها الفئة (من 25 إلى35) نسبة (28%)، ثم نسبة (22%) للفئة (من 45 إلى 55) ، أما فئة الأعمار (أكثر من 55) فكانت أقل نسبة ب 3.7% ، و هذا ما يدل أن معظم أفراد العينة هم متوسطي الأعمار ، أي أن الشركات تعتمد على فئة الشباب كما تولي إهتمام بذوي الخبرة و الحنكة

جدول رقم (2–5) حجم عينة الدراسة موزعة حسب المؤهلات العلمية

الترميز	المؤهلات العلمية	العدد	النسبة
1	دراسات جامعية تطبيقية	3	3,7%
2	ليسانس	49	59,8%
3	ماستر	25	30,5%
4	ماجستير	3	3,7%
5	دكتوراه	2	2,4%
حجم عينة الدراسة موزعة حسب المؤهلات العلمية		82	%100

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات spss25 وبرنامج الأفس أكسيل 2007

من خلال الجدول (2–5) نلاحظ أن أعلى معدل إحصائي يمثل الدرجة العلمية ليسانس بنسبة(59.8%) بعدد مشاهـدات:49 من إجمالي 82 مشاهـدة من عينة الدراسة ، يليهـا نسبة(30.5%) التي تمثل شهادات مـاستر بعدد مشاهدات :25 من إجمالي حجم العينة ، يليها نسبة (3.7%) و التي تتساوي فيها كل من شهادة الماجستير و الدراسات الجامعية التطبيقية بعدد مشاهدات 3 من إجمالي حجم العينة ، ثم تليها نسبة (2.4%) من إجمالي حجم العينة .

جدول رقم (2–6) حجم عينة الدراسة موزعة حسب الخبرة المهنية الميدانية

الترميز	الخبرة المهنية	العدد	النسبة
1	أقل من 10 سنوات	30	%36,6
2	من 10إلى 20سنة	33	%40,2
3	أكثر من 20 سنة	19	%23,2
حجم عينة الدراسة موزعة حسب المؤهلات العلمية		82_	%100

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات spss25 وبرنامج الأفس أكسيل 2007

نلاحظ أن أكبر نسبة من حيث الخبرة المهنية تمثلت في الفئة (10 إلى 20 سنة) بنسبة (40.2%) ، تليها فئة (أقل من 10سنوات) بنسبة (36.6%) ثم تليهم فئة (أكثر من 20) بنسبة (23، 2%) وهذا راجع إلى الفئة العمرية التي أغلبيتها من الشباب

جدول رقم (2–7) حجم عينة الدراسة موزعة حسب الصنف المهني

الترميز	الصنف المهني	العدد	النسبة
1	مدير عام	4	%4,9
2	مدقق داخلي	4	%4,9
4	رئيس مصلحة أو إطار متخصص	27	%32,9
5	موظفون آخرون	47	%57,3
حجم عينة الدراسة موزعة حسب الصنف المهني		82	%100

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات spss25 وبرنامج الأفس أكسيل 2007

من خلال الجدول رقم (2–7)نلاحظ أن أعلى نسبة كانت من فئة موظفون آخرون بمعدل (57,3 %) من حجم العينة تليها فئة رئيس مصلحة أو إطار متخصص بمعدل(32,9 %)،لتتساوي كل من فئة المدققين و المدير العام بمعدل (4,9%) و هذه النسبة ضئيلة مقابلة للشهادات المؤهلة لهذه المناصب كانت ضعيفة أيضا على عكس موظفون آخرون و رؤساء المصالح أو الإطارات المتخصصة التي كانت المؤهلات العلمية لهذه المناصب مرتفعة .

الفرع الثاني : أدوات و أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية و ما تفرع عنها ، و لإختبار الفرضيات البحثية و ما تفرع عنها ، قمنا بإستخدام مجموعة من أساليب و أدوات الإحصاء الوصفي و التحليلي ، و ذلك عن طريق إستخدام البرنامج المصفوفي للتطبيقات و الدراسات الإحصائية (حزمة البرامج التطبيقة الإحصائية في مجال العلوم الإجتماعية و الإنسانية نسخة (SPSS.V25) ، و شملت هذه الأساليب :

-معامل الثبات ألفا كرونباخ Cronbach's Coeffient Alpha ، لجميع محاور الدراسة .

-معامل الثبات ألفا كرونباخ Cronbach's Coeffient Alpha ، لأفراد محاور الدراسة كل على حدى.

-إستخدام المتوسط الحسابي المرجح لمعرفة إتجاهات محاور الدراسة .

-إستخدام الإنحراف المعياري لمعرفة مدى إنحراف استجابة أفراد العينة لمحاور الدراسة .

-إستخدام التكرارات و النسب المئوية .

-إستخدام معامل الإستقلالية "كاي " لدراسة وجود علاقة بين المتغيرات .

-معامل الإرتباط بيرسون Pearson ، لغرض إختبار العلاقة بين المتغيرات .

-إختبار ANOVA الأحادي (One-Way Anova) .

-حساب معامل التحديد (R Square) لتحديد نسبة التغير في المتغير التابع ، و التي يمكن تفسيرها بأنها تعود إلى المتغير المستقل .

-تحليل الإنحدار المتعدد لمعرفة أي المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيرا على المتغير التابع .

-إختبار F لإختبار معنوية نموذج الإنحدار المتوصل إليه .و أغلب الأسئلة كانت لها أجوبة محددة من أجل المعالجة الإحصائية . و قد تضمنت الإستبانة عدد محدد من الصفحات . كما تضمنت 39 تساؤلا . تم تقديمها في قالب الأسئلة المغلقة بإستخدام مقياس ليكارت الخماسي .

جدول رقم (2–8) مقياس ليكارت الخماسي

ترتيب سلم ليكارت	من	إلى	الفرق	القراءة البيانية الوصفية (التوجه)
1	1	1 ,79	0 ,79	غير موافق بشدة Strongly Disagree
2	1 ,8	2 ,59	0 ,79	غير موافقDisagree
3	2 ,6	3 ,39	0 ,79	محايد Neutral
4	3 ,4	4 ,19	0 ,79	موافق Agree
5	4 ,2	5	0 ,8	موافق بشدة Strongly Agree

المصدر : من إعداد الطالبتان بإعتماد على عناصر و مقاييس ليكارت LIKERT ITEMS SCALES

المطلب الثالث :الدراسة الميدانية لعينة الدراسة

الفرع الأول :صدق و ثبات الإستبانة ، و تحليل إتجاه محاور الدراسة

أولا :صدق و ثبات الإستبانة

وقد تم التأكد من صدق فقرات الإستبيان بطريقتين هما :

1–الصدق الظاهري (صدق المحكمين): و تم ذلك بغرض الإستبانة على مجموعة من الأستاذة بهدف التأكد من صحة و سلامة لغة الإستبيان .

2 –طريقة معامل ألفا كرونباخ : ألفاكرونباخ : هو مقياس أو مؤشر لثبات الإستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات . و لذلك قمنا بحساب معامل الثبات لكل العبارات المرتبطة بالإستبانة ، و يتم دراسة ثبات أداة الدراسة من خلال قيمة معامل الثبات كرونباخ ألفا(Cronbach Alpha)لكل بعد ، يقيس هذا المعامل الإتساق الداخلي في فقرات الإستبانة .و حسب دراسة الباحثيين " Strong "و " Hensley " فإنه حتى يتحقق ثبات الأداة يجب أن يكون معامل كرونباخ ألفا أكبر أو يساوي 0,60 .

2–1 قياس الإتساق العام لأداة الدراسة (معامل ألفا كرونباخ العام لجميع فقرات الإستبانة)

جدول رقم(2–9) ملخص معالجة المراقبة الإحصائية

الملاحظات	العدد	النسبة
الصالح	82	%100
المستبعد	0	%0
المجموع	82	%100

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات spss25

يظهر الجدول رقم (2–9) أن حجم العينة قد تمت معالجتها بالكامل و لم يتم إستبعاد أو حذف أي متغير ، و هو يمثل 100% منحجم العينة التي سيتم معالجتها ودراستها إحصائيا.

جدول رقم (2–10) قياس الموثقوقية الإحصائية للإستبانة من خلال معامل الثبات ألفا كرونباخ

عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
39	920

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss25

نلاحظ من خلال جدول رقم (2–10) ، أن معامل ألفا كرونباخ العام للإستبانة يمثل: 920 ، أي نسبة 92% و هي نسبة قوية جدا و مرتفعة، لإجمالي فقرات الإستبانة (39) ، و هي تدل على موثوقية و ثبات أداة الدراسة البحثية. و يدل كذلك على أن الإستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الإعتماد عليها في دراستنا هذه ، بحسب مقياس نانلي و الذي إعتمد 0,70 كحد أدنى للثبات .[1]

2–2 قياس الإتساق الداخلي لأداة الدراسة (معامل ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة)

جدول رقم (2–11) : قياس الموثوقية الإحصائية للإتساق الداخلي لعبارات محاور الدراسة

محاور الإستبيان		العدد الفقرات	معامل ألفا كروميخ
محور التدقيق الداخلي	البعد الإداري القانوني	18	0,895%
	البعد الإجرائي الرقابي	11	0,795%
محور إدارة المخاطر		10	0,845%
معامل الثبات العام		39	0,920%

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss25

من خلال الجدول (2–11) نلاحظ أن نتيجة إختبار ألفا كرونباخ كانت جيدة و المقدرة ب(92%) وهذا يدل أن نسبة الثبات مرتفعة للإستبيان بين المحاور ، و كانت نسبة الثبات بالنسبة لمتغيرات البحث مرتفعة أيضا ، حيث كانت نسبة المحور الأول : التدقيق الداخلي و المتمثل في البعد الإداري القانوني بنسبة تقدر بـ (89,5 %) و البعد الإجرائي الرقابي بنسبة

[1] Nunnally- Bemstein 1994 :264-265

تقـــدر ب (79,5 %) مما يعني ثبات في فقرات المتغير ، و كانت نسبة الثبات بالنسبة للمحور الثاني إدارة المخاطر تقدر بـ (84,5 %) مما يعني الثبات في فقرات المتغير .

ثانيا : تحليل إتجاهات محاور الإستبانة

سوف نتطرق في هذا الفرع إلى مستوى إجابات أفراد العينة على متغير التدقيق الداخلي باستخدام الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي ، و الإنحراف المعياري) على مقياس ليكارت الخماسي .ويتم قياس هذا المحور في الجدول أدناه بإستخدام برنامج SPSS V25. ، و الذي من خلاله تم توجيه المحاور :

المحور الأول: البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين

و يتم قياس هذا المحور في الجدول أدناه باستخدام برنامج SPSS .V25 ، والذي من خلاله تم توجيه المحور :

جدول رقم (2–12): توجيه وقراءة إحصائية تحليلية للمحور الأول: البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين

رقم الفقرة	عبارات الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النتيجة	الإتجاه العام
1	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالتأكد من المستوى المقبول من المخاطر المؤمن عليها	3,5488	0,98322	موافق	موافق
2	إجراء المقابلات مع المستويات الإدارية والوحدات يساهم في الحدّ من المخاطرة المتعلقة بها	3,9756	0,90234	موافق	
3	الفريق المسؤول عن إدارة المخاطر يجب أن يكون يتمتع بمهارات و معرفة عالية في تحديد المخاطر و إدارتها	3,7439	0,96623	موافق	
4	يوجد دليل جودة بقسم التدقيق الداخلي يتضمن السياسات و الإجراءات الواجب إتباعها	3,4634	0,90534	موافق	
5	تقدم إدارة التدقيق الداخلي تقريرا دوريا على مدى إلتزام الشركة بأحكام القانون و القواعد المنظمة لها	3,7927	0,91271	موافق	
6	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة السياسات و الإستراتجيات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لتحديد مخاطر الشركة	3,7927	1,07425	موافق	
7	لتحديد أولويات أنشطة أعمال التدقيق الداخلي تقوم الإدارة بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة العالية	3,6098	1,00316	موافق	
8	تدعم إدارة التدقيق الداخلي السياسات الرشيدة في الاكتتاب	3,4512	1,12384	موافق	

9	لتحديد سياسات الإكتتاب القانونية يجب على إدارة الشركة وضع دليل مفصل يحدد نوع التأمين و أشكال و أساليب التسعير و الأعمال المقبولة و المرفوضة	3,8415	0,89539	موافق	
10	عدم وجود منهجية واضحة يزيد من مخاطر الإكتتاب في تامين الأخطار	3,8171	1,04383	موافق	
11	توفير المعلومات من المكتتبين يسهل من دراسة الأخطار وإدارتها	4,0854	0,77302	موافق	
12	تأهيل الكوادر لإدارة الأخطار يمنح الشركة عمليات اكتتاب صحيحة	3,8415	0,92255	موافق	
13	موظفي مصلحة الإكتتاب هم الجهة المسؤولة عن تحديد سياسة الإكتتاب	3,1707	1,23533	محايد	
14	الوصف الجيد و الدقيق للأخطار يسهل مهمة إتخاذ القرار بالإكتتاب	3,9390	0,90741	موافق	
15	لتجنب الأخطار الكارثية ينبغي على المدققين تفعيل الأنظمة الرقابية الداخلية بالشركة	3,7439	0,78270	موافق	
16	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتحديد شركات محددة بعمليات إعادة التامين نظرا لقدرتها على ضمان الأضرار مهما بلغت قيمتها	3,4878	1,09142	موافق	
17	تقوم عمليات إعادة التامين بتبديد الأخطار الكبرى في الشركة بحيث تصبح قابلة للتامين ومن الممكن تغطيتها	3,5244	1,10247	موافق	
18	عمليات إعادة التامين تؤدي إلي توسيع مجالات التامين وتطويره وإيجاد سبل لاحتواء كل المخاطر مهما بلغت أحجامها من أجل زيادة حصتها السوقية	3,7317	0,95644	موافق	
	البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين	3,6978	0,47584	موافق	

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss25

من خلال الجدول رقم : (2-12) نستنتج مايلي :

تمثل المرتبة الأولى الفقرة 1 (توفير المعلومات من المكتتبين يسهل من دراسة الأخطار و إدارتها) بمتوسط حسابي (4.08) و الذي يعبر عن موافقة أفراد العينة ، حيث يقع ضمن المجال [3.4،4.19] ، و إنحراف معياري (0,77) سجلت جميع فقرات هذا البعد موافقة من طرف المستجوبين بمتوسط حسابي محصور بين (3.45 ،3.97) ، في حين سجلت الفقرة13 (موظفي مصلحة الإكتتاب هـــم الجهة المسؤولة عن تحديد سياسة الإكتتاب) في المرتبة الأخيرة من طرف المستجوبين بدرجة محايد بمتوسط حسابي (3,17) .

و عليه فإن النتائج المحصل عليها من إجابات أفراد العينة أن المتوسط الحسابي العام تقدر ب (3,69) و هي أكبر من قيمة الوسط الحسابي الإفتراضي المقدر ب (3) ، و الذي يقع ضمن المجال [3.4،4.19] الذي يعبر على الموافقة لأفراد العينة و الإنحراف المعياري العام للتدقيق الداخلي (0.47) ، و هذا ما يدل على أن المحور يتجه بإتجاه عام نحو الإتفاق على أهمية البعد الإداري القانوني في وحدات التدقيق الداخلي بشكل كبير .

المحور الثاني :البعد الإجرائي الرقابي لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين

ويتم قياس هذا المحور في الجدول أدناه باستخدام برنامج SPSS .V25 ، والذي من خلاله تم توجيه المحور :

جدول رقم (2–13): توجيه وقراءة إحصائية تحليلية للمحور الثاني البعد الإجرائي الرقابي لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين

رقم الفقرة	عبارات الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النتيجة	الإتجاه العام
1	لإجراء التدقيق الداخلي هناك جملة من الإجراءات التي تتخذها الإدارة بوضع هيكلة للتدقيق وتوزيع المهام على المدققين قبل بداية عمليات التدقيق	3 ,7317	0,95644	موافق	موافق
2	تقوم إدارة التدقيق بوضع مخطط لسير عملها وفق برنامج دقيق مدروس	3,5244	1,04498	موافق	
3	تقوم إدارة الشركة بتقييم نظام الرقابة الداخلي بالتحقق من صحة السجلات والبيانات والمستندات	3,7927	1,06270	موافق	
4	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بدارسة نقاط الضعف والقوة لنظام الرقابة الداخلي وتقديم التوصيات اللازمة لرفع الكفاءة	3,8049	1,09363	موافق	
5	التحقق من الأهداف المخططة لتسير فاعلية النتائج أحد أهداف النظام الرقابي الخاضع لعمليات التدقيق الداخلي	3,9146	0,87772	موافق	
6	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بدور أساسي في التنسيق والمراقبة والإبلاغ عن المخاطر	3,8902	0 ,84629	موافق	
7	يقوم المدقق الداخلي بمتابعة ومراجعة التغيرات التي تطرأ علي رأس مال الشركة	3,7805	0,96896	موافق	
8	ينبغي على المدققين تتبع عميلة تسير الاكتتاب وفق اجراءت مكتوبة ضمن الدليل لاكتشاف الأخطار وتحليلها وإمكانية إدارتها	3,8171	0,77185	موافق	
9	على شركات التأمين أن تقوم بإعداد برنامج محدد وملائم لإعادة التامين والتحكم في إدارة الأخطار	3,9390	0,89370	موافق	

10	يساعد التدقيق الداخلي علي التأكد من أن تسعير الأخطار يتم وفق دليل الاكتتاب والتسعير بما تقتضه طبيعة الأخطار ومتطلبات إعادة تأمينها	3,7561	0,89665	موافق	
11	يساهم التدقيق الداخلي من خلال إعادة التامين إلى إيجاد نوع من الرقابة الحديثة المتطورة ترقى بشركات التأمين	3,6585	0,98406	موافق	
البعد الإجرائي الرقابي لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين		3,7827	0,53215	موافق	

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss25

من خلال الجدول رقم (2-13) نستنتج مايلي :

تتمثل المرتبة الأولى في الفقرة 9 (على شركات التأمين أن تقوم بإعداد برنامج محدد و ملائم لإعادة التامين والتحكم في إدارة الأخطار) بمتوسط حسابي (3,9390) و الذي يعبر عن موافقة أفراد العينة ، حيث يقع ضمن المجال [3.4،4.19] ، و إنحراف معياري (0,89370) و وفقا لقياس الدراسة فإن هذا البعد يشير إلى نسبة قبول مرتفعة ، نلاحظ من متوسط إجابات أفراد عينة البحث على عبارات هذا البعد أنها تشكل قبولا مرتفعا ، حيث كانت المتوسطات الحسابية في الفقرات المتبقية بين (3,52-3,91) و الإنحرافات المعيارية مابين (0,77-1,09) .

وعليه فإن النتائج المحصل عليها من إجابات أفراد العينة أن المتوسط الحسابي العام تقدر ب (3,78) و هي أكبر من قيمة الوسط الحسابي الإفتراضي المقدر ب (3) ، و التي تقع ضمن المجال [3.4،4.19] الذي يعبر على الموافقة لأفراد العينة و الإنحراف المعياري العام للتدقيق الداخلي (0,53) ، و يمكن تفسير هذه النتيجة لإدراك لأهمية بالبعد الإجرائي الرقابي في عملية التدقيق الداخلي

.المحور الثالث: إدارة المخاطر في شركات التأمين

ويتم قياس هذا المحور في الجدول أدناه باستخدام برنامج SPSS .V25 ، والذي من خلاله تم توجيه المحور :

جدول رقم (2-14): توجيه وقراءة إحصائية تحليلية للمحور الثالث إدارة المخاطر في شركات التأمين

رقم الفقرة	عبارات الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النتيجة	الإتجاه العام
1	كفاءة المكتتبين تؤثر إيجابا علي إدارة المخاطر	3,81	0,94	موافق	موافق
2	الكوادر المؤهلة في عمليات التدقيق الداخلي لإدارة الأخطار يساهم في الاكتتاب الجيد وبالتالي الاستقرار المالي للشركة	4,03	0,80	موافق	
3	يساعد التدقيق الداخلي للشركة في اتخاذ القرار بشأن أفضل الطرق المتاحة مع كل خطر	3,97	0 ,86	موافق	

4	يساهم التدقيق الداخلي في تقديم مقترحات من أجل تخفيض الأخطار للتقليل من حدَّتها أو من معدلات الخسارة	3,86	0,74	موافق	
5	تساعد إدارة التدقيق الداخلي شركات التأمين في اختيار طرق تطبيق عملية إعادة التامين الاختياري أو الإجباري	3,74	1,01	موافق	
6	يؤثر التدقيق الدخلي على إدارة الأخطار من خلال عمليات إعادة التامين للحفاظ على التوازن المالي وذلك بتنويع المحفظة المالية	3,89	0,87	موافق	
7	تفعيل التدقيق الداخلي في الشركة يؤثر على إدارة المخاطر	3,80	1,02	موافق	
8	عدم تفعيل التدقيق الداخلي يؤثر بالسلب على أداء الشركة	3,87	1,14	موافق	
9	عدم وجود إدارة فعالة لإدارة المخاطر في الشركة يؤثر على قرارتها	4,20	0,87	موافق	
10	سوء إدارة المخاطر وعدم خضوعها للتدقيق الداخلي يؤثر على ضمان استمرارية الشركة	4,10	1,01	موافق	
	إدارة المخاطر في شركات التأمين	**3,93**	**0,60**	موافق	

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss25

من خلال الجدول رقم (2-14)نستنتج مايلي :

يتضح لنا أن آراء أفراد العينة كانوا على إتفاق حول هذا المحور بمتوسط حسابي (3,93) على أن وضع خطة مدروسة الإدارة المخاطر شركات التأمين بشكل جيد يضمن لها البقاء والاستمرارية وهذا مايوضحه المستوى الكلي الانحراف المعيار (0,60) ، وقد حازت الفقرة 9 (عدم وجود إدارة فعالة لإدارة المخاطر في الشركة يؤثر على قرارتها) على أعلى قيمة بموافق بشدة بمتوسط حسابي (4,20) و هي أعلى من المتوسط الحسابي الكلي (3,93) أي أن إدارة المخاطر تساهم بشكل كبير و فعال في إستقرار شركـــات التأمين ، و سجلت الفقــرات الباقيــة لهذا المحــور بالموافقة من طــرف المستجوبين بمتوسطــات حسابية محصــورة بين (3,74-4,10) و إنحراف معياري (0,74-1,14) .

الفرع الثاني : تقييم متغيرات الدراسة

أولا : تقييم متغيرات الدراسة

1– العلاقة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر في شركات التأمين

لدراسة العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في شركات التأمين ، نقوم باستخدام التحليل الإحصائي معامل الارتباط ، وعليه نفترض الفرضية التالية :

- ✓ الفرض الصفري H0 : لا توجد علاقة بين البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر ؟
- ✓ الفرض البديل H_1 : توجد علاقة بين البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ؟
- ✓ الفرض الصفري H0 : لا توجد علاقة بين البعد الإجرائي الرقابي لإدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ؟
- ✓ الفرض البديل H_1 : توجد علاقة بين البعد الإجرائي الرقابي لإدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ؟

جدول رقم (2–15): علاقة إدارة المخاطر بالبعد الإداري القانوني و البعد الإجرائي الرقابي

		إدارة المخاطر في شركات التأمين	البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين	البعد الإجرائي الرقابي لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين
إدارة المخاطر في شركات التأمين	Corrélation de Pearson	1	,718**	,691**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000
	N	82	82	82
البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين	Corrélation de Pearson	,718**	1	,805**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000
	N	82	82	82
البعد الإجرائي الرقابي لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين	Corrélation de Pearson	,691**	,805**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	82	82	82

*. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات الإستبانة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS V25

جدول رقم (2–16):ملخص الجدول لدراسة العلاقة بين إدارة المخاطر والبعدين الإداري

متغيرات الدراسة	معامل الإرتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي	0,718**	0,000
البعد الإجرائي الرقابي للتدقيق الداخلي	0,691**	0,000

المصدر: إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات الإستبانة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS V25

التعليق:

توجد علاقة طردية قوية بين التدقيق الداخلي وفق بعديه (الإداري القانوني ، البعد الإجرائي الرقابي) و إدارة المخاطر، وهو دالٌ إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من 0.01 ومنه فإننا نقبل الفرض البديل و نرفض الفرض الصفري ، و يظهر ذلك في البعد الإداري القانوني، بمعامل إرتباط 0,718 ثم يليه البعد الإجرائيالرقابي، بمعامل إرتباط 0,691 ، وهو إرتباط قوي بين المتغير المستقل والتابع ، وهو ذو دلالة إحصائية كبيرة والنتيجة في العلاقة طردية .

ولتوجيه هذه العلاقة لابد لنا أن نقوم بحساب معادلة خط الانحدار المتعدد القياسي، لنقيس به المتغيرات التي تؤثر على إدارة المخاطر بشكل أكبر.

2–معادلة خط الانحدار الخطي المتعدد

- **البعد الإداري القانوني للتدقيق الداخلي** : لإختبار هذا البعد نفترض :

✓ الفرض الصفريH_0 : نموذج الإنحدار غير معنوي أي أنَّ البعد الإداري القانوني للتدقيق الداخلي لا يؤثر على إدارة المخاطر؟

✓ الفرض البديلH_1 : نموذج الإنحدار معنوي أي أنَّ البعد الإداري القانوني للتدقيق الداخلي يؤثر على إدارة المخاطر؟

جدول رقم (2–17) : جدول قياس المعاملات الإحصائية لخط الإنحدار Coefficients

Coefficients[a]						
Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.	Statistiques de colinéarté
	B	Ecart standard	Bêta			Tolérance
1 (Constante)	0,409	0,361	_	1,133	0,261	_
البعد الإداري القانوني الإدارة التدقيق الداخلي	.0,580	.0.161	0,459	3,610	0,001	0,351
a. Variable dépendante : إدارة المخاطر في شركات التأمين						

المصدر: إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات الإستبانة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS V25

يتضح من الجدول رقم (2–17): أن قيم معاملات خط الإنحدار دالة إحصائيا المستقل (البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين)عند مستوى الدلالة Sig 0.000 أقل من مستوى المعنوية 0.05 ،وبالتالي نكون قد عرفنا من هو المتغير المستقل الذي له أثر جوهري في التباين إدارة المخاطر في شركات التامين وهو البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق .

- **البعد الإجرائي الرقابي للتدقيق الداخلي لا يؤثر على إدارة المخاطر**

✓ الفرض الصفريH_0 : نموذج الإنحدار غير معنوي أي أنَّ البعد الإجرائي الرقابي للتدقيق الداخلي لا يؤثر على إدارة المخاطر؟

الفرض البديلH_1 : نموذج الإنحدار معنوي أي أنَّ البعد الإجرائي الرقابي للتدقيق الداخلي يؤثر على إدارة المخاطر؟

جدول رقم (2–18) : جدول قياس المعاملات الاحصائية لخط الإنحدار Coefficients

Coefficientsa						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.	Statistiques de colinéarté
		B	Ecart standard	Bêta			Tolérance
1	(Constante)	0,409	0,361	_	1,133	0,261	_
	البعد الإجرائي الرقابي الإدارة التدقيق الداخلي	0,364	0,144	0,322	2,533	0,013	0,351
Variable dépendante : إدارة المخاطر في شركات التأمين							

المصدر: إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات الإستبانة بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS V25

و يتضح من الجدول (2–18) أن قيم معاملات خط الإنحدار دالة إحصائيا المستقل (البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين)عند مستوى الدلالة Sig 0.01 أقل من مستوى المعنوية 0.05 ، إلا أنه أقل أثر من البعد الإداري القانوني .

جدول رقم (2–19): الإحصاءات الوصفية

المحاور	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	العدد العينة
إدارة المخاطر في شركات التأمين	3,93	0,60	82
البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين	3,69	0,47	82
البعد الإجرائي الرقابي لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين	3,78	0,53	82

المصدر: إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات الإستبانة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS V25

يوضح الجدول السابق الإحصاءات الوصفية (حجم العينة 82 ، المتوسطات الحسابية حيث تتبع درجة ليكرت الخماسي، الإنحرافات المعيارية) و ذلك للمتغيرات التي أدخلت في نموذج الإنحدار التابعة و المستقلة.

جدول رقم (2–20): قياس معامل الارتباط للمتغيرات المستقلة،على المتغير التابع

		إدارة المخاطر في شركات التأمين	البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين	البعد الإجرائي الرقابي لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين
Corrélation de Pearson	إدارة المخاطر في شركات التأمين	1,000	,718	,691
	البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين	,718	1,000	,805
	البعد الإجرائي الرقابي لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين	,691	,805	1,000
Sig. (unilatéral)	إدارة المخاطر في شركات التأمين	.	,000	,000
	البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين	,000	.	,000
	البعد الإجرائي الرقابي لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين	,000	,000	.

يوضح الجدول السابق مصفوفة الإرتباط بين متغيرات نموذج الإنحدار حيث كان معامل الإرتباط الأعلى بين البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين و بين إدارة المخاطر في شركات التأمين بقيمة إحصائية 0,718 ، وبدلالة إحصائية أصغر من 0.001 ، يليه البعد الإجرائي الرقابي لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين بقيمة إحصائية 0,691 بدلالة إحصائية أصغر من 0.001 .

جدول رقم: (2–21): المتغيرات المقدمة غير المستبعدة

المتغيرات المقدمة / المستبعدة			
النوع	**المتغير المقدم**	**متغير مستبعد**	**الطريقة**
1	البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي		
المتغير التابع :إدارة المخاطر في شركات التأمين			

المصدر: إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات الإستبانة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS V25

يوضح الجدول السابق أسماء المتغيرات التي أدخلت في معادلة الإنحدار (إدارة المخاطر كمتغير تابع، والبعد الإداري القانوني ، والبعد الإجرائي الرقابي للتدقيق الداخلي كمتغيرات مستقلة). و التحليلإستبعد البعد الإجرائي الرقابي ، و الطريقة المستخدمة في النموذج هي الإنحدار المتعدد التدريجي .

3–إختبار الفروقات الإحصائية

- **تحليل التباين والفروق بين التدقيق الداخلي و الجنس**

للقيام باختبار الفروقات الإحصائية بين التدقيق الداخلي وبين الجنس، نفترض:

- H0: لا توجد فروقات ذات دلالةٌ إحصائية للتدقيق الداخلي تعود إلى الجنس
- H1: توجد فروقات ذات دلالةٌ إحصائية للتدقيق الداخلي تعود إلى الجنس

جدول رقم (2–22): اختبار الفروقات الإحصائية بين التدقيق الداخلي والجنس

الفروق الإحصائية لأبعاد إدارة التدقيق الداخلي حسب الجنس		العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	F	القيمة الإحتمالية	الدلالة الإحصائية
البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين	ذكر	49	3,7188	0,46307	0,235	0,629	لاتوجد علاقة
	أنثى	33	3,6667	0,49981			
البعد الإجرائي الرقابي لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين	ذكر	49	3,8145	0,54354	0,431	0,513	
	أنثى	33	3,7355	0,51944			

المصدر: إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات الإستبانة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS V25

من خلال الجدول يتضح لنا جليًا أن قيمة F غير دالة إحصائيًا، وقيمة Sig (0,629)، و(0,513) وهما أكبر من 0.05 ؛ ومنه فإننا نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل. وعليه نقول لا توجد فروقات ذات دلالةٌ إحصائية للتدقيق الداخلي تعود إلى الجنس.

- **تحليل التباين والفروق بين التدقيق الداخلي و الصنف المهني**

للقيام باختبار الفروقات الإحصائية بين التدقيق الداخلي وبين التصنيف المهني، نفترض:

- H0: لا توجد فروقات ذات دلالةٌ إحصائية للتدقيق الداخلي تعود إلى التصنيف المهني
- H1: توجد فروقات ذات دلالةٌ إحصائية للتدقيق الداخلي تعود إلى التصنيف المهني

جدول رقم (2–23): اختبار الفروقات الإحصائية بين التدقيق الداخلي والتصنيف المهني

الفروق الإحصائية لأبعاد إدارة التدقيق الداخلي حسب التصنيف المهني		العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	F	القيمة الإحتمالية.	الدلالة الإحصائية
البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين	مدير عام	4	3,3056	0,31914	1,112	0.349	لاتوجد علاقة
	مدقق داخلي	4	3,7778	0,46481			
	رئيس مصلحة أو إطار متخصص	27	3,6687	0,43513			
	موظفون آخرون	47	3,7411	0,50458			
	Total	82	3,6978	0,47584			
البعد الإجرائي الرقابي لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين	مدير عام	4	3,3636	0,07423	1,229	0,305	
	مدقق داخلي	4	4,0682	0,84101			
	رئيس مصلحة أو إطار متخصص	27	3,7811	0,42734			
	موظفون آخرون	47	3,7950	0,57134			
	Total	82	3,7827	0,53215			

المصدر: إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات الإستبانة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS V25

من خلال الجدول يتضح لنا جليًا أن قيمة F غير دالة إحصائيًا، وقيمة Sig (0.349)، و(0,305) وهما أكبر من 0.05 ؛ ومنه فإننا نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل. وعليه نقول لا توجد فروقات ذات دلالةٌ إحصائية للتدقيق الداخلي تعود إلى التصنيف المهني.

– علاقة متغيرات النماذج المستقلة بالنموذج التابع

و لمعرفة المتغيرات المستقلة التي تدخل في النموذج نستخدم طريقة الإنحدار المتعدد التدريجي ، كما أنه قبل تطبيق تحليل الإنحدار لابد من حساب إختبار التباين المسموح به (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المتبقية في النموذج .

جدول رقم (2–24):التنبؤ بحجم أثرالمتغيرات المستقلة(البعد الإداري القانوني ، والبعد الإجرائي الرقابي) على المتغير التابع

Récapitulatif des modéles[b]				
Modèle	**R**	**R–deux**	**R–deux ajusté**	**Erreur standard de l'estimation**
1	0,743[a]	0,552	0,541	0,408

المصدر: إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات الإستبانة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS V25

a,(constante) : prédicteurs. المتغير المستقل : البعد الإجرائي القانوني لإدارة التدقيق الداخلي لشركة التأمين ، والبعد الإداري الرقابي لإدارة التدقيق الداخلي لشركة التأمين .

b : Variable dépendante المتغير التابع : إدارة المخاطر في شركات التأمين

يتبين لنا من الجدول (2–24) أعلاه أن معامل الإرتباط الخطي بين المتغير التابع و المتغير المستقل حيث بلغ قيمة (0,743،) بقيمة معامل تحديد (0,552) وقيمة معامل التحديد (0,541) أي التغير المستقل يفسر% من التباين الحاصل في الإطار القانوني لإدارة المخاطر في شركات التأمين.

–تباين خط الانحدار

يوضح الجدول الموالي معنوية الانحدار عند مستوى الدلالة (0,05) وعليه نفرض مايلي:

- ✓ الفرض الصفري H_0: خط الانحدارلا يلائم المعطيات المقدمة.
- ✓ الفرض البديل H_1: خط الانحدار يلائم المعطيات المقدمة.

جدول رقم (2–25): إختبار التباين الإحصائي (Anova) بين المتغير المستقل (البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التامين) على المتغير التابع (إدارة المخاطر في شركات التأمين)

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	16 ,203	2	8,101	48,640	.000[b]
	Résidus	13,158	79	0,167		
	Total	29,361	81			
a. Variable dépendante : إدارة المخاطر في شركات التأمين						
b. Prédicteurs: (constante),البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التامين						

- ✓ المصدر: إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات الإستبانة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS V25
- ✓ من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا تحليل ANOVA لإختبار معنوية الإنحدار ونلاحظ أن قيمة sig هي (0,000) و هي أقل من (0,05) و بالتالي نرفض الفرض الصفري و نقبل الفرض البديل مما يعني أن خط الإنحدار يلائم المعطيات المقدمة .

الشكل البياني رقم (2–1): ملائمة خط الانحدار للمعطيات المقدمة

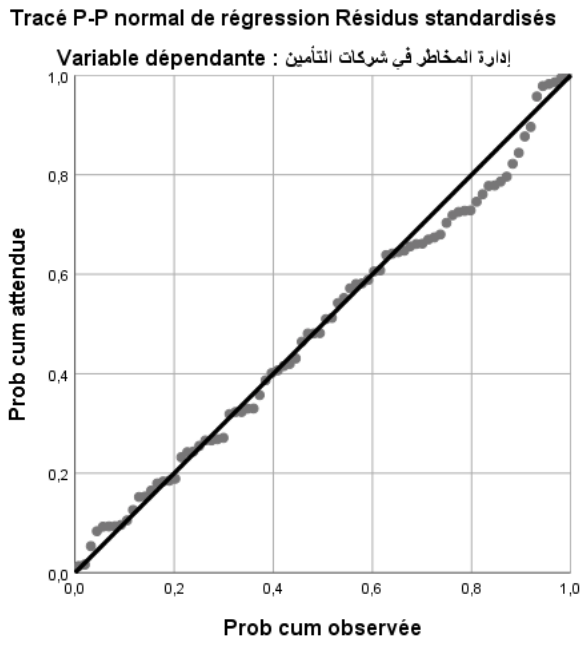

المصدر: إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات الإستبانة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS V25

جدول رقم (2–26) صياغة النموذج النهائي لمعادلة خط الانحدار

ولقياس الفرق بين النقاط التي تتبع خط معادلة الانحدار قمنا باختبار البواقي لأجل صياغة النموذج النهائي لمعادلة خط الانحدار على النحو التالي :

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الإرتباط R	معامل التحديد R2	قييمة F (ف)	دلالة F (ف)	BT بيتا	قيمة T (ت)	دلالة T (ت)	معامل تضخم التباين VIF
إدارة المخاطر في شركات التأمين	البعد الإداري القانوني للتدقيق الداخلي	0,743	0,552	48,640	0,000	0,580	3,610	0,001	2,847
	البعد الإجرائي الرقابي للتدقيق الداخلي					0,364	2,533	0,013	2,847

المصدر: إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات الإستبانة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS V25

من أجل معرفة العلاقة بين إدارة المخاطر و المتغيرات (التدقيق الداخلي ببعديه الإداري القانوني و الإجرائي الرقابي) ، تم إستخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد (جدول رقم 2–26) والذي إعتبرت فيه متغيرات التدقيق الداخلي كمتغيرات تفسيرية مستقلة، و متغير إدارة المخاطر كمتغير تابع. وأظهرت نتائج نموذج الإنحدار أن نموذج الإنحدار معنوي ، و ذلك من خلال قيمة (ف) F البالغة : 48,640بدلالة (0.000) أصغر من مستوى المعنوية (0.001) وتفسر النتائج أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة 55,2% من التباين الحاصل في إدارة المخاطر، وذلك بالنظر إلى معامل التحديد R2

كما جاءت قيمة بيتا B التي توضح العلاقة بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي في بعده الإداري القانوني قيمة 0,580 ذات دلالة إحصائية حيث يمكن إستنتاج ذلك من قيمة (ت) T ، و الدلالة المرتبطة بها ، و يعني ذلك أنه كلما تحسن الأداء الإداري للتدقيق الداخلي وتجسدت قوانينه الفعالة، بمقدار وحدة واحدة، كلما تحسن مستوى إدارة المخاطر بمقدار 0,580 وحدة ، و كذلك جاءت قيمة بيتا لمتغير التدقيق الداخلي في بعده الإجرائي الرقابي بقيمة 0,364 دال إحصائيا ، فكلما تحسنت الإجراءات الرقابية بمقدار وحدة ، كلما تحسن مستوى إدارة المخاطر بمقدار 0,364 وحدة ،كما يوضح الجدول نتائج إختبار التعددية الخطية حيث كشفت النتيجة أن عامل تضخم التباين للنموذج كان 2,847 أصغر من 3 مما يشير إلى عدم وجود مشكلة تعددية خطية بين متغيرات النموذج، كما نستطيع كتابة معادلة خط الإنحدار كالتالي:

$$Y=0,40+0,58X1+0,364X2$$

X1 : البعد الإداري القانوني للتدقيق الداخلي

X2 : البعد الإجرائي الرقابي للتدقيق الداخلي

Y: إدارة المخاطر في شركات التأمين

وكنتيجة عامة:

فإنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.001، لمتطلبات التدقيق الداخلي في بعده الإداري القانوني و بعده الإجرائي الرقابي، على إدارة المخاطر في شركات التأمين.

يمكننا القول أن إدارة المخاطر في شركات التأمين تتأثر إيجابيا بتوفير متطلبات إدارة التدقيق الداخلي قي أبعادها الإدارية القانونية، و كذا أبعادها الإجرائية الرقابية، وكما أشرنا سابقًا فإن كلا البعدين كانت لهما علاقة قوية طردية بإدارة المخاطر في شركات التأمين، وبالتالي يمكن القول بأن شركات التأمين تحرص على إعطاء أهمية كبيرة لهذين البعدين لتحسين أدائها الإداري .

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال هذا الفصل حاولنا الإجابة على الفرضيات من خلال محاولة دراسة إستراتيجية إدارة المخاطر في الشركة الوطنية للتأمين من خلال التعرف على منهجية القياس المتبعة، حيث تم تحديد المتغيرات المستخدمة في الدراسة وتحليل النتائج المتحصل عليها، بالإضافة إلى الإستعانة بالطريقة المتبعة للقياس **SPSS** في تحليل معطيات الإستبيان .

يتبين أن إدارة المخاطر، أصبحت تلعب دورا أساسيا فعالا في تسيير المخاطر، وقد أخد هذا الإهتمام المتزايد بها نتيجة الظروف الراهنة و التطورات المتسارعة ، هذه الظروف التي نتجت عنها جملة من المخاطر التي تعتبر تهديدا و تحديا لشركات التأمين .

الخـــــــاتمة

الخاتمة:

تعتبر شركات التأمين مؤسسات خدمية و مؤسسات ذات وساطة مالية فهي تقوم بتغطية أخطار مجموعة من المؤمن لهم مقابل قسط يدفعونه إلى هذه الشركات ، لذا يلزم على هذه الشركات ، أن تقوم بإستثمار هذه الأقساط في أوجه إستثمارية مضمونة من أجل مواجهة إلتزاماتها المستقبلية إتجاه حملة الوثائق ، و تغطية نفقات مزاولة نشاطها و تحقيق ربح مناسب . وبالتالي فالشركة تقوم بدور مزدوج المتمثل في حماية الأفراد و المنشآت ضد مختلف الأخطار التي تهدد شخصهم أو ممتلكاتهم ، ومن جهة فهي تلعب دورا هاما في تمويل الإقتصاد و ترقية الإستثمار من خلال الأموال المجمعة .

تمثل الملاءة المالية لشركات التأمين قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها إتجاه حملة الوثائق عند حلول آجال إستحقاقها دون أن يؤدي ذلك إلى إفلاسها أو خروجها من السوق ، حيث تؤثر في الملاءة مجموعة من العوامل السياسية ، الإجتماعية ، القانونية، و غيرها فشلا عن العوامل المتمثلة في سياسات الإكتتاب و الإستثمار لشركات التأمين ، بالإضافة إلى قواعد رأس المال الكافي الذي يعبر عن متانة وقوة الشركة و هامش الملاءة

و عليه تتمثل مخاطر الملاءة المالية لشركات التأمين في مخاطر الإكتتاب و مخاطر الإستثمار ، و لهذا أصبحت دراسة مخاطر شركات التأمين من الأمور الواجبة و الضرورية لحماية مصالح المؤمن لهم و ضمان نجاح هذه الشركات و إستمرارية هذه الشركات و إستمرارية نشاطها .

و من ناحية أخرى حولنا مناقشة وتحليل فرضيات البحث من أجل إبراز الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر و مدى التأثير عليها من خلال بعدين رئيسيين في التدقيق الداخلي وذلك من أجل تحسين و فعالية إدارة مخاطر شركات التأمين ، و عليه سنقوم بالتحقق من كل فرضية على حدى و مدى صحتها:

- **الفرضية الأولى:**

التي تقول أن "**آلية التدقيق الداخلي تتم على مستويين ، مستوي ذو بعد إداري قانوني ومستوي ذو بعد إجرائي رقابي**" ، تحققت و تبين لنا أن تطبيق الدقيق الداخلي لشركات التأمين تتم وفق بعدين مهمين بعد إداري قانوني و بعد إجرائي رقابي و يمثل البعد القانوني معدل 58% و يمثل البعد الرقابي معدل 36,4% ، و يرتكز عمل البعد الإداري القانوني للتدقيق الداخلي على السياسات و الإستراتجيات المتبعة في الشركة و مدى صحتها القانونية و هو ضروري و إلزامي في حين البعد الإجرائي الرقابي للتدقيق الداخلي كتقييم نظم الرقابة ، و التأكد من تحقيق الأهداف بكل فاعلية فهو تدقيق وقائي .

- **الفرضية الثانية:**

التي تنص بأن:" **وحدات التدقيق الداخلي يهتمون بالمخاطر الرئيسية المؤثرة على أهداف شركات التأمين على مستوى الإداري القانوني و المستوى الإجرائي الرقابي** " تحققت هذه الفرضية و ذلك من خلال ما أخذناه في المحاور كانت بالإتجاه الموافق و كذا ما توصلت إليه معادلة الإنحدار ، على وجود تأثير على إدارة المخاطر بما فيها المخاطر التي تهدد استقرار الشركات، حيث إهتم كل من التدقيق الداخلي بالمخاطر الرئيسة لشركات التأمين كمواجهة مخاطر الإكتتاب و الحرص على تكوين كوادر

من أجل إدارة جيدة لمخاطرها ، و أعطت إهتمام كبير بعمليات إعادة التأمين لأن عمليات إعادة التامين تؤدي إلى توسيع مجالات التأمين و تطويره و إيجاد سبل لإحتواء كل المخاطر مهما بلغت أحجامها من أجل زيادة حصتها السوقية .

- **الفرضية الثالثة:**

و التي تنص على :" **تفعيل الإجراءات الإدارية القانونية والإجراءات الإجرائية الرقابية في شركات التأمين يؤثر بإيجاب في تحسين أداء إدارة المخاطر** " لقد تحققت و تبين لنا ذلك من خلال وجود علاقة طردية قوية بين التدقيق الداخلي ببعديه الإداري و الرقابي و إدارة المخاطر أي وجود دلالة ذات علاقة إحصائية بينهما ، و من معادلة الإنحدار التي تشير أن البعد الإداري القانوني للتدقيق الداخلي أكثر تأثير على إدارة المخاطر من البعد الإداري الرقابي.

6-**بالنسبة للفرضية الرابعة: " لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي تعود للجنس البشري "**

للتأكد من هذه الفرضية قمنا بإختبار (F) و عند تحليل الإختبار مع أبعاد التدقيق الداخلي وجدنا بأن التدقيق الداخلي ببعديه لا تعنى بالجنس (ذكر، أنثى) و أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي مع الجنس ، و هنا وجدنا أن الفرضية محققة.

7- بالنسبة للفرضية الخامسة : و التي تنص بأنه " **لا توجد فروقات ذات دلالةٌ إحصائية للتدقيق الداخلي تعود إلى التصنيف المهني** "

للتأكد من هذه الفرضية قمنا بإختبار (F) للصنف المهني مع التدقيق الداخلي وجدنا بأن التدقيق الداخلي ببعديه الإداري القانوني و الإجرائي الرقابي لا تعنى بالصنف المهني وأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي مع الصنف .

8- **بالنسبة للإشكالية الرئيسة:** والتي تنص بأنه:" **يساهم التدقيق الداخلي بأثر إيجابي فعال على مستوى بعده الإداري القانوني وبعده الإجرائي الرقابي في تحسين أداء إدارة المخاطر**" طبقا لما تم التوصل إليه من نتائج إحصائية في هذه الدراسة فقد تبين أن التدقيق الداخلي في شركات التأمين له أثر إيجابي على إدارة المخاطر و ذلك على مستوى تحسين الأداء عن طريق الأبعاد الإدارية القانونية و الأبعاد الإجرائية الرقابية إلا أن مستوى المساهمة و التأثير كان بفاعلية متوسطة مما يلزم على إدارة شركات التأمين أن تراجع القوانين و الأنظمة الرقابية المتعلقة بإدارة التدقيق الداخلي لتفادي مختلف الأخطار و المحافظة على التوازن المالي و ضمان إستمرارية الشركة .

النتائج

لقد توصلنا من خلال الدراسة إلى العديد ن النتائج :

9- إن التأمين تقوم به شركات التأمين و هي شركة مالية تقوم بدور مزدوج ، كما تقوم بتلبية حاجات المؤمنين وهو الدور الأساسي الذي تقوم عليه ، كما تستثمر الأموال التي تحصل عليها من المؤمنين .

- تتمثل الأخطار التي تقوم الشركة الوطنية للتأمين بالتأمين عليها في التأمين على الأشخاص ، الأخطار المهنية ، أخطار المعدات ، أخطار الحوادث ...الخ .
- يساهم التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق بعده الإداري القانوني وبعده الإجرائي الرقابي
- هناك تأثير للتدقيق الداخلي في شركات التأمين و لكن بفعالية متوسطة من خلال تحليلنا للتدقيق ببعديه .

- عدم وجود إدارة أو قسم خاص بالتدقيق داخل شركات التأمين .
- الإستعداد الجيد لمواجهة مختلف المخاطر التي تواجه الشركات من خلال القيام بتحليل آليات سير التدقيق المناسبة و الأكثر تأثير لمواجهة المخاطر الرئيسية (مخاطر الاكتتاب ، و إدارة عمليات إعادة التأمين) .
- إدارة المخاطر لايكفيها التدقيق ذو البعد الإجرائي الرقابي بل يجب أن يكون للتدقيق أرضية إدارية قانونية ليكون أكثر تأثير على فعالية إدارة المخاطر وبالتالي التأثير على المخاطر الرئيسية .

التوصيات

- أن تقوم المديرية العامة للشركة الوطنية للتأمين بتطبيق سياسة اللامركزية في بعض السياسات (سياسة الإستثمار) بإعتبارها من أهم السياسات التي يجب أن تتواجد في كل مديرية من أجل القيام بالإستثمار في كل المجالات و في كل المناطق ، هذا ما يضمن قدرة المؤسسة على توفير السيولة في الوقت المناسب بالإضافة إلى إرتفاع هامش الملاءة الذي يعتبر وجه المؤسسة الحقيقي .
- توفير مصلحة للتدقيق الداخلي للحد من أشكال الإحتيال و الغش على مستوى كل مديرية جهوية ، يقوم المدقق الداخلي بالبدء من حيث ينتهي عمل المحاسب و التدقيق الداخلي لا يقتصر على التدقيق المحاسبي و المالي بل يشمل كل مصالح المؤسسة (محاسبة ، مالية ، نظم المعلومات ، جرد المخزون ... إلخ) ، إن التدقيق الداخلي يقوم بتقديم الخبرات في عملية تقييم و تحليل إدارة الأخطار و التأكد من أن عناصر برنامج إدارة الخطر تمنح الشركة هامش أمان للبقاء و مواجهة إلتزاماتها .
- الإهتمام ببرامج التدريب للعاملين في مجال إدارة المخاطر وفي هيئات الرقابة ، الإشراف ، لأداء مهامهم بفعالية و كفاءة أكبر.
- على شركة التأمين أن تزيد في عدد المراقبين و المدققين فيها و توفير الموارد المالية و الأدوات المختلفة لهم ،التي من شأنها أن تساعدهم و تقلل من جهدهم و تزيد من فعاليتهم أثناء قيامهم بالمهام .
- تحسين نوعية الخدمات بإدخال تقنيات تسيير جديدة و تعميم المعلوماتية في كل المستويات .

أفاق الدراسة :

- التدقيق الداخلي في ظل تكنولوجيا المعلومات
- دور إدارة المخاطر في صياغة إستراتجية شركات التأمين .
- كيف يكون الترابط بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي في شركات التأمين .

المراجع

قائمة المراجع

أولا : المجلات

1. جليل كاظم مدلول العارضي ، زيد عبد الزهرة جعفر : **إدارة المحفظة الإستثمارية المثلى ، بحث تطبيقي في شركات القطاع الصناعي العراقي الخاص، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية و الإدارية** ، جامعة الكوفة –كلية الإدارة و الإقتصاد–، العراق ، 2014 .

2. سليمان شلاش ، علي البلقوم ، وسالم العون : **العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الأعمال حالة تطبيقية في شركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي الفترة (1997–2002)** ، مجلة المنارة ، المجلد 14، العدد1 ، 2008 .

3. منال بن الشيخ : **طرق و أساليب إدارة المخاطر في شركات التأمين على الأشخاص** – دراسة حالة – ، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة فرحات عباس سطيف–1– ، المجلد 11/ العدد 02 ، 2008.

4. عبد الودود يحيى : **إعادة التأمين** ، جامعة القاهرة ، مجلة القانون ، العدد 2، 1960

ثانيا : المراسيم

1. **المادة 203** من القانون رقم **06–04 المؤرخ في 20 فيفري 2006** ، المعدل والمتمم للأمر رقم95–07 المؤرخ في 25 جانفي1995 والمتعلق بالتأمينات.
2. بالإعتماد على **المادة 215** مكرر من الأمر رقم 07/95 **المؤرخ في 25 جانفي 1995** ، المتعلق بقانون التأمينات الجزائري .
3. لمادة رقم 3 من المرسوم التنفيذي رقم 13–115 المؤرخ في 28 مارس 2013 المتعلق بالملاءة المالية لشركات التأمين .
4. المادة رقم 10 من المرسوم التنفيذي رقم 13–114 المؤرخ في 28 مارس 2013 المتعلق بالإلتزامات القانونية لشركات التأمين و إعادة التأمين .

5–المادة 11من مرسوم 342/95 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995.

ثالثا : الرسائل و البحوث العلمية

1.بالي مصعب : **مساهمة قطاع التامين في نمو الإقتصاد الجزائري** ،مذكرة دكتوراه ،جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –،2018 .
2.بن دخان رتيبة،التأمين كوسيلة من وسائل مواجهة الخطر،اطروحة دكتورة،جامعة الاخوة منتوري –قسنطينة– ، 2017 .
3.حسين العجمي و آخرون : **إدارة الخطر** ، معهد البحرين للدراسات المصرفية و المالية ، بدون مكان النشر و سنة النشر .

4.رمادي بثينة : **دور إدارة المخاطر في تعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين** ، مذكرة ماستر ،جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-، 2017 .

5.زبار آمال :**دور مجمعات إعادة التأمين ي تغطية الأخطار الكبرى** ، مذكرة ماجستير ، جامعة فرحات عباس – سطيف – ، 2014 .

6.سامي نجيب، **إدارة الأخطار،الجزاء الاول**،مشروع ممول أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا،1997 .

7.سهام رياش: **قطاع التأمين و مكانته في الإقتصاد الوطني** ، مذكرة ماجستير ،قسم علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2008

8.فاطمة أحمد إبراهيم : ال**عوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات و المؤسسات الحكومية الفلسطينية العاملة ي قطاع غزة** ، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، الجامعة الإسلامية –غزة-، فلسطين المحتلة، 2016.

9.كراش حسام : **نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض المنظمات الدولية** ، رسالة ماجاستير ، جامعة فرحاتعباس –سطيف-، 2014 .

10.مريد"محمد سلام"محمود شراب،**دور التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين** ،ماجستير،الجامعة الإسلامية'غزة،2013 .

11.مصطفى صالح عبد الخالق أبو صالح : المخاطر **التشغيلية بحسب متطلبات بازل II** ، مذكرة ماجستير دراسة تطبيقية ،جامعة بيرزيت ،كلية الدراسات العليا –برنامج ماجستير إدارة الأعمال ، 2007 .

12.معوش محمد الأمين : **دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملائتها المالية** ، مذكرة ماجستير ، جامعة فرحات عباس –سطيف- ، 2014.

13.نبيه توفيق المرعي : **دور لجنة التدقيق في تحسين و ظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية** ، مذكرة ماجستير ،جامعة جدارا للدراسات العليا ،2009 .

رابعا : الكتب العربية

1. إبراهيم أبو النجا : **التأمين في القانون الجزائري** ، ج1،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،1992 .
2. أحمد حلمي جمعة ،سمير البرغوثي ، **دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية** ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الدولي السابع إدارة المخاطر و إقتصاد المعرفة المحور الثامن:إدارة المخاطر والتدقيق ، جامعة الزيتونة الأردنية ، عمان ،2007 .
3. أسامة عزمي سلام وشقيري نور موسى : **إدارة الخطرو التأمين** ، دار الحامد،ط1،الأردن-عمان-،2007 .
4. الزحيلي / وهبه : **المعاملات المالية المعاصرة** ، دار الفكر المعاصر ، دمشق ، ط1 ، 2002 .
5. سامي نجيب، **إدارة الأخطار،الجزء الأول** ، مشروع ممول أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، 1997 .
6. السيد قنديل :**المسؤولية المدنية لشركات التأمين** ، الدارالجامعية الجديدة للنشر ، القاهرة، مصر ، 2005 .

7. عبد الرحمن محمد الطيفور ، **أثر إدارة المخاطر على الإكتتاب بشركات التأمين** ، رسالة ماجستير ، جامعة النيلين ، السودان ، 2018 .

8. عز الدين فلاح : **التأمين :مبادئه ، أنواعه**،الأردن– عمان– ،دار أسامة للنسر ،ط1،2008 .

9. عيد أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل السيفو: **إدارة الخطر و التأميين** ، دار اليازوردي للنشر و الطباعة ، الأردن ، 2009.

10. فتحي رزقي السوافيري وآخرون ، **الإتجاهات الحديثة في الرقابة و المراجعة الداخلية** ،**الإسكندرية**،دار الجامعة الجديدة ،2002 .

11. محمد السيد سرايا ، **أصول وقواعد المراجعة و التدقيق الشامل** ، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ، مصر ، 2002 .

12. محمد وحيد عبد الباري : **إدارة الخطر و التأمين التجاري و الإجتماعي** ، كلية التجارة – جامعة القاهرة ، بدون مكان النشر،مصر ، 1997 .

13. مختار محمود الهانسي ، إبراهيم عيد النبي حمودة ، **مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية و التطبيق** ،الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 2000 .

14. منير إبراهيم هنيدي:**إدارة الأسواق و المنشآت المالية** ، منشأة المعرف للنشر، الإسكندرية –مصر،1999 .

خامسا : الكتب الأجنبية

1. A Risk ManagemenT SANTANDER ، 2002 .

2. insurance information institute , **insurance handbook ,** new york , usa , 2010.

3. KEGRMAN AND KUTING AND KINNEYAND ANDV WEBER k HENBIBG AND KARLHEINZ AND WILLIAM AND CLAUS-peter2008, **internal audit handbook ,** 1ed , usa , springer.

4. office of the commissioner ln insurance , **insurance intermediaries quality assurance scheme ,** study Notes , STUDY Notes edition , hong kong , 2013.

5.Pickett , k , h , spencer :2010 **, the internal auditing handbook**, 3ed, usa , john wily .

الملاحق

الملحق رقم (01):إستمارة إستبانة
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

استبيان حول موضوع

أخي الكريم /أختي الكريمة :

الإستبيان الذي بين يديك هو أحد أدوات الدراسة لإستكمال متطلبات بحث بعنوان:**"دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التامين"**

و يشرفني أن أطلب مساعدتكم بتعبئة الإستبيان المرفق، بعد قراءة كل عبارة من عباراتها قراءة متأنية ، كما أتمنى منكم إعطائها بعض اهتمامكم لأن إجاباتكم لها أهمية تعتمد عليها نتائج هذه الدراسة، علما أن كل المعلومات التي تقدمونها بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.شكرا لتعاونكم وحسن استجابتكم.

الرجاء وضع العلامة (×) في الخانة المناسبة

البيانات الشخصية والمهنية

1– الصنف المهني

–المديرين العامين ☐ –المدققين الداخليين ☐

–رئيس مصلحة أو إطار متخصص–موظفون آخرون ☐ ☐

الخبرة المهنية:

–أقل من 10 سنوات ☐ –بين 10سنوات و20 سنوات ☐ –أكثر من 20 ☐ سنوات

2- الجنس:

–ذكر ☐ –أنثى ☐

3- العمر:

–من25إلى35 سنة ☐ –من35إلى45 سنة ☐ –من 45 و55 سنة ☐ –أكثر من55 ☐

4- الشهادة العلمية

–ليسانس ☐ –ماستر ☐ –ماجستير ☐ دكتورة ☐ دراسات جامعية تطبيقية ☐

المحور الأول: البعد الإداري القانوني لإدارةالتدقيق الداخلي في شركات التأمين

الرقم	البيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالتأكد من المستوى المقبول من المخاطر المؤمن عليها					
2	إجراء المقابلات مع المستويات الإدارية والوحدات يساهم في الحدّ من المخاطرة المتعلقة بها					
3	الفريق المسؤول عن إدارة المخاطر يجب أن يكون يتمتع بمهارات ومعرفة عالية في تحديد المخاطر وإدارتها					
4	يوجد دليل جودة بقسم التدقيق الداخلي يتضمن السياسات والإجراءات الواجب إتباعها					
5	تقدم إدارة التدقيق الداخلي تقريرا دوريا علي مدى التزام الشركة بأحكام القانون والقواعد المنظمة لها					
6	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة السياسات والاستراتجيات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لتحديد مخاطر الشركة					
7	لتحديد أولويات أنشطة أعمال التدقيق الداخلي تقوم الإدارة بوضع خطط تدقيق تعتمد علي درجة المخاطر المتوقعة العالية					
8	تدعم إدارة التدقيق الداخلي السياسات الرشيدة في الاكتتاب					
9	لتحديد سياسات الإكتتاب القانونية يجب على إدارة الشركة وضع دليل مفصل يحدد نوع التأمين و أشكال وأساليب التسعير والأعمال المقبولة والمرفوضة					
10	عدم وجود منهجية واضحة يزيد من مخاطر الاكتتاب في تامين الأخطار					
11	توفير المعلومات من المكتتبين يسهل من دراسة الأخطار وإدارتها					
12	تأهيل الكوادر لإدارة الأخطار يمنح الشركة عمليات اكتتاب صحيحة					
13	موظفي مصلحة الاكتتاب هم الجهة المسؤولة عن تحديد سياسة الاكتتاب					
14	الوصف الجيد والدقيق للأخطار يسهل مهمة اتخاذ القرار بالاكتتاب					

15	لتجنب الأخطار الكارثية ينبغي على المدققين تفعيل الأنظمة الرقابية الداخلية بالشركة					
16	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتحديد شركات محددة بعمليات إعادة التامين نظرا لقدرتها على ضمان الأضرار مهما بلغت قيمتها					
17	تقوم عمليات إعادة التامين بتبديد الأخطار الكبرى في الشركة بحيث تصبح قابلة للتامين ومن الممكن تغطيتها					
18	عمليات إعادة التامين تؤدي إلي توسيع مجالات التامين وتطويره وإيجاد سبل لاحتواء كل المخاطر مهما بلغت أحجامها من أجل زيادة حصتها السوقية					

المحور الثاني: البعد الإجرائي الرقابي لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين

الرقم	البيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	لإجراء التدقيق الداخلي هناك جملة من الإجراءات التي تتخذها الإدارة بوضع هيكلة للتدقيق وتوزيع المهام على المدققين قبل بداية عمليات التدقيق					
2	تقوم إدارة التدقيق بوضع مخطط لسير عملها وفق برنامج دقيق مدروس					
3	تقوم إدارة الشركة بتقييم نظام الرقابة الداخلي بالتحقق من صحة السجلات والبيانات والمستندات					
4	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بدارسة نقاط الضعف والقوة لنظام الرقابة الداخلي وتقديم التوصيات اللازمة لرفع الكفاءة					
5	التحقق من الأهداف المخططة لتسير فاعلية النتائج أحد أهداف النظام الرقابي الخاضع لعمليات التدقيق الداخلي					
6	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بدور أساسي في التنسيق والمراقبة والإبلاغ عن المخاطر					
7	يقوم المدقق الداخلي بمتابعة ومراجعة التغيرات التي تطرأ علي رأس مال الشركة					

8	ينبغي على المدققين تتبع عميلة تسير الاكتتاب وفق اجراءت مكتوبة ضمن الدليل لاكتشاف الأخطار وتحليلها وإمكانية إدارتها					
9	على شركات التأمين أن تقوم بإعداد برنامج محدد وملائم لإعادة التامين والتحكم في إدارة الأخطار					
10	يساعد التدقيق الداخلي علي التأكد من أن تسعير الأخطار يتم وفق دليل الاكتتاب والتسعير بما تقتضه طبيعة الأخطار ومتطلبات إعادة تأمينها					
11	يساهم التدقيق الداخلي من خلال إعادة التامين إلى إيجاد نوع من الرقابة الحديثة المتطورة ترقى بشركات التأمين					

المحورالثالث: إدارة المخاطر في شركات التأمين

الرقم	البيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	كفاءة المكتتبين تؤثر إيجابا علي إدارة المخاطر					
2	الكوادر المؤهلة في عمليات التدقيق الداخلي لإدارة الأخطار يساهم في الاكتتاب الجيد وبالتالي الاستقرار المالي للشركة					
3	يساعد التدقيق الداخلي للشركة في اتخاذ القرار بشأن أفضل الطرق المتاحة مع كل خطر					
4	يساهم التدقيق الداخلي في تقديم مقترحات من أجل تخفيض الأخطار للتقليل من حدَّتها أو من معدلات الخسارة					
5	تساعد إدارة التدقيق الداخلي شركات التأمين في اختيار طرق تطبيق عملية إعادة التامين الاختياري أو الإجباري					
6	يؤثر التدقيق الداخلي على إدارة الأخطار من خلال عمليات إعادة التامين للحفاظ على التوازن المالي وذلك بتنويع المحفظة المالية					

7	تفعيل التدقيق الداخلي في الشركة يؤثر على إدارة المخاطر					
8	عدم تفعيل التدقيق الداخلي يؤثر بالسلب على أداء الشركة					
9	عدم وجود إدارة فعالة لإدارة المخاطر في الشركة يؤثر على قرارتها					
10	سوء إدارة المخاطر وعدم خضوعها للتدقيق الداخلي يؤثر على ضمان استمرارية الشركة					

الملحق رقم(02)توزيع عينة الدراسة

الجنس البشري

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	49	59,8	59,8	59,8
	أنثى	33	40,2	40,2	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

السن

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 25 إلى 35 سنة	23	28,0	28,0	28,0
	من 35 إلى 45 سنة	38	46,3	46,3	74,4
	من 45 إلى 55 سنة	18	22,0	22,0	96,3
	فوق 55 سنة	3	3,7	3,7	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 10 سنوات	30	36,6	36,6	36,6
	من 10 إلى 20 سنة	33	40,2	40,2	76,8
	أكثر من 20 سنة	19	23,2	23,2	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

الشهادات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	دراسات جامعية تطبيقية	3	3,7	3,7	3,7

	ليسانس	49	59,8	59,8	63,4
	ماستر	25	30,5	30,5	93,9
	ماجستير	3	3,7	3,7	97,6
	دكتوراه	2	2,4	2,4	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

التصنيف المهني

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدير عام	4	4,9	4,9	4,9
	مدقق داخلي	4	4,9	4,9	9,8
	رئيس مصلحة أو إطار متخصص	27	32,9	32,9	42,7
	موظفون آخرون	47	57,3	57,3	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

الملحق رقم(03)معامل ألفا كرونباخ

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	82	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	82	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,920	39

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,828	18

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,818	11

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,870	10

ملحق رقم(4)توجيه المحاور

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالتأكد من المستوى المقبول من المخاطر المؤمن عليها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	8	9,8	9,8	9,8
	غير موافق	11	13,4	13,4	23,2
	محايد	15	18,3	18,3	41,5
	موافق	43	52,4	52,4	93,9
	موافق بشدة	5	6,1	6,1	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

إجراء المقابلات مع المستويات الإدارية والوحدات يساهم في الحدّ من المخاطرة المتعلقة بها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	7	8,5	8,5	8,5
	غير موافق	7	8,5	8,5	17,1
	محايد	10	12,2	12,2	29,3
	موافق	52	63,4	63,4	92,7
	موافق بشدة	6	7,3	7,3	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

الفريق المسؤول عن إدارة المخاطر يجب أن يكون يتمتع بمهارات ومعرفة عالية في تحديد المخاطر وإدارتها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	4,9	4,9	4,9
	غير موافق	8	9,8	9,8	14,6
	محايد	8	9,8	9,8	24,4
	موافق	43	52,4	52,4	76,8
	موافق بشدة	19	23,2	23,2	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

يوجد دليل جودة بقسم التدقيق الداخلي يتضمن السياسات والإجراءات الواجب إتباعها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	4,9	4,9	4,9
	غير موافق	7	8,5	8,5	13,4
	محايد	13	15,9	15,9	29,3
	موافق	35	42,7	42,7	72,0
	موافق بشدة	23	28,0	28,0	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

تقدم إدارة التدقيق الداخلي تقريرا دوريا علي مدى التزام الشركة بأحكام القانون والقواعد المنظمة لها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	1,2	1,2	1,2
	غير موافق	6	7,3	7,3	8,5
	محايد	11	13,4	13,4	22,0
	موافق	45	54,9	54,9	76,8
	موافق بشدة	19	23,2	23,2	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة السياسات والاستراتجيات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لتحديد مخاطر الشركة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	1,2	1,2	1,2
	غير موافق	16	19,5	19,5	20,7
	محايد	12	14,6	14,6	35,4
	موافق	43	52,4	52,4	87,8
	موافق بشدة	10	12,2	12,2	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

لتحديد أولويات أنشطة أعمال التدقيق الداخلي تقوم الإدارة بوضع خطط تدقيق تعتمد علي درجة المخاطر المتوقعة العالية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	1,2	1,2	1,2

	غير موافق	8	9,8	9,8	11,0
	محايد	4	4,9	4,9	15,9
	موافق	48	58,5	58,5	74,4
	موافق بشدة	21	25,6	25,6	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

تدعم إدارة التدقيق الداخلي السياسات الرشيدة في الاكتتاب

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	7	8,5	8,5	8,5
	محايد	13	15,9	15,9	24,4
	موافق	44	53,7	53,7	78,0
	موافق بشدة	18	22,0	22,0	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

لتحديد سياسات الإكتتاب القانونية يجب على إدارة الشركة وضع دليل مفصل يحدد نوع التأمين و أشكال وأساليب التسعير والأعمال المقبولة والمرفوضة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	1,2	1,2	1,2
	غير موافق	7	8,5	8,5	9,8
	محايد	24	29,3	29,3	39,0
	موافق	30	36,6	36,6	75,6
	موافق بشدة	20	24,4	24,4	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

عدم وجود منهجية واضحة يزيد من مخاطر الاكتتاب في تامين الأخطار

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	2,4	2,4	2,4
	غير موافق	11	13,4	13,4	15,9
	محايد	22	26,8	26,8	42,7
	موافق	41	50,0	50,0	92,7
	موافق بشدة	6	7,3	7,3	100,0

	Total	82	100,0	100,0	
توفير المعلومات من المكتتبين يسهل من دراسة الأخطار وإدارتها					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	3,7	3,7	3,7
	غير موافق	7	8,5	8,5	12,2
	محايد	10	12,2	12,2	24,4
	موافق	47	57,3	57,3	81,7
	موافق بشدة	15	18,3	18,3	100,0
	Total	82	100,0	100,0	
تأهيل الكوادر لإدارة الأخطار يمنح الشركة عمليات اكتتاب صحيحة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	2,4	2,4	2,4
	غير موافق	4	4,9	4,9	7,3
	محايد	20	24,4	24,4	31,7
	موافق	39	47,6	47,6	79,3
	موافق بشدة	17	20,7	20,7	100,0
	Total	82	100,0	100,0	
موظفي مصلحة الاكتتاب هم الجهة المسؤولة عن تحديد سياسة الاكتتاب					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	3,7	3,7	3,7
	غير موافق	10	12,2	12,2	15,9
	محايد	9	11,0	11,0	26,8
	موافق	39	47,6	47,6	74,4
	موافق بشدة	21	25,6	25,6	100,0

	Total	82	100,0	100,0	

الوصف الجيد والدقيق للأخطار يسهل مهمة اتخاذ القرار بالاكتتاب

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	2,4	2,4	2,4
	غير موافق	10	12,2	12,2	14,6
	محايد	21	25,6	25,6	40,2
	موافق	34	41,5	41,5	81,7
	موافق بشدة	15	18,3	18,3	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

لتجنب الأخطار الكارثية ينبغي على المدققين تفعيل الأنظمة الرقابية الداخلية بالشركة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	7,3	7,3	7,3
	غير موافق	11	13,4	13,4	20,7
	محايد	17	20,7	20,7	41,5
	موافق	36	43,9	43,9	85,4
	موافق بشدة	12	14,6	14,6	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتحديد شركات محددة بعمليات إعادة التامين نظرا لقدرتها على ضمان الأضرار مهما بلغت قيمتها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	1,2	1,2	1,2
	غير موافق	8	9,8	9,8	11,0
	محايد	10	12,2	12,2	23,2
	موافق	47	57,3	57,3	80,5
	موافق بشدة	16	19,5	19,5	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

تقوم عمليات إعادة التامين بتبديد الأخطار الكبرى في الشركة بحيث تصبح قابلة للتامين ومن الممكن تغطيتها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	3,7	3,7	3,7
	غير موافق	7	8,5	8,5	12,2
	محايد	14	17,1	17,1	29,3
	موافق	36	43,9	43,9	73,2
	موافق بشدة	22	26,8	26,8	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

عمليات إعادة التامين تؤدي إلي توسيع مجالات التامين وتطويره وإيجاد سبل لاحتواء كل المخاطر مهما بلغت أحجامها من أجل زيادة حصتها السوقية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	1,2	1,2	1,2
	غير موافق	3	3,7	3,7	4,9
	محايد	6	7,3	7,3	12,2
	موافق	50	61,0	61,0	73,2
	موافق بشدة	22	26,8	26,8	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

لإجراء التدقيق الداخلي هناك جملة من الإجراءات التي تتخذها الإدارة بوضع هيكلة للتدقيق وتوزيع المهام على المدققين قبل بداية عمليات التدقيق

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	2,4	2,4	2,4
	غير موافق	6	7,3	7,3	9,8
	محايد	15	18,3	18,3	28,0
	موافق	41	50,0	50,0	78,0
	موافق بشدة	18	22,0	22,0	100,0

	Total	82	100,0	100,0	

تقوم إدارة التدقيق بوضع مخطط لسير عملها وفق برنامج دقيق مدروس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	1,2	1,2	1,2
	غير موافق	6	7,3	7,3	8,5
	محايد	18	22,0	22,0	30,5
	موافق	37	45,1	45,1	75,6
	موافق بشدة	20	24,4	24,4	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

تقوم إدارة الشركة بتقييم نظام الرقابة الداخلي بالتحقق من صحة السجلات والبيانات والمستندات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	3,7	3,7	3,7
	محايد	16	19,5	19,5	23,2
	موافق	38	46,3	46,3	69,5
	موافق بشدة	25	30,5	30,5	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بدارسة نقاط الضعف والقوة لنظام الرقابة الداخلي وتقديم التوصيات اللازمة لرفع الكفاءة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	10	12,2	12,2	12,2
	غير موافق	16	19,5	19,5	31,7
	محايد	16	19,5	19,5	51,2
	موافق	30	36,6	36,6	87,8
	موافق بشدة	10	12,2	12,2	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

التحقق من الأهداف المخططة لتسير فاعلية النتائج أحد أهداف النظام الرقابي الخاضع لعمليات التدقيق الداخلي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	1,2	1,2	1,2
	غير موافق	8	9,8	9,8	11,0
	محايد	6	7,3	7,3	18,3
	موافق	47	57,3	57,3	75,6
	موافق بشدة	20	24,4	24,4	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بدور أساسي في التنسيق والمراقبة والإبلاغ عن المخاطر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	2,4	2,4	2,4
	غير موافق	3	3,7	3,7	6,1
	محايد	10	12,2	12,2	18,3
	موافق	47	57,3	57,3	75,6
	موافق بشدة	20	24,4	24,4	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

يقوم المدقق الداخلي بمتابعة ومراجعة التغيرات التي تطرأ علي رأس مال الشركة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	6,1	6,1	6,1
	محايد	14	17,1	17,1	23,2
	موافق	50	61,0	61,0	84,1
	موافق بشدة	13	15,9	15,9	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

ينبغي على المدققين تتبع عميلة تسير الاكتتاب وفق اجراءت مكتوبة ضمن الدليل لاكتشاف الأخطار وتحليلها وإمكانية إدارتها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	7,3	7,3	7,3
	محايد	20	24,4	24,4	31,7
	موافق	45	54,9	54,9	86,6
	موافق بشدة	11	13,4	13,4	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

على شركات التأمين أن تقوم بإعداد برنامج محدد وملائم لإعادة التامين والتحكم في إدارة الأخطار

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	7,3	7,3	7,3
	محايد	15	18,3	18,3	25,6
	موافق	49	59,8	59,8	85,4
	موافق بشدة	12	14,6	14,6	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

يساعد التدقيق الداخلي علي التأكد من أن تسعير الأخطار يتم وفق دليل الاكتتاب والتسعير بما تقتضه طبيعة الأخطار ومتطلبات إعادة تأمينها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	7,3	7,3	7,3
	محايد	17	20,7	20,7	28,0
	موافق	35	42,7	42,7	70,7
	موافق بشدة	24	29,3	29,3	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

يساهم التدقيق الداخلي من خلال إعادة التامين إلى إيجاد نوع من الرقابة الحديثة المتطورة ترقى بشركات التأمين

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	غير موافق	9	11,0	11,0	11,0
	محايد	18	22,0	22,0	32,9
	موافق	39	47,6	47,6	80,5
	موافق بشدة	16	19,5	19,5	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

كفاءة المكتتبين تؤثر إيجابا علي إدارة المخاطر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	3,7	3,7	3,7
	غير موافق	5	6,1	6,1	9,8
	محايد	22	26,8	26,8	36,6
	موافق	32	39,0	39,0	75,6
	موافق بشدة	20	24,4	24,4	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

الكوادر المؤهلة في عمليات التدقيق الداخلي لإدارة الأخطار يساهم في الاكتتاب الجيد وبالتالي الاستقرار المالي للشركة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	4,9	4,9	4,9
	غير موافق	13	15,9	15,9	20,7
	محايد	17	20,7	20,7	41,5
	موافق	35	42,7	42,7	84,1
	موافق بشدة	13	15,9	15,9	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

يساعد التدقيق الداخلي للشركة في اتخاذ القرار بشأن أفضل الطرق المتاحة مع كل خطر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	8	9,8	9,8	9,8
	غير موافق	6	7,3	7,3	17,1
	محايد	12	14,6	14,6	31,7

	موافق	47	57,3	57,3	89,0
	موافق بشدة	9	11,0	11,0	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

يساهم التدقيق الداخلي في تقديم مقترحات من أجل تخفيض الأخطار للتقليل من حدَّتها أو من معدلات الخسارة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	3,7	3,7	3,7
	غير موافق	6	7,3	7,3	11,0
	محايد	15	18,3	18,3	29,3
	موافق	44	53,7	53,7	82,9
	موافق بشدة	14	17,1	17,1	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

تساعد إدارة التدقيق الداخلي شركات التأمين في اختيار طرق تطبيق عملية إعادة التامين الاختياري أو الإجباري

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	4,9	4,9	4,9
	غير موافق	5	6,1	6,1	11,0
	محايد	19	23,2	23,2	34,1
	موافق	41	50,0	50,0	84,1
	موافق بشدة	13	15,9	15,9	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

يؤثر التدقيق الدخلي على إدارة الأخطار من خلال عمليات إعادة التامين للحفاظ على التوازن المالي وذلك بتنويع المحفظة المالية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	2,4	2,4	2,4
	غير موافق	3	3,7	3,7	6,1

	محايد	15	18,3	18,3	24,4
	موافق	44	53,7	53,7	78,0
	موافق بشدة	18	22,0	22,0	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

تفعيل التدقيق الداخلي في الشركة يؤثر على إدارة المخاطر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	4,9	4,9	4,9
	غير موافق	4	4,9	4,9	9,8
	محايد	16	19,5	19,5	29,3
	موافق	38	46,3	46,3	75,6
	موافق بشدة	20	24,4	24,4	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

عدم تفعيل التدقيق الداخلي يؤثر بالسلب على أداء الشركة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	6,1	6,1	6,1
	غير موافق	5	6,1	6,1	12,2
	محايد	14	17,1	17,1	29,3
	موافق	29	35,4	35,4	64,6
	موافق بشدة	29	35,4	35,4	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

عدم وجود إدارة فعالة لإدارة المخاطر في الشركة يؤثر على قرارتها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	1,2	1,2	1,2
	غير موافق	3	3,7	3,7	4,9

	محايد	9	11,0	11,0	15,9
	موافق	34	41,5	41,5	57,3
	موافق بشدة	35	42,7	42,7	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

سوء إدارة المخاطر وعدم خضوعها للتدقيق الداخلي يؤثر على ضمان استمرارية الشركة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	2,4	2,4	2,4
	غير موافق	7	8,5	8,5	11,0
	محايد	5	6,1	6,1	17,1
	موافق	34	41,5	41,5	58,5
	موافق بشدة	34	41,5	41,5	100,0
	Total	82	100,0	100,0	

الملاحق رقم(5) معامل الارتباط بيرسون والمتغيران غير مسبعدة

Corrélations

		إدارة المخاطر في شركات التأمين	البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين	البعد الإجرائي الرقابي لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين
إدارة المخاطر في شركات التأمين	Corrélation de Pearson	1	,718**	,691**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000
	N	82	82	82
البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين	Corrélation de Pearson	,718**	1	,805**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000
	N	82	82	82
البعد الإجرائي الرقابي لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين	Corrélation de Pearson	,691**	,805**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	82	82	82

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	البعد الإجرائي الرقابي لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين، البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : إدارة المخاطر في شركات التأمين

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

ملاحق رقم(6) معاملات الإنحدار

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T
		B	Erreur standard	Bêta	
1	(Constante)	,409	,361		1,133
	البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين	,580	,161	,459	3,610
	البعد الإجرائي الرقابي لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين	,364	,144	,322	2,533

a. Variable dépendante : إدارة المخاطر في شركات التأمين

Coefficients[a]

Modèle		Sig.	Statistiques de colinéarité	
			Tolérance	VIF
1	(Constante)	,261		
	البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين	,001	,351	2,847
	البعد الإجرائي الرقابي لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين	,013	,351	2,847

a. Variable dépendante : إدارة المخاطر في شركات التأمين

ملاحق رقم(07)التباين

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	16,203	2	8,101	48,640	,000[b]
	de Student	13,158	79	,167		
	Total	29,361	81			

a. Variable dépendante : إدارة المخاطر في شركات التأمين

b. Prédicteurs : (Constante), البعد الإجرائي الرقابي لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين، البعد الإداري القانوني لإدارة التدقيق الداخلي في شركات التأمين